

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ

بِوَسْطَةِ شَافِعٍ وَرَبِّ زَمَانٍ بِطَوَقٍ مَقْدُومٍ صَاحِبِ الزَّيْلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

الْقِطْعَةُ الثَّانِيَّةُ

مِنْ الْجُزْءِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَابِ



كِتَابُ الصَّلَاةِ

مُسْتَدْرَكٌ جَبْرِ قَدِي

تأليف: ضحى عباد الله المصطفى المدعو وحيد الزمان غفر له الرحمان

مَطْبَعَةُ قَائِمَةِ بِرَى هَيْئَةِ مَسْجِدِ الشَّاهِدِ

اليه ثم التسليم بقضائه وعدم وجلان الحرج من ذلك ومع مخالفتهم بما قضته
 العقول والقطر اتفق عليه جميع البشر سواهم ان من سلم ان فلانا مرسل الى و
 رسول الله وجب عليه بعد التسليم قبول جميع ما جاء به من عند المرسل وامتثال جميع
 ما امر به واجتناب جميع ما نهى عنه وكما ان الرسول صلعم مأمون ومصنف في تبليغ جميع
 القرآن وعدم الكتمان كيفية جهل ما اتى به تفسيره وبيانا بزيادة علمه ما في كتاب
 المرسل وقبول هذا وهذا متوقف على الاذعان برسالاته وتكون يبه في هذا كتكذيب
 في ذلك لا فرق في ذلك عند العقلاء وكول الرجل رسول الله يقتضي قبول جميع
 ما بينه عن الله ومن قبل بعض ما جاء به دون البعض من عقلا وشرعا ما قبل
 الكل ورد الكل اعتنا احدا لا مريز لا مريز اما تكذيبه او تصديقه وليست شعري فاذا
 يقول هو لاء المذنب بوزن الصلوة والنكاح ونحوهما من شعائر الدين اذ المجهول
 على معانيها واركائها المبينة في السنة فهل يحملها على معنى اللغو فان قالوا
 نعم لمن متهم فظانهم وشناغ لا يلبث منها الا من تبار ونقض يد يبه من الدين الاستدلال
 الاتساق الصلوة معناها في اللغة الدلالة فاذا نكح هو لاء السنة وحمل الصلوة
 على هذا المعنى اللغوي فقد خالفوا الرسول صلى الله عليه وسلم وجميع المسلمين بل
 كن بوجه صلعم وكن بول سلف الامة وخلفها في نقلهم الصلوة العاجية نقلا لا بحال
 نقلا انت شئ وهذا يفضي الى القدر في نقل القرآن اليها ايضا الى غير ذلك من اللوازم
 المتكررة وايضا الصلوة في الاصل مأخوذة عن تحريك الصلوة فهل يكفي لاداء الصلوة
 هذا التحريك عند هذا وكيف ينبغي هذا التحريك الى اليمين والشمال كما تحرك ابيك
 لتساعد وس عند ذي الخلاصة او الى الفق والتحت والكل واسع وايضا اذا كان

معنى الصلوة التي هي عماد الدين الدائم فحسب لصديق بقوله القائل (يا الله)
 فهل تصدق دلالة القرآن ونقص هذه المعنى وفي القرآن ايها الصلوة كما
 قال تعالى حافظوا على الصلوات الصلوة الوسطى ما معنى الجمع وما معنى الصلوة الوسطى
 وهل معنى المحافظة ان يستغرق العبد جميع ازمته يدعوا الله قائما قائما فتنها
 باوقات دون اوقات واين دلالة القرآن على ذلك وايضا كيف تكفي وكيف يجاز
 الكتاب ساكت عن تفصيل الزكوة والحج وحيث تنقطع شئ ثم الاسلام وتنفذ
 على هذه الاسلام الخواص والعيام حتى الكفرة الذين هم وعبداء الاصنام وقد
 اطلت ههنا به الانجلا عن فائدة دعا على من عظم الدين هو القرآن فقط والستة
 ليست بشئ يعتد عليه والحق واقع لا يشك فيه الا من سقى نفسه دارنا في
 الديانات والرسول ومثل هذا لا ينبغي له تسليم القرآن ايضا اللهم احفظنا
 من الاحن والحن واعصمتنا عن البلايا والفتن والغرض ههنا بيان مواقيت
 الصلوة اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو المعتبر في الافق واخر وقت
 ما لم تطلع الشمس الحديث افاقة جبريل عليه السلام صلى الله عليه وسلم
 يجدد له اوقات الصلوات الخمس فيه قم فضله فحصل الفجر حين يروق الفجر
 او قال سطع الفجر في اليوم الثاني اسفر بعد او كادت الشمس تطلع ثم قال
 في اخر الحديث يا محمد صل على هذا وقت الانبياء من قبلك والى وقت قيامين هذين
 الوقدين وقد روى من طرق كثيرة ذكر كثرها في النبيل فان شئت الزيادة
 فارجع اليه وقد قيل ان احاديت التوقيات عنه صلعم متواترة والله اعلم واول
 وقت الصلوة اذا طلعت الشمس في حديث جبريل عليه السلام ايضا انه قال ثم

فضله فضل الظهر حين زالت الشمس آخر وقتها اذا صار ظل كل شيء مثله
 سوى ظل الاستواء وقد اتفق على ذلك جماهير العلماء ومن الاجماع ^{سقط} محمد بن ابو
 وليخالف في ذلك الا ابو حنيفة رحمه وعنه رواية ثقات في الجهتي واستدل الاحناف
 بقول الامام بقوله صلعم ابروا بالظهر فان شدة الحر من في جهنم قالوا واشد الحر
 ديارهم في هذا الوقت واذا تعارضت الآثار فلا ينقضه الى وقت بالشك وقد يستدل
 لهم بما اخرج النسائي وابوداود ومن حديث ابن مسعود كان قد رملوا رسول الله
 صلى الله عليه في الصيف ثلاثة اقدام وفي الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام
 واقول اما حديث الابرار فهو خاص من مدعاهم فلا يصح دليله لمدعاهم ان وقت
 الظهر يقي الى ان يصير ظل كل شيء مثليه في حر وبرد اي صيف وشتاء وليتبين
 ذكر للظل فضلا عن التقدير بالمثل والمثلين والحديث الثاني لا يصح دليله لهم ايضا
 لانه محمول على الابرار وبالسبعة الاقدام في الشتاء تنقض صلواته صلعم وهو
 اقل من ظل الانسان مع ظل الاستواء وايضا لم يذكر في الحديث نسبة الظل الى
 شيء وظل اي شيء هو الحديث ليس فيه دلالة لمدعاهم وقد قدح فيه ايضا فاذا
 في سنده عبيدة بن حميد الطيب الكوفي عن ابي مالك سعد بن طارق وفيه ما
 خلاف فهو ضعيف لا يقوى على معارضة ما استفاض عنه صلعم من الاحاديث الصحيحة
 في تقدير اخر وقت به صير ظل كل شيء مثله وقد عرفت انه حتى لو سلم صحته فلا
 دليل لهم من الوجوه التي عرفت فيها اما قولهم واشد الحر في ديارهم في هذا
 الوقت فهو كلام مجمل يحتاج الى تفصيل فان اراد ان الحر يزاد من بعد الزوال
 الى مصير ظل الشيء مثليه فهذا لا نسلم وليس المراد بالابرار الا ان يؤخر

الى ان يجرد واقفي الجرد ان البيوت يظلم وقت الذهاب والاياب ذلك يوجب
 قبل نصف وقت الظهري قبل ان يصير ظل كل شيء مثله نصفه فلا اثار تغاير
 ولا شك متبع ذي يقين وهو اول وقت العصر الاختيار الى مضيق لظل ^{مثله}

ويبقى الى غروب الشمس مع الكراهة فيما بعد الاصفر و قيل اذا اصفر خرج
 وقت العصر هذا القول اعتمدت الامام الشوكاني من اصحابنا في الدرر وقرره
 الشارح واستدل على ذلك بحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقت صلاة الظهر ما لم يحضل لعصر وقت صلاة العصر ما لم تنصف الشمس قال
 وهذا الحديث لا يخالفنا وروى في بعض الاحاديث ان اخر وقت العصر يصير ظل الشيء
 مثليه لان هذا الحد يشق قد تضمن بآية غير منافية للاصل وحاصل حديث
 من ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر كذا قبل
 الفجر وقبل طلوع الشمس على صلاة المعدن وروى كذا واعتمده ضعيف
 والحق ما ذكرناه من وجوه احدها ان ما استدل به من حديث ابن عمر هو رواية
 وفي رواية اخرى عنه عند مسلم ووقت صلاة العصر ما لم تنصف الشمس ويسقط
 قرنها الاول والن يادة من الثقة مقبولة اتفاقا ويقوى ذلك حديثنا في
 في الذي سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن مواقيت الصلاة وفيه ثمر اخر العصر فانصر
 منها والقائل يقول احسب الشمس بوضوح ان احمر الشمس يكون موخرا بعد
 اصفرها ولا يكون الا بعد ان يسقط بعض الشمس للغروب وما في الصحيحين من
 قوله صلعم من ادرك من الصبح ركعة قبل ان تظلم الشمس فقد ادرك الصبح
 ومن ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر هو مقر وشأن

لما تقدم من الأحاديث وكذا قوله يوم الحنك قلنا في ما صليتها حتى غربت الشمس
 فحدث ابن عمر الذي استدال به الشوكاني على صحة الوقت للخيار والمحقق والآخر
 فيه الوجه الثاني أن الخطاب في الأحاديث المذكورة عام وأنت في مقام التشريع
 للأمة والرجل لسائل في حديث أبي موسى لم يكن من المعن ورين واجتنب النبي صلى
 الله عليه وسلم في هذه الأوقات فلا يصح أن يجعل صلواتهم على صلوة المعن ورين وهذا
 صحيح من فعله صلعم من روى في الصوام فلا يثبت بالاحتلال والتحيز واجتنب إذا حمل رواية
 ابن عمر وهو الذي ذكرها المتأخر على العموم والتوقيت وتحد يدورات الصلوة فالتق
 الأخرى لمقيدة بسقوط قرن الشمس لا أول مثلها وهي على ما حملت عليه
 الآية الأولى ولا وجه للتفريق وهي زيادة مقبولة لاختلاف الرواية الأخرى
 بل توحيها الوجه الثالث أن الغروب الذي ذكرناه صادق لغة بغروب أول جزء
 من الشمس الذي هو سقوط قرنها الأول ومنه إلى سقوط باقيها لا يكف اصطفا
 ركعتي على نحو ما كان يصلي صلعم فظهر أن صلوة الركعة وأدراكها قبل الغروب
 المراد به قبل غروب قرنها الأول وعلى هذا تتناسق الأحاديث وتتعاقد و
 يكون بعضها موبداً وتشارك البعض الآخر وما يزيد أيضاً ما روى في الصحيح
 وغيرها أنه قال صلعم من أدرك من الصلوة ركعة فقد أدرك الصلوة فانه حلال أدراك
 الصلوة بأدراك الركعة وأوضح منه ما رواه البخاري إذا أدرك أحدكم سجدة رأى
 ركعة من صلوة العصر قبل أن تغرب الشمس فليقم صلى الله عليه وسلم ثم تقبلاً أدراك الـ^{ركعة}
 بما قبل الغروب بين في أن الركعة وقعت في وقت الصلوة والآن كان لهذا التقبي
 فائدة وأدراك الركعة من الصلوة فانه حقيق في أدراكها في وقتها والنية

الحق باقى الصلوة بالركعة مرید اما ذكرناه والى ما صح إلحاق الوجه الرابع ما ذكره
 شارح الدرر في روضته من ان الشارع جعل الصلوة المفوعة في هذه الاوقات
 المعينة يعني ما بعد الاصفرار وضحوة صلوة المنافق و صلوة الامراء الذين
 يميئون الصلوة وذكر ما في الصحيح من حديث النضر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول تارة صلوة المنافق يجلس يربط الشمس حتى اذا كانت بين قرن الشيطان
 قام فخره اربعاً لا يذكر الله اية قليلة من ذلك ومن يبيت ليلة الجمعة
 الصلوة او يؤخر من الصلوة من وقتها قال له الراوى فما تأمرى قال صل
 الصلوة اتمتها حديث قال وهكذا الخاء يمشى انتهى عن الصلوة بعد العصر بعد
 الفجر قال فكان ما ذكرناه دليل على ان ادراك الركعة في الوقت الخارج عن ان وقتها
 المضروبة كوقت طلوع الشمس وغروبها وطلوع النجم وهبوطها من المعن ودكن مرتين
 مرتين شد بل لا ينطبع معناه تارة له اية شريفة روى عنه ابيه عن ابيه عن ابيه
 اذا ظهرت ما سكتها ادراك ركعة ونحو ذلك وما ذكره استدلالاً ما قلنا لا يدل
 على مراده وعائته ان يدل على ان قوله اني مما الى ما ذكره في الخبر ان من صوم
 حديث صلوة المنافق الذي يربط الشمس لان الذي مر فيه معناه على التام
 وعلى عدم اتيانه بالصلوة على وجهها وما يؤيد ان تحقق احد الاديين في وقتها
 الذي على حديثه حديث ابن عمر في صحيحهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لصلواتكم والوع الشمس ولا غروبها والخبر بصلواتي في ذلك الوقت عندي عنه منذ
 مكره والمنافق ذكر في الحديث ان من ركب الشمس اوقات ترات الصلوة
 خارجة عن الوقت فادلاله من الخبر ان من ركب الشمس اوقات ترات الصلوة

فان بعدد ومراقبته الشمس ليل على حرصه وخوفه ان تغرب فتقوته لئلا تصيبه
 عقوبة وتاديب تارك الصلوة فينفخهم ويظهر للناس نفاقه الذي هو حريص على
 اخفائه ففي رقوب الشمس ليل على انه يأتي بما في الوقت ولو كان انبائه لها في ذلك
 الوقت خارج وقتها لكان قد تركها في وقتها وتارك الصلوة عما لا يسكت عنه الشارح
 بل لا بد من ان يودبه وهذا اظهر من قائل وامأحدث الامراء فلا يدل على المطلوب
 ولا له تعلق بمحل النزاع البتة وقول الشارح ان ذلك خاص بالمعد وريثه ما تقدم
 من التقيد بادراك الركعة قبل الغروب اذ مفهومه ان من لم يدرك الركعة لم يدرك
 الصلوة وليس حكم المعد وركن ذلك بل من فاتته صلوة بعد وجوب عليه قضاءها
 سواء ادرك من وقتها ركعة او لم يدرك والمختار عند الشارح كسائر اهل الحديث
 انها اداء فلا معنى للتقيد بادراك الركعة فتعين ما ذكرناه واما ما ذكر من
 ان الحائض اذا ادركت بعد طهرها قد سرعة فقد ادركت صلوة العصر فيرده
 انه يلزمها صلوة الظهر ايضا فالحديث مع احتماله لغير المراد منه على قول لشارح
 غير كاف في دلالة على ما يجب على الحائض اذا طهرت حينئذ ان فيلزم ان ينزه
 حديث الصادق صلح عن حمله على ما لا يدل عليه مما يشوهه ويخرج به الى السجدة
 وعدم الاضمار عما في الضمير با حسن الفصاحة التي لم يقاربه صلح احد فيها
 ونحن لا نتكر كراهة التأخير ولا ان المعد وريثه حينئذ بلا كراهة ولكننا منع
 الحصر والقصر على ما ذكره ودعوانا ان وقت العصر اوسع مما يحججه وما ينبغى التنبيه
 عليه انه هل يخرج وقت الظهر نحوه بمصير طل الشمس مثله ام لا قال في النيل ذهب
 الهادي مالک وطائفة من العلماء ان يدخل وقت العصر ولا يخرج وقت الظهر

وقالوا يتبع بعد ذلك قد رابع ركعات صالحة للظهر العصر اداء واحتجوا بقوله صلى
 صلى في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله وصلى العصر في اليوم الاول
 حين صار ظل كل شيء مثله وظاهرة اشتراكهما في قد رابع ركعات وذهب الشافعي
 والاكثرون الى انه لا اشتراك بين وقت الظهر وقت العصر قلت ومنشأ هذا
 الاختلاف ان قوله في حديث جبريل فصل الظهر قوله فصل العصر هل هو محمل
 على الشرع ام على الفراغ منها ومن اصعب النظر عرف وتيقن ان قوله جاء جبريل
 فقال قوم فصله فصل الظهر حين زالت الشمس ان المتعين هنا انه شرع في الصلوة
 حين زالت الشمس للاتفاق على ان اول وقت الظهر التروال ولو كان قوله فصل
 الظهر حين زالت الشمس محمول على الفراغ منها لكان دخوله في صلوة الظهر
 قبل التروال وكذا المتنازعين عمر قائل به وبه يترجم مذهب القائلين بـ^لاشتراك
 قد رابع ركعات بين الصلوتين بناء على ما تقدم مر به يظهر التوفيق بين^لالاتحاد
 وانها متطابقة على وتيرة واحدة وان كلا منها يدل على ما دل عليه الاخر وذلك
 بان نقول ان قوله في صلوة اليوم الثاني فصل العصر حين صار ظل كل شيء
 مثليه اي شرع في الصلوة حينئذ اي ولعله فرغ منها مع الاصل والمختلط
 بالحركة حين سقط قرن الشمس الاول فليتأمل المصنف ومثل العصر
 العشاء ما لم يطلع الفجر الى الصبح ما لم تطلع الشمس ابو حنيفة رحمه الله
 بالعصر اي حديث من ادرك المتقدم وقد دعيه الامام ابن القيم في^لاعاد
 المومنين قال رحمه المثال النام والاعشر من السنة الصبيحة الصبيحة الحكمة
 في ان من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح يكون

خلافت الاصول وبالمشابه من نهيه صلعم عن الصلوة وقت طالع الشمس
 قالوا والعام عندنا يعارض الخاص فقد تعارض ما ظروبي فبيح فقد من الحاضر
 احتياطا فانه يوجب عليه اعادة الصلوة وحديث الاتمام يجيزه المصلحة فيها
 واذا تعارض صيرنا الى النص الذي يوجب الاعادة لتيقن براءة الذممة
 فيقال لا ريب ان قوله صلعم من ادراك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس
 فليتتم صلوة ومن ادراك ركعة من الصبح قبل ان تقطع الشمس فليتتم صلوة
 حديث واحد قال صلعم في وقت واحد قد وجبت طاعته في شطره فوجب
 طاعته في الشطر الاخر وهو محكم خاص لا يتحمل الاوجهما واحدا ولا يجتمع
 غير البتة وحديث النهي عن الصلوة في اوقات النهي عام فهل قد خص منه
 عصر يومه بالاجماع وخص منه قضاء الفائتة واداء المنسية بالنص وخص منه
 ذوات الاسباب بالسنة كما قضى النبي صلعم سنة الظهر بعد العصر اقر من
 قضى سنة الفجر بعد صلوة الفجر وقد اعلم انه سنة الفجر وامر من صلى في حله
 شرعا مسجدا جماعة ان يصلي معهم وتكون له نافلة قال في صلوة الفجر
 سبب السكوت امر الدخول والامام ينبغي ان يصلي تحية المسجد قبل ان
 يجلس ايضا الامر باتمام الصلوة وقد طلعت الشمس فيها امر باتمام لا ابتداء
 والنهي عن الصلوة في ذلك الوقت نهى عن ابتداءها لا عن استدامتها فانه
 لم يزل ذلك هو الصلوة في ذلك الوقت وانما قال لا تصلوا وان احكام
 الابتداء من الدخول وامر وقال سيدنا عمر رضي الله عنه حين اطل صلوة الفجر حتى كادت
 الشمس ان تطلع لو طلعت ما وجدتنا غافلين وقد فرق النص الاجماع

لم يثبت وان ابتداءه حث واضعاف اضغاث ذلك من الاحكام التي يفرق
 فيها بين الابتداء والام فيحتاج في ابتداءها الى ما لا يحتاج اليه في دواصها
 ذلك لقوة الدوام وثبوته واستقرار حكمه وايضا فهو مستصحب الاصل ايضا
 قال نعم اسهل من الرفع وايضا فاحكام التبع يثبت فيها ما لا يثبت في المتبوع
 والمستدام قايما لاصله الثابت فلو لم يكن في المسئلة نص لكان القياس يقتضيه
 صحة ما ورد به النص فكيف وقد توارد عليه النص والقياس فقد تبين انه
 لم يتعارض في هذه المسئلة عام وخاص ولا نص وقياس بل النص فيهما و
 القياس متفقان والنص العام لا يتناول مورد الخاص ولا هو داخل تحت
 لفظه ولو قد رخص لفظه له فالخاص بيان لعدم ارادته فلا يجوز تعطيل
 حكمه وابطاله بل يتعين اعماله واعتباره ولا تضرب احاديث رسول الله
 صلعم بعضها ببعض وهذه القاعدة اولى من القاعدة التي تتضمن ابطال الحكم
 السنتين والغاء احد الدليلين والله الموفق ثم نقول الصلوة التي ابطالتم
 فيها الصلوة وهي حالة طلوع الشمس اولى بالصحة من الصلوة التي وافقتم فيها
 السنة فانه اذا ابتداء العصر قبل الغروب فقد ابتداءها في وقت نهي وهو
 وقت ناقص بل هو اولى الاوقات بالنقصان كما جعله النبي صلعم وقت صلوة
 المنافقين حين تصير الشمس بين قرني الشيطان وحينئذ يسجد لها
 الكفار وانما كان النهي عن الصلوة قبل ذلك الوقت حريما له وسد للذريعة
 وهذا بخلاف من ابتداء الصلوة قبل طلوع الشمس فان الكفار حينئذ
 لا يسجدون لها بل ينتظرون بسجودها طلوعها فكيف يقال تبطل صلوة

من ابتدائها في وقت تأمل لا يبعد فيها الكفار للشمس وتصح صلوة من ابتدائها
 وقت سبح الكفار للشمس سواء وهو الوقت الذي تكون فيه بين قرع الشيطان
 فانه حينئذ يقارنها ليقع السبح له كما يقارنها وقت الطلوع ليقع السبح له فإذا
 كان ابتداءها وقت مقارنة الشيطان لها غير مانع من الصحة من صحتها فلا بد
 تكون استدامتها وقت مقارنة الشيطان غير مانع من الصحة من بابل الأولى
 والآخرى فإن كان في الدنيا قياس صحيح فهدى من أصح فقد تبين أن الصورة
 التي خالفتم فيها النص ولي بالبحر قياساً من الصورة التي وافقتوه فيها
 انتهى وأخرجته بطوله لكثرة فوائد هذه المسألة من جمع المسائل والنظائر للتوفيق
 بين السنين التي يظن قاصر النظر التعارض فيها وهو لا يخلو عن تشديد ذهن
 وفق بصيرة وبه يتبين موافقته روح لما قرأناه من توسيع وقت الصبح والعصر
 والعشاء وقد أثبت ذلك بالأدلة الصحيحة وإن لا اختلاف بينها والله أعلم
 قال صاحب الهداية لا تجوز الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في
 الظهيرة ولا عند غروبها إلا عصر يومه عند الغروب لأن السبب هو الجزاء
 القائم من الوقت لأنه لو تعلق بالكل لوجب الأداء بعده ولو تعلق بالجزء لما
 فالمودى في آخر الوقت قاض وإذا كان كذلك فقد أداها كما وجبت بخلاف
 غيرها من الصلوات لأنها وجبت كاملة فلا تنادي بالناقص قلنا هذا رأى
 فاسد بما يقابل النص الصريح وقد قال إمامنا أن الرأى ولو كان صحيحاً
 فهو تيرك إذا خالف الحديث فكيف هذا الرأى الفاسد وفساده ظاهر لا يحتاج
 السبب هو الجزاء الأول من الوقت إلا أنه سبب الوجوب لا الوجوب الأداء

فوجب الأداء يمتد الى آخر الوقت وجملا يكون المودى في آخر الوقت قاضيا ببل
مؤديا وقولكم انها اذا وجبت كاملة فكيف تودي ناقصة مد فوج بان من عفو^{الله}
ونوال ورحمته وافضاله كما ورد عنه صلعم ان الصلوة في آخر وقتها عفو الله
او نقول ان السبب هو الجرح المقارن والوجوب في الوقت الآخر ناقص في كل
صلوة ولا نسلم ان الوقت الاخر من الفجر اولى وافضل كيف ان صلحهم كما هي
عن الصلوة عند غروب الشمس هي عند طلوعها فقط العفو يدل على
عموم النقص في كل صلوة الا فيما وخر النص فيه واستتبع الشارح فيه
التأخير وليست شري كيف تركت الراي الصحيح الموافق لكتاب الله المقتضى
لجواز النكاح بما هو مال قليلا كان او كثيرا الجديث موصيحا او منكر ضعيف
ذكر فيه تفادى المفسر بعشر دراهم وخالفه اهل الحديث التبعيقي الواردة في
عدم تعيين المال كقوله ١٢ انفس لو خاتمة امن حديد وتترك في مسئلة البلب
الا حاديث الصحيحه برأي فاسد وهذا ممنع بحجب الجواب عن اول الجواب والالباب
داول وقت المغرب اذا غربت الشمس في آخر وقتها ما لم يرغب الشفق الاخر وذلك
لقوله في حديث جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم حين وجبت الشمس لحديث سلمة بن الأكوع
ان رسول الله صلعم كان يصلي المغرب اذا غربت الشمس وتوارت بالحباب قال
في الملتقى رواه الجماعة الا انفسا في وكون اول وقت المغرب بالفرق بجمع عليه
وانما اختلفت في العلامة التي يعرف بها الغروب فقليل لبقطع قرص الشمس
بكماله وهذا انما يتيم في الصحراء وما في العمران فلا وقيل بربية الكوكب الليلي
وهو قول القاسمية والامامية واجتوا بقوله عن حقه يطالع الله شاهد الشاهد بالبحر

أخرجه مسلم والنسائي من حديث أبي بصرة وقيل بل الظلام واليه ذهب
 زيد بن علي وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن عيسى وعبد الله بن عيسى والجمهور
 يحيى بن سعيد إذا قبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد افطر الصائم
 متفق عليه ولما في حديث جبريل **فصل في حين وجبت الشمس فاطر الصائم**
 ويؤيده حديث أحمد والطبراني بلفظ لا تزال امتي على الفطرة ما صلوا
 المغرب قبل طلوع النجم وحديث أبي أيوب مرفوعاً بأدس وأبطلوه المغرب
 قبل طلوع النجم وحديث النسائي ورافع بن خديج قال كنا نصلي مع النبي صلعم
 ثم نرعى فيرى أحداً ما واقع نبله ويتخذه مأذناً أن دخول وقت المغرب
 إنما هو بالغروب فقط وأما قوله حتى يطلع الشاهد فقد قبل أنه من
 من بعض الرواة وهو لا يدل على ثاقبت وغايتها أن يكون علامة من
 استنبه عليه معرفة الوقت لغيره وشهوه وهل يعمل بأثره أم لا فالمعرفة
 لمن تعذر أو عسر عليه معرفة غروب الشمس **الحق** يأن أن يكون ذلك
 ساعات مضبوطة تفتش بالعمية جازله العمل بداء **متن**
 في هذا الزمان من أقوى الإشارات لمعرفة الأوقات **متن**
 بعضهم ببعض وعن عتيبة بن عامر أن النبي صلعم قال لا بد أن
 بخير أن لا تقطرت مأل يوشى والمغرب حتى تشتعل النار
 وأبو داود **متن** في باب السجدة بالبصرة **متن**
 وكواها **متن** إلى أنشد إلى النجوم وقد عكس من المرحاض المقتضية
 فجعلت **متن** إلى أنشد إلى النجوم مستقيماً **متن**

أما الأحاديث الواردة في تأخير المغرب إلى قرب سقوط الشفق فكانت
 لبيان الجواز أو تحديد أوقات الصلوة وما ذكرنا من الأحاديث هي أخبار عن
 عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتكررة التي واظب عليها فالسنة هي الاعتماد
 عليها إلا لعذر كحضور الطعام ونحوه لما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
 أنه قال إذا قدم العشاء فابدأ به قبل صلوة المغرب ولا تسجلوا
 عن عشاءكم وفيها عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 إذا أقيمت الصلوة وحضر العشاء فابدأ بها العشاء وفيها عن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلوة فابدأوا
 بالعشاء ولا تسجلوا حتى تفرغ منه وفي الصحيحين كان ابن عمر رضي الله عنهما
 يطعمون وتقام الصلوة فلا يأتها حتى يفرغوا منه لئلا يسمع قراءة الإمام
 وعند مسلم لا صلوة بحضرة الطعام قال أصحابنا ذلك عام في كل
 الصلوة يقدم الطعام على الصلوة ولم يأت من مخالفتنا بحجة وظاهر
 الأحاديث أنه يقدم ذلك مطلقا سواء كان محتاجا إليه أم لا وخفيف
 أم ثقل وكثيرة أم قليلة لم يمتنع فساد الطعام وفاق للظاهرية وأما ما
 ومن الصحابة أبو بكر وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب عن الثوري فقال
 يجب تقديم الطعام كذا في النيل قال وجزموا بطلان الصلوة إذا
 قدمت ونحوه لا يقتضي الوجوب ولا بطلان الصلوة بل المختار ما ذهب
 إليه الجمهور من حمل ذلك على الكراهة وظاهر الأحاديث أيضا أنه يقدم
 الطعام وإن خشي خروج الوقت وهو المختار عندنا وقولنا صلعم في الحديث

ولا تجل حتى تفرغ منه حجة على من قال انه يقتصر على تناول لقيمات
يكسر بها سورة الجوع واما كون اخروقت المغرب ذهاب الشفق الاحمر
فالحديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ذكر فيه مواقيت الصلوة وفيه ووقت
صلوة المغرب ما لم يسقط ثور الشفق الحديث وثور الشفق ثوراته
وانتشاره ومعظمه وفي القاموس انه حمرة الشفق النائرة فيه
وحسن ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال الشفق الحمرة فاذا غاب الشفق وجبت
الصلوة وفي النيل قال الدار قطن في الفرائض هو غروب كل سداة
ثقات وقد رواه ابن عساکر والبيهقي وصحح وقفه وقد ذكره السالك في
المدخل وجعله مثالا لرفع المخرجون من الموقوفات وقد استخرج ابن
خزيمة في صحيحه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه وقت صلوة المديح الى زيد
حمرة الشفق قال ابن خزيمة ان صححت هذه اللفظة اغنت عن جميع الروايات
لكن تفرد بها محمد بن يزيد قال الحافظ محمد بن يزيد بن سعد في قال له علي بن
هذا الحديث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله بن عمر بن الخطاب
اوس وابي هريرة ولا يصح فيه شيء والحديث يدل على صحة قول من قال
ان الشفق الحمرة وهو ابن عمر وابي عباس وابو هريرة وعيادة من الصحابة
والقاسم والهادي والمؤيد بالله وابوطالب وزيد بن علي والناصر من
اهل البيت والشافعي وابن ابي ليلى والثوري وكذا ابو يوسف وعمر بن
الاحناف ورواية سنن ابی حنيفة رحم والخليل والقراء من ائمة اللغة قال
في القاموس الشفق الحمرة ولم يذكر الا بيضا قال ابو حنيفة في الرواية الاخرى

والاوزاعي والمزني وبه قال الباقر بل هو الابيض ولم يأتوا بحجة واستدل
صاحب الهداية بما لا يعرف في شيء من كتب الحديث فقال لقوله صلحهم
وأخروقت المغرب اذا السود الافق وقال امامنا احمد بن حنبل ^٧ الا حرم
في الصماري والابيض في البنيان وهذا قول لا دليل عليه قال ومن
حجج الاولين ما روي عنه صلحهم انه صلى العشاء لسقوط القمر لثلاثة اشهر
اخروجه احمد ابو داود والترمذي والنسائي قال ابن العربي هو صحيح وصلى
قبل غيبوبة الشفق وقال ابن سيد الناس في تشرح الترمذي وقد علم
كل من له علم بالمطالع والمغرب ان البياض لا يغيب الا عند ثلث الليل
الاول وهو الذي حد عليه السلام خروجه اكثر الوقت به فصح يقيننا ان
وقتها داخل قيل ثلث الليل الاول يقيان فقد ثبت بالتص ان داخل
قبل مغيب الشفق الذي هو البياض فتبين بذلك يقيننا ان الوقت دخل
بن هاب الشفق الذي هو الحمة واذا غاب الشفق دخل وقت العشاء
وامتد الى الفجر والاختيار الى نصف الليل اما كون دخول وقت صلوة
العشاء بمغيب الشفق فلقوله صلحهم في حديث جابر فصل العشاء حين
غاب الشفق ولما في حديث ابى موسى في الذي سئل عن مواقيت الصلوة
وفيه فاقام العشاء حين غاب الشفق الحديث وهو صحيح في مسلم وغيره
واما كون الاختيار الى نصف الليل فلحديث ابى هريرة رضي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق عليا متي لامرته ان يؤخروا
العشاء الى ثلث الليل او نصفه رواه احمد وابن ماجة والترمذي وصححه

وأما كون وقتها يمتد إلى الفجر فلحديث عائشة قالت اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل حتى نام أهل المسجد ثم خرج فصل فقال
 أنه لو قتها لولا أن اشق على امتي رواة مسلم والنسائي وهو صريح في أنه
 ما خرج صلعم إلا بعد أن ذهب عامة الليل أي أكثره ومجمله ومعظمه وأنه
 لم يشرع في الصلوة إلا بعد ذلك ولا يخفى على منصف صفة صلوة صلعم
 وتطويله فيها والذي يظهر أنه لا يفرغ منها إلا وقد بقي من الليل أقل القليل
 وقوله صلعم أنه لو قتها لولا أن اشق على امتي ليستفاد منه أن ما كان يفعله
 من صلواتها عند غيبوبة الشفق أو ثلث الليل إنما هو رعاية وشفقة
 بهم لئلا يشق عليهم وإلا فاحب صلوة الليل ما بعد نصفه وأفضل صلوة
 المفروضة وإذا لم يصح أن التقدير بالثلث والنصف توقيت وتحديد صلوة
 العشاء فتبقى استدامة وقتها ما لم يدخل وقت الصلوة التي بعد ها وهي
 صلوة الفجر بيان ذلك أن ما يؤهم التوقيت وتحديد هو صلواته صلعم
 نصف الليل أو ثلثه لا غير وقد ثبت بهذا الحديث أنه صلعم صلى بعد
 أن ذهب عامة الليل وعامة ما زاد على نصفه فتعين أن المراد بقوله
 صلعم صلواتها فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل وكذا من قول صلعم
 في حديث جبرئيل ثم جاءه العشاء حين ذهب نصف الليل أو قال ثلث
 الليل فصل العشاء أنه بيان لتحديد الوقت الذي لا تكون عليهم مشقة
 بالتأخير إليه على أن حديث جبريل هو كما تراه ليس فيه أنه صلى
 العشاء ثلث الليل أو نصفه بل فيه بيان محيئ جبريل على نصف الليل

أصبحت فإذا كان اذان الاول بليل والثاني حين يقال أصبحت أصبحت وليس
 بين الاذنين اذان ينزل هن او يرقى هن افلون يحل الاسفار على ما حمل عليه
 قولهم أصبحت من باب اولى وايضاً قد تقر عند الاحناف وغيرهم انه لا يفصل
 بين الاذان والاقامة بمدة طويلة وانما يفصل بما يكفي لا تمام ركعتين او بما يكفي
 لكل طحاها العشاء وهذا الاخير لا يتصور في صلوة الفجر و
 في الصحيح انه صلعم بعلم ركعتين خفيفتين بين النداء والاقامة من صلوة
 الصبح وهذا الفصل والمقدار من الصلوة يكفي للاسفار بمعناه عند
 الاحناف فتعين ان المراد بالاسفار وقولهم أصبحت أصبحت تحقق لطلوع
 الفجر وتنبية وسمعت من شيخنا المحدث عبد الحق النيدوتوي ان المراد تطويل
 القراءة الى ان يسفر بالبحر وهذا امتعين للجمع بين الاحاديث كحديث ابن مسعود
 انصبا ان رسول الله صلعم صلوة مرة بغسل ثم صلوة مرة اخرى فاسفر بها
 ثم كانت صلوة بعد ذلك التغليس حتى مات لم يجد الى ان يسفر واه ابو داود
 ورجالهم رجال الصحيح ومن الحال ان يحرض امت على ما هو الا فضل و
 الاعظم للاجور ثم يدبر على المفضول الناقص الاجر ولو سلمنا المعارضة
 وان الاسفار بمعناه ما يذكرا الاحناف لكانت المعارضة بين هذا الحديث
 ودليلهم موجبا لاسقاط المتعارضين على وفق اصولهم وتبقى احاديث
 الاذان وانه حين يبدوا اول الفجر حيث لم يكن بينه وبين الاقامة الا ما قد
 عرفت وحديث عائشة وفيه ان النساء ينقلن الى بيوتهن متلفعات
 بمر وطهن لا يعرفن من الغسل قال في المنتقى رواه الجماعة وحديث

على ثلاث لا توخر وحديث الوقت الاول من الصلوة رضوان الله بلهم عارض
وفيها حكاية صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم المواظبة عليها فوجب
المصير اليها وعن انس عن زيد بن ثابت قال تسخرنا مع رسول الله صلى الله
ثم قمنا الى الصلوة قلت كم كان مقدرا ما بينهما قال قد رخصنا في اية
متفق عليه وذهب الى ما رجعنا العائز ومالك والشافعي واحمد
واسحاق وابوثور والاوزاعي وداود بن علي وابو جعفر الطبري وهو المروي
عن عمرو عثمان وابن الزبير والنس وابي موسى وابي هريرة وحكي الحارثي
هذا عن يقية الخلفاء الاربعة وابن مسعود وابي مسعود الانصاري و
اهل الحجاز كذا في النبل وكتب عمر الى عاملة ان صل الصبر والنجوم
بأدية مشتبكة وليت شعري هل يترك المؤمن المتبع للسنة ما واظب
عليه النبي وخلفاءه الراشدون واهل بيته الطاهرون ارجل ابي حنيفة
سبحانك هذا اخطاء عظيم اما صلوة الظهر فكان رسول الله صلى الله عليه
في اول وقتها الا في ايام الصيف وفي حديث جابر بن سمرة قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم الظهر اذا حضت الشمس وقد روي انه كانوا يضعون
ثيابهم تحت جباههم من شدة الرمضاء وهذه كانت عادته صلعم
ويؤيد ذلك الاحاديث الواردة في افضلية اول الوقت والى ذلك ذهب
الجمهور اما ايام شدة الحرقيس فيها الا براد لقوله اذا اشتد الحرق فابردوا
بالصلوة فان شدة الحر من قيم جهنم قال في المنتقى رواه الجماعة والمراد
بالابراد شئ من التاخير ما لم يخرج وقتها السابق ذكره وقد حله بعضهم

بقدر حصول ظل للمجدد ان يمكن الساعي المشغول فيه ولا فرق عندنا بين
 قرب المسجد وبعده ولا بين من يصلي في جماعة او منفرد الا ان هذه الرخصة
 في ايام مشقة الحر مطلقة والله يجب ان توقي رخصته وسمعت عن بعض
 الافاضل يفسر حديث الابراد بان المراد منه الابراد بالصلوة فكما ان الماء
 يطغى ويبرد فاسر الدنيا كذلك تاسر تهمر قطغيرها وتبرد هال الصلوة واما صلوة
 العصر فلها وقت فضيلة واختيار ما لم تصغر الشمس ثم ما بعد ذلك فوقت
 كراهة او حرمة على خلاف بين العلماء فوقت الفضيلة اوله وقول بعض
 اوحناف ان تاخير العصر فضل من تجيلها لا دليل عليه والاستدلال
 بحديث استنجاى الىهود والنصارى والمؤمنين لا يترك ان المذكور في رواية
 صحيحة قال اهل الكتابين ولا شك في كون مجموع وقتها ما طويلا بالنسبة الى
 وقت المؤمنين وفي رواية ان هذه المقالة صدرت من اليهود ولا ريب في كون
 وقتهم اطول ولنا ما تقدم من الاحاديث في فضيلة اول الوقت وما روى عن
 النبي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية
 فيذهب الذاهب الى العوالي قياتهم والشمس مرتفعة قال في المنتقى رواه
 الجماعة الا الترمذي والبخاري وبعض العوالي من المدينة على اربعة
 اميال او نحوه وعنه ايضا قال صلى الله عليه وسلم العصر فاقاه رجل
 من بني سلمة فقال يا رسول الله انا نريد ان نخرج جزوالنا وانا نحب
 ان نحضرها قال نعم فانطلق وانطلقنا معه فوجدنا الجوز ولم تقهر فخرت
 ثم قطعت ثم طهر منها ثم اكلنا قبل ان تغيب الشمس رواه مسلم

وقالت الاحناف تؤخر العصر ما لم تتغير الشمس في الصيف والشتاء و
 خالفوا الاحاديث المتقدمة واضعافها بشبهة ان في تأخيرها تكثير
 للنوافل لكراهتها بعدة أما صلوة المغرب فيستحب تعجيلها بالاتفاق و
 قد تقدم لا تزال امتى بخير الحديث وقد روى ان كثيرا من الصحابة كانوا
 يصلون قبلها ركعتين خفيفتين وكانوا ينصرفون منها واحد هم يري
 مواقر نبيله وقد تقدم وأما صلوة العشاء فالى ما قبل ثلث الليل ونصفه
 وذلك موقوف على حصول المشقة وعدمها والحكميد ور مع العلة
 المنصوصة فلو كان اهل قرية محترفين في اشغال شاقة وكان ياذيهم
 التأخير الى ثلث الليل فالمستحب في حقهم صلواتها بعد غيبوبة الشفق
 الاسمر والله اعلم والتعليل بان التأخير لقطع السمر غير صحيح وان كان السمر
 بعد ما كروها لصحة الاحاديث في منعه لكنه لم يرد انه حلة للتأخير بل
 المنصوص ان حلة ذلك هو ما تقدم من المشقة ويستحب في الوتر لم يالف
 صلوة الليل آخر الليل فان لم يثق بالانتباه او توقيل النوم ان شاء واذا
 كان غير فيستحب ان لا يجعل على الصلوة حتى يتيقن دخول الوقت
 او يترحم الظن بدخوله ويجهد بالا ما سرات ومنها تقديرة بقراءة
 واو اراد ومن اقونها الساعات الموجودة بأيدي الناس واذا تحقق
 الوقت فلا يؤخر وقال الاحناف يستحب التأخير في الفجر والظهر و
 المغرب والتعجيل في العصر والعشاء وفي كتبهم يجعل ما فيه عين
 يوم غين وعن ابى حنيفة ربح التأخير في الكل ولم يرد لهم دليل على ذلك

وعحصل ما ورد من الاختيار في تعيين الاوقات التي تكرر فيها الصلوة انها
خمس عند طلوع الشمس عند غروبها وبعد صلوة الصبح وبعد صلوة
العصر وعند الاستواء وترجع بالتحقيق الى ثلاثة عند الاستواء ومن بعد
صلوة الصبح الى ان ترتفع فيدخل فيه الصلوة عند طلوع الشمس وكذا
من بعد صلوة العصر الى ان تغرب الشمس فيدخل فيه الصلوة عند
غروبها وقد اختلف اهل العلم في ذلك فنذهب طائفة من السلف الى
الاباحة مطلقا وان احاديث النهي منسوخة قال الحافظ وبه قال
داود وخيرة من اهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وهو من هب الهادي
والقاسم ويقابل هذا المذهب ما حكى عن جماعة منهم ابو بكر وكعب بن
عجرة فان من هبهم المنع مطلقا حتى من صلوة الفرض وحكى البيهقي
عن جماعة من السلف انهم قالوا ان النهي عن الصلوة بعد صلوة الصبح
وبعد صلوة العصر انما هو اعلام بانه لا يتطوع بعد هما ولم يقصد الوقت
بالنهي كما قصد به وقت الطلوع ووقت الغروب اما من هب الاحناف فانهم
قالوا ويكره ان يتنقل بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب
الشمس وقالوا لا بأس بان يصلي في هذين الوقتين الفوائت ويسجد
للتلاوة ويصلي على الجنادة ومحصل مذهب الاحناف جواز فعل كل
صلوة واجبة في هذين الوقتين وما تسبب في ايجابه على نفسه كالمندثرة
ونحوها ففي جواز فعلها خلاف بينهم والمعتمد عدم الجواز واما التنقل المطلق
فقد اتفقوا على منعه واما حين الغروب والطلوع والاستواء فقد منعوا فيه

كل صلاة الا عصر يومه حين الغروب انتهى وقد تقدم رد الامام ابن القيم
 عليهم في التفرقة بين عصر يومه وصبر يومه وذهب الامام الشوكاني والسيدي
 من اصحابنا في الدرر الاول وشرحه للثاني باطلاق الكراهة وهذه عبارة
 واوقات الكراهة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس وعند الزوال وبعد العصر
 حتى تغرب وقرر ذلك الشارح وذهب الشافعي والمؤيد بالله وابن القيم
 من اصحابنا ونقله عن شيخه الامام ابن تيمية رحمه الله يجوز من الصلاة في هذه
 الاوقات ما له سبب متقدم او مقارن ما لم يتجرب للصلاة فيها قلت وهذا
 المذهب هو المختار عندنا من وجوه احدى ان الصلاة بعد العصر وبعد
 الصبح قبل ان تشرق الشمس في الغروب والطلوع انما هي عنها سدا للزريعة
 وليس هو مقصود ابانتهى كما قصد به وقت طلوع الشمس وغروبها وقد اذنب
 من صلى بعد صلاة العصر ثم قال اخاف ان ياتي بعد كبر قوم يصلون
 ما بين العصر الى المغرب حتى يمروا بالساعة التي نهي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان يصلوا فيها ثم يقولوا قد راينا فلانا وفلانا يصلون بعد العصر
 وقد روي عن غيره نحوه وفي معنى ذلك ما رواه ابو داود والنسائي بإسناد
 صحيح او حسن عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر
 الا ان تكون الشمس نقية وفي رواية مرتفعة ويدل على جواز فعل المفاتنة
 صلواته صلعم لركعتي الظهر بعد العصر ودعوى الامام الشوكاني اختصاص
 ذلك به صلعم غير مسلم والناس به صلعم انما هو المداومة وما يدل على جواز
 ما سبها مقارن حديث الرجلين الذين امرهما رسول الله صلعم بأحادة

صلوة الصبح والاعتدال ان تكون الثانية هي الفرض مردود لا فهم
 لو لم يأتيا مسجد صليهما ولم يصليا لكفتما صلواتهما الاولى اتفاقا فلا معنى
 لكون الثانية هي الفرض وما يجلي ذلك ياخص معانيه قوله من نام
 عن حربه من الليل او عن شئ منه فقرأه بين صلوة الفجر وصلوة الظهر
 كتب له كما قرأه من الليل قال في المنتقى رواه الجماعة الا البخاري ولا شك
 ان ما بين هاتين الصلوتين يشمل وقت النحر واحاديث الباب في النحر
 قد تقدمت وما ذكرناه فخصص لها اعني احاديث النحر عامة وقد خلاها
 التخصيص بما ذكرناه فيتعين عندنا تخصيصها ايضا باحاديث قضاء الفوات
 ومجديث ان ثلثا لا تخرج عن صلوة الجنازة اذا حضرت الحد ومجديث
 صلوة الكسوف واحاديث صلوة الاستحارة واحاديث تحية المسجد ثم
 نقول فاما ان تخص هذه الاحاديث عمومات النحر في هذا الباب او
 تتعارض والقول بالتعارض هو الغاء لما ذكرناه لاحاديث الباب لان
 مقتضى احاديث الباب هو عدم الصلوة ومقتضى ما ذكرناه هو فعل
 الصلوة واذا ثبت عنه صلعم او عن قرينة فعل الصلوة في اوقات النحر
 فقد ثبت التخصيص لاسيما واكثر ما نقل انه فعله او امر بفعله فيها ما
 تقدم هو عند الشارع اقل عناية وثوابا من قضاء الفوات وصلوة
 الجنازة كما ذكرناه الخ ونقول ايضا احاديث النحر قد جاءت على ثلاث
 مراتب كما ذكرناها مرتبة فمنها ما النهى فيه من بعد صلوة العصر و
 بعد صلوة الصبح ومنها ما النهى فيه وقت الغروب ووقت الطلوع ومنها ما فيه

ايضاح وبيان كما روي من طريق عمر وعائشة وابن عمر مرفوعا وهو قولا لا تقتروا
وفي بعضها لا تتحيّنوا في المناق يرقب الشمس حتى اذا اصبحت بين قرني
الشيطان في صلاة العصر وقد روي ان الصبح اثقل الصلوة على المنافقين
اي فهم يؤخرونها كصلوة العصر فيما ذكرنا تخصيص احاديث الباب ولا زهد
معنى قوله لا تخروا ولا تتحيّنوا وكل صلاة ساق الى فعلها سبب قرينة الشارع
لها فلا بد من فعلها عند حصول السبب والا لعد تأمرها حينئذ مخالفا
للمشاعر وهو اذا فعلها لا قبل دخول وقتها او وجود سببها لم يكن الا اتيا
للمأمور بفعله حين وقته غير متحين للصلوة في اوقات النهي فاما مقصد
التسبب للصلوة في هذه الاوقات فلا شك انه واقع في المنهي عنه والحق
انه اكثر ولا تتعقد صلواته والحالة في ذلك منصوصة عنه صلح وتكره صلوة
النفل المطلق لان فعله لا يكون الا تحيينا وما يؤيد ما ذكرنا قوله عمر ادرك
من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر من ادرك من
الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ووجهه انه اجتمع
وقتان وقت النهي عن الصلوة واخروقت العصر والصبح والنبأ اعتبر به
وقتا للصلوة دون كونه وقتا للمنع عنها فعلم انه لا يعتبر بكونه وقت كراهة
فيما اذا اجتمع الوقتان بالنسبة الى صلوة لها وقت وسبب مقرب شرعا قد
يقال ان ذلك خاص بمورد لا نأقول ان امكن الايراد هنا فانه لا يراد على
قوله من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة لانه يعبر كل
صلوة لها سبب ووقت يمكن ادراكها فيه او ادراك ركعة منها فيه ايضا اذا كان

صلحهم قد جوز قضاء ما فات من راتب نفل الليل المطلق في هذه الاوقات
فجواز اداء ذات الوقت في وقتها اذا صادفت وقت الكراهة من باب في اخرى
والا للزم مخالفة امر صلحهم بترك ما امر بفعله وايضاً امتثال الامر اقوى
من حلة الذي الذي هي مقاسرة عبادة الكفار في وقت واحد وايضاً في الفعل
هنا من الاحتياط ما ليس في الترك ولذا قال بعض الصحابة لما قيل له في
الركعتين بعد العصر ان الله يعذب على فعل عبادته وانما يعذب على تركها
او كما قال هذا ساقنا اليه الدليل لا تخيد الى من هب من الله العناية والتوفيق
وقال الاحناف زيادة على ما رويك ان يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من
ركعتي الفجر وبعد الغروب قبل الفرض وحال الخطبة يوم الجمعة وليس
ما ذكره صحيحاً على اطلاقه وسياتي ما فيه من التفصيل كل في محله و
هل يكره النفل المطلق في هذه الاوقات في بقاع الحرم المكي في المسجد وغيره
ما يجوز صيده فن هب الجمهور الى المنع وذهب الشافعي ومن وافقه الى
الجواز واستدل الشافعي بحديث جابر ان النبي صلعم قال يا بني عبد مناف
لا تمنعوا احد اطاف بهذا البيت وصلاة ساعة من ليل او نهار قال في المنتقى
رواه الجماعة الا البخاري وهذه غفلة من عبد الدين رح فان الامام مسلم
لم يروه ايضاً وفي النيل اخرجه ايضاً ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني
وصححه الترمذي ورواه الدارقطني من وجهين آخرين عن جابر قال الحافظ
وهو معلول فان المحفوظ عن جابر لا عن جابر وجه الدلالة ان رسول الله
صلعم في ان يمنع مريد الطواف والصلوة في جميع الاوقات بشمول اوقات

الكراهة ونقول احاديث النهي عن الصلوة في اوقات الكراهة عامة في كل مكان
وهذه الحديث اعني حديث جبير بن مطعم خاص بالبیت فيبقى الخاص
على العام ويندفع قول الامام الشوكاني وليس احد العمومين اولا بالتخصيص
من الاخر لما عرفت ان هذا مقيد بالمكان وذلك عام في كل مكان فالتقيد
بالمكان وعدمه مؤثر في العموم والخصوص لان المكان من ضروريات
الفعل كما ان الزمان من ضرورياته ومن مؤيداته ما ذكرته حديث ابن
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد المطلب او يا بني عبد مناف لا تمنعوا
احدا ان يطوف بالبیت ويصلي فانه لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع ولا بعد العصر
حتى تغرب الشمس الا عند هذا البيت يطوفون ويصلون رواه الدارقطني
والطبراني وابو نعيم في تاسر يجزأ صبرهان والخطيب في تلخيصه ويؤيد ايضا
حديث ابى ذر عند الشافعي بلفظ لا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس
ولا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الا مكة وكروا الاستثناء ثلثا ورواه
ايضا احمد وابن عدي وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف لكن تابعه
ابراهيم بن طهمان وهو ايضا من رواية مجاهد عن ابى ذر وقد قال ابو حاتم
وابن عبد البر والبيهقي والمنذرى انه لم يسمع منه ورواه ابن خزيمة في صحيحه
وقال انا اشك في سماع مجاهد من ابى ذر قلت وهذا الديل على ان هذا
الحديث ساقط عمدة والشك لا يصلح قد حاقطعيا وغايته ان يكون مرسل
وقد اختلفوا في المرسل والاحتجاج به وقد مناهوا العمدة في هذه المسئلة
والله اعلم اما وقت الزوال يوم الجمعة فقد جوز الصلوة فيه الشيخان ابن تيمية

عمدة قول الزوال في
الملة بزوال
الاستواء

وابن القيم وهو الذي نعتده ومختارة قال في زاد المعاد لا يكره فعل الصلوة فيه (اي في يوم الجمعة) وقت الزوال عند الشافعي ومن وافقه قال هو اختيا شيخنا ابن تيمية ولم يكن اعتماده على حديث ليث عن عجاهد عن ابي الخليل عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله كره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان تكلمتم تسبحوا الا يوم الجمعة وانما كان اعتماده على ان من جاء الى الجمعة يستحب له ان يصلي حتى يخرج الامام وفي الحديث الصحيح لا يغتسل رجل يوم الجمعة فيغتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهن او تيس من طيب يبيته ثم يخرج ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينهت اذا تكلم الامام الا خفر له ما بينه وبين الجمعة الا خرى رواه البخاري فندبه الى الصلوة ما كتب له ولم يمنعه عنها الا وقت خروج الامام ولهذا اقال غير واحد من السلف منهم عمر بن الخطاب وتبعه عليه الامام احمد بن حنبل ان خروج الامام بمنع الصلوة فجعلوا المانع من الصلوة خروج الامام لا انتصاف النهار وايضا فان الناس يكونون في المسجد تحت السقوف ولا يشعرون بوقت الزوال والرجل يكون متشاغلا بالصلوة لا يدري بوقت الزوال ولا يمكنه الخروج وتخطي رقاب الناس حتى ينظر الى الشمس ويجمع ولا ينزع له ذلك وحديث ابي قتادة هذا قال ابو داود وهو مرسل لان ابا الخليل لم يسم من ابي قتادة والمرسل اذا اتصل به عمل وعصية قياس او قول صحابي وكان مرسله معروفا ما ختب امر النبي ثم من ثمته عن الرواية عن الضعفاء والمترولين ونحو ذلك انما ينبغي تحريمه بل في بعضها من يجهل

شواهد اخر منها ما ذكره الشافعي في كتابه فقال عن اسحق بن عبد الله
 عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة
 نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة هكذا رواه في اختلاف
 الحديث ورواه في كتاب الجمعة حدثنا ابراهيم بن محمد عن اسحق ورواه
 ابو خالد الاسمر عن شيخ من اهل المدينة يقال له عبد الله بن سعيد
 المقبري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواه البيهقي في المعرفة
 من حديث عطاء بن عجلان عن ابي بصرة عن ابي سعيد وابي هريرة
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج من الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة ولكن اسناده
 فيه من لا يحتج به قال البيهقي ولكن اذا انضمت هذه الاحاديث الى حديث
 ابي قتادة احدثت بعض القوة قال الشافعي من شأن الناس القهجر
 الى الجمعة والصلوة الى خروج الامام قال البيهقي والذي اشار اليه الشافعي
 موجود في الاحاديث الصحيحة وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم رغب في التكبير
 الى الجمعة وفي الصلوة الى خروج الامام من غير استثناء وذلك موافق
 لهذه الاحاديث التي ايجت فيها الصلوة نصف النهار يوم الجمعة وروينا
 الرخصة في ذلك عن طاؤس والحسن ومكحول انتهى واورده بطوله لان
 في المسئلة اختلاف بين اصحابنا والمحقق ما عرفت والله اعلم فائدة
 لا يخفى على ذي بصيرة ان توزيع الاعمال على الاوقات المناسبة لها هو شان
 ذوى الالباب وانه يحسن للاسنان على اتمام اعماله والنجاس فيها واحوط
 شئ عن الغفلة وانها فتعين الاوقات للاعمال هو عادة ذوى العقول والكمال

وخلقهم وقد منّا ان الزمان والمكان من ضروريات الفعل وقد منّا
 ان العقول تلازم وجوب شكر المحسن وعبادته وان العبد لو امضى جميع
 مدة حياته في سجدة لما وافى بما وجب عليه عقلا ولما كافا الله في احسانه
 عليه وبيننا هنا ان تعيين الاوقات للاعمال اعون للالتيان بها والمحافظة
 عليها ولما كان وجوب عبادة الله جل وعز هي بالمرتبة التي عرفت وجبت
 في اوقات معينة لتخف ولتسهل على المكلفين واختير لها احسن الاوقات
 والاما كبروا وفقها للمصلحة والحكمة ومن اعظم ذلك الصلوات الخمس في
 خمسة اوقات غالبا اذ لا يليق بالعبد امضاءها بعبادة ولا نها اذ لم من
 خيرها بان لا تترك لبعادة فالولها الظهور حين نزول الشمس عن كبد السماء
 وذلك حين ما يسكن الغضب المتعلق باسماء رتبه من ذلك مما ينبغي فيه
 الاستغفار والتوبة والدعاء الذي لا يوجد اكمله على ان تروجه الا انه لا يلو
 بصفتها المعروفة وايضا هذا الوقت هو وقت راحة اكثر الناس هو ايضا
 وقت فراغهم من الاعمال الدنيوية وقد يكون في تلك الاعمال ما يوجب
 الاستغفار والتوبة وحينئذ تكون الصلوة مكفرة لذلك فزاد في
 الصلوة المصلحة والحكمة والعدل والعقل في هذا الوقت ولما كان
 قائما الظهيرة شاقا عليهم بسبب قرب تراخيهم من اعمالهم وازالة
 وهو وقت شدة الحر ووقت الغضب الذي لتجرفيه بهتهم الا ان
 الانبياء في الموقف لم يجسر منهم احد على القيام للشفاعة الا سيدنا
 ونبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وما كان قيامه صلعم الامعاني

وخصوصيات الحاجة بناها الى ذكرها فكان تأخيرها الى وقت الزوال
 عدل ووافق نثر امهاتهم ريثما يتأهبون للخروج والانتشار في اعمالهم
 ايضا فتناسب ان لا يخرجوا اليها الا وقلوبهم قريبة عهد بذكر الله فاجب
 صلوة العصر اذ ذاك وفيه مصلحة اخرى ان وقت العصر وقت المشاغل
 من التجارات في الاسواق وغيرها من المعاملات وهو مقتض للغفلة
 التامة والذهول الكامل عن ذكر الله فتناسب ان تصلى فيه العباد
 تذكر الله تعالى وترغب الشيطان فاما اهل الكد والتعب والاعمال الشاقة
 كالاجراء ومن ضاهاهم ممن يشرعون في اعمالهم بعد الظهر فصلوة العصر
 تروية لهم وتنشكين لحرارة قلوبهم وكلال اعضاءهم وانابة واستغفار
 عما عسى ان يكونوا اقترفوه في انشاء عملهم وهم قد وقع لهم التسهيل لهم
 اصباتهم ولغيرهم تبعاً لهم فامتد الوقت الى الغروب حتى قال بعض
 العلماء ان حديث جمع صلى الله عليه وسلم بلا خوف ولا سفر ولا مطر على
 ظاهرة لا يجوز امته وهو في حق هؤلاء من باب اولى سيما اذا روت
 الامامية عن العاترة الطاهرة بالتواتر وايضا وقت العصر قد اتفق اهل
 الملل على انه وقت عبادة فمنهم من اختار اوله ومنهم من اختار آخره
 حتى ان المشركين لا يخلونه عن عبادة اصنامهم وكن الجوس يقومون
 تجاه الشمس في هذا الوقت ويعبدون يزدان ويثنون على الشمس فكون
 وقتا لعبادة الله تعالى اخرى وكراهة تأخير صلوة العصر الى وقت الغروب
 انما هو لمن ليس بمحدث والفرق بين النبي عن مقاسرة عبادة الشمس

في وقت عبادتهم وعدم النسي عن مقارنته من يعبد الاصنام ونحوها
 في وقت عبادتهم يصلوة ان عباد الشمس يسجدون لها بلا قيد مكان
 وعباد الاصنام تخفى عبادتهم وتختصر في مواضعها فيكون العابد لله
 كالمكثر لسواد اولئك عند غير العالم بالحقيقة بخلاف عباد الاصنام
 فافترقا وايضا الشمس حارية اما حقيقة او رمزية الجري على تقدير
 حركة الارض فهي معيار اوقات العبادات الشرعية في الحقيقة وسواء
 في ذلك العبادات الليلية او النهارية فلما كانت الاوقات عبادة عن جريها
 او عن رميتها كانها تجري ناسب مخالفة من يعبدها ليظهر لكل ذي بصيرة
 انها ليس لها من الامر في التوقيت وغيره شيء ولا في العبادة لها شيء وانما
 حركاتها امارة وعلامة لعبادة غيرها وما ذكرناه في التعليل فوق صلوة
 المغرب اولى به واما صلوة العشاء فما اوفق وقتها للصلوة والعبادة لان
 بعد ما الموت الا صغره وهو النوم الذي به يفقد الاحساس الظاهري فكانت
 الصلوة قبله من اعظم المنبهات للتوبة والتأهب للموت ^{الحقيقية والروح}
 في النوم قد تستعد لملاقاة الارواح الصالحة الزكية وقد يغيب عن عليها
 من حضرة القدس ما هي له مستعدة وهذا الاستعداد ان يكون البتة
 لمن اعرض عن خالق الروح فلا بد من العبادة وهي صلوة العشاء و
 تعليل وقت الصبح للعبادة اظهر مما تقدم اما عند الخمس في الصلوات
 فهو يقوم مقام الخمسين كما يظهر من حديث المعراج وقيل ان في جسم
 الانسان خمسين مفصلا فوجب الشكر كل يوم خمسين مرة وقيل فيه

ثلاثة أعضاء رئيسية الدماغ والقلب والكبد فيجب الشكر على صحتها كل يوم
 ثلاث مرات ومن حيث ان وقت الظهر والعصر كذلك وقت المغرب والعشاء
 مشتركة فهذه الخمس في حكم ثلاث صلوات في ثلاثة اوقات واليه الدعاء
 في قوله تع فسيحهم ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل
 فسبحه وادباً السجود واما عدد الركعات ففرض في اول الامر ركعتان
 اعني ادنى مراتب الشفع لكل صلوة غير المغرب ثم زيد في صلوة الحضر
 اقرت صلوة السفر على حالها وزيدت ركعة في المغرب لجعلها وترا د
 الثلاثة ادنى مراتب التويعد الشفع وبه ان سائر الصلوات شفع و
 معبود فالما كان واحداً وترا فجعلت الصلوة الواحدة وترا والباقية تركت
 شفعاً وزيدت ركعتان في الظهر والعصر والعشاء لكون اوقاتها وسيعة و
 لانها ساعات الاشتغال بالمشاغل الدنيوية التي تجلب الغفلة واوقات
 التوهم فناسب في تلك الاوقات ان يزداد في عبادة الله هذا اما اللهم الله سبحانه
 وقد ذكرناه باختصار لان غرضنا في هذا الكتاب انما هو التنبيه على المصالح
 العقلية بالايجاز والمعارف لو وسع نظره وفكره لوجد اضعاف ما ذكرنا
 واضعاف اضعافه وتيقن ان الشريعة المحمدية هي الفلسفة الكبرى
 والحكمة العظيمة ومن لم يجعل الله نورا فماله من نور **باب الاذان**
 الاذان لغة الاعلام قال الله تع واذان من الله ورسوله واشتقاقه من
 الاذن بفقتحين وهو الاستماع وشرعا الاعلام بوقت الصلوة بالفاظ
 مخصوصة والاصل فيه وفي الاقامة تقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالوحى لرؤيا عبد الله بن زيد المشهورة المسبوقه باجتماعهم للتشاور
 فيما يحكم الناس للصلوة وقد اختلف في اى وقت كان شرع الاذان فقليل
 ان الاذان شرع بمكة قبل الهجرة واستدل له بما لا يصح وقيل ليلة الاسراء
 وهو ضعيف ولا يصح ايضا وقد اطال بن كرهذه الاقوال الحافظ في الفتح
 وذكر ادلتها ووهاها والحق ان الاذان المعروف الآن لم يشرع الا بعد رؤيا
 عبد الله بن زيد ليلة التشاور وما روى عن عبد الله بن عمر في الصحيح
 وغيره كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلوة
 ليس يتأدى لها فتكلموا اليوما في ذلك وقال بعضهم اتخذوا ناقوسا
 مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم بل بوقا مثل قرن اليهود فقال عمر ولا
 تتعشون من جلا يادى بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فتأد
 بالصلاة فليس هو عندنا محمول على هذا النداء والاذان المعروفان هما
 ان يقول الصلوة جامعة قال الحافظ اخرج ابن سعد في الطبقات عن ابي اسيل
 سعيد بن المسيب وحدث ابن عمر ظاهر يدل على ان هذا النداء كان قبل
 رؤيا عبد الله بن زيد وقد رأى ذلك عمر ايضا قليل وبضعة عشر صحابيا
 وفي الفتح قال القرطبي وغيره الاذان على بقلة الفاظه مشتمل على مسائل
 العفة بذكر وجهه وهو اعلام بدخول الوقت والدعاء الى الجماعة واظهار
 نتائجها لا سرور واختير لقول دون الفعل لسهولة وتيسره لكل احد
 في زمان ومكان وحدث عن ناقوس النصارى وبوق اليهود ونحوها
 لما في من المنفعة والكلفة وقد تتعدى على بعض الناس في بعض الاوقات

والاماكن ولا نهال تناسب ما هو المقصود من العبادات بل هي باللهو واللغو واللعب اشبه وقد قال تعالى وما كان صلواتهم عند البيت الا مكاء وتصدية وذلك دمر لما كانوا يفعلون واختلف في الاذان والاقامة ايهما افضل قال الحافظ ثالث الاقوال ان من علم من نفسه القيام بحق الاذان فليأخذ في افضل والا فاذان وفي كلام الشافعي ما يوهي اليه واختلف بعضهم في الجمع بينهما فقليل بكرة وقيل خلاف الاولى وقيل يستحب وسيأتي لذلك مزيد بيان ان شاء الله تعالى والاذان والاقامة مشروعان لما تقدم وما ياتي في الاقامة مصدر اقام ونشرعنا الذكرا في اذنه يقيم الى الصلوة قال الله تعالى واذا ناديت الى الصلوة فخذوها هزوا ولعبا ذلك بانهم قوم لا يعقلون وقال اذ نادى للصلوة من يوم الجمعة الية وعن ابي الدرداء رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من ثلاثة اذبح ذنوب ولا تقام فيهم الصلوة الا استحوذ عليهم الشيطان رواه احمد والنسائي وابن مبان والحاكم وقال صحيح الاسناد وعند ابي داود ما من ثلاثة في قرية او بدو ولا تقام فيهم الصلوة الا استحوذ عليهم الشيطان فليحذر يا ايها الذين آمنوا ان ياتكم منكم فساد فاحذروا وقد اختلف في وجوب الاذان والاقامة وعد من ومنشأ الاختلاف ان مبدء الاذان لما كان عن مشاورة اوقعها النبي صلى الله عليه وسلم بين اصحابه حتى استقر بروجبا بعضهم فآقره كان ذلك بالابتداء وبات اشبه كذا في الفهم وايضا هو اعلام بدخول الوقت واصل مشروعيته لذلك فمن كان يعيد الامن فدا وقد عرف الوقت بنفسه فلا معنى للاعلام في حقه وايضا هو دعاء الجماعة

وقد اختلف في وجوبها ولو سلم وجوبها فلا يسلم ان اقامتها مقصور عليه
وايضاً قد سئل صلحهم عن الواجبات اليومية وغيرها ولم ينكر الاذان
فيها ولم ينثر اليه صلحهم لاسيما وقد صرح عنه صلحهم انه قوله الاذان واكتفى
بالاقامة يوماً للمزدلفة وقيل غير ذلك وبه قال الجمهور قالوا وقد اختلفت
الرأية في صفة الاذان والمعهود ان الواجب لا يكون الا على صفة واحدة
اذ ليس هو من الواجب على البدل ولا من المخير وقالوا قد شرع فعله قبل
الوقت كاذان يلاذ قبل الفجر ولم يقل بوجوبه احد وقال طائفة من العلماء
بوجوبه وانه يسقط وجوبه عن الكل بفعل البعض قال في النيل وهو
مذهب العترة وعطاء واسد بن حنبل ومالك والاضحيزي ومجاهد
الوزاعي وداود وحكى الماوردي عنهم تفصيلاً في ذلك فحكى عن مجاهد
ان الاذان والاقامة واجبان معاً لا ينوب احدهما عن الاخر فان تركهما
اواحد فسدت صلواته وقال الوزاعي يعيد ان كان وقت الصلاة باقياً
والا لم يعد وقال عطاء الاقامة واجبة دون الاذان فان تركها لعذر
اجزأه ولغيره عن رقتة وروى عن ابي طالب ان الاذان واجب كالاقامة
وعن الشافعية قول بوجوبها وقول في الجمعة خاصة وعن مالك واصحابه
انها سنة مؤكدة واجبة على الكفاية وقال آخرون الاذان فرض على الكفاية
وقد عرفت ما اسدل به القائلون بعدم الوجوب واستدل الموجبون
بما تقدم من حديث ابي الدرداء عن ابي ثور قالوا قوله الاذان والاقامة دل على
علمه نوع من استحواذ الشيطان فيجب تجنبه واجيب بان ذلك لا يدل

على الوجوب فان الشيطان كما يفضل عن العبادات الواجبة يفضل عن
المستحبة ويقال انما قال صلعم استخوذ عليهم الشيطان لان تشا اهلهم
في ترك هذه الشعائر الظاهر هو مؤذن وعلامة لتركهم الجماعة وعدم مبالاهم
بالصلوة عند دخول وقتها الى غير ذلك وبالحيلة فقد علم ان الشيطان عدو
الانسان يكره له كل خير فيثبطه عن كل ما يوجبه ولو كان سنة فايرد لالة
الحديث على الوجوب بوجه الخصوصي واستدلوا بقوله في حديث مالك
بن الحويرث فليؤذن لكم احدكم وفي لفظ للبخاري فاذا نأثرا قهما واجيب
بان ناسا كثيرين سألوا رسول الله صلعم عن الصلوة والواجبات و
لم يقل لهم ان الاذان واجب واستدلوا ايضا بحديث انس المتفق عليه
بلفظ امر بل وان يشفع الاذان ويوتر الإقامة واجيب بان ذلك كان بعد
المشاورة وقبل ان يعلم ان الله هل يقره ام لا وهذا وحده يكفي في صرف
عن الوجوب وايضا ايتا سر الإقامة ورد في بعض الاحاديث وورد في بعضها
غير ذلك والقاتلون باليجابها لا يمكنهم الاستدلال على تعيين ايتا الإقامة
وانه المتعين للوجوب والالزم من الاحاديث المؤذنة بشفعها والالزم من
الامر بصيغة واحدة على الوجوب في شئ وعلى الدب في شئ آخر وهو مرجوح
عند علماء الاصول اما قوله صلعم في رؤيا عبد الله بن زيد انها لرؤيا حق
ان شاء الله فامر بالتأذين فتقول هذا لا يدل على الوجوب لما عرفت من
الجواب عن حديث انس وايضا قوله في هذا الحديث ان شاء الله دليل على
عدم الوجوب اذ التعليق ينافي ما يقتضيه الوجوب من الجزم فيه فانقلب

ذليلًا عليها له وكن لك كونه صلعم ينظر إذا غزأ فان سمع إذا نكف وألا
اغار فانه لا يدل على الوجوب اذ لو سمع تأمينا في الصلوة ونحوه لكف عن الإغارة
عليهم ايضا وهل لو كان كذلك يدل ذلك على وجوب التأمين في الصلوة
وكن لك لو سمع القنوت في صلوة الفجر والاستغفار بعد الصلوة وانما فعله
صلعم هان امن ياب التاني التبصر لعل تقم اغارته على قوم مسلمين واما
الملازمة من الهجرة الى الموت فيقال قد لازم صلعم على كثير من الآداب و
المستحبات بالاتفاق فلو كانت الملازمة تدل على الوجوب لما كانت تلك
مستحبات وايضا هذا غير مسلم على اطلاقه فقد ثبت انه ترك ذلك يوم
المزلفة وقد تردد في حكم الاذان من اصحابنا الامام محمد بن اسمعيل في الصحيح
والحق ان ذلك سنة مؤكدة فيما نعتقد حتى يأتي ما يدل على الوجوب والله
اعلم نعم هو من شعائر الدين فلو تركه اهل بلد قوتوا واهل اهل القول
بالوجوب اظهروا للمكتوبات الخمس اى دون المندورة و صلوة الجنائزة و
العبيد والنوافل وان شرعت لها الجماعة فلا يند بان بل يكرهان لعدم
برحدهما فيها وانما الوارد فيها ان يقال فيها الصلوة جماعة وسياتي ماله تعلق بهذا ان
شاء الله نعم قد ليس الاذان لغير الصلوة كما في اذن المولود وعند
تغول الغيلان ونحو ذلك واما الاذان لدفع الوباء والطاعون كما اعتاده
الجهلاء فلا اصل له في المشرع وسياتي كل في محله اما كونها مشروعين
للمكتوبات فلما تقدم ولما ياتي والا مر في ذلك اظهر من ان يذكروا وقد تواتر
النقل ووقع الاجماع غلا وعلم مشروعيتهما ان ذلك ومن اذن او اقام على صفة

واردة كفاة واجزأة الاذان قد ثبت بأحاديث كثيرة صحيحة وفي بعضها
اختلاف بزيادة ونقص وبذلك نشأ الاختلاف بين العلماء فسميهم من اخذ
بكيفية دون كيفية ومنهم من اباح الكل وجعله من المخير وان كان بعضه
اولى من بعض عند تشاوي المصلحة زماناً ومكاناً وبالنسبة الى اهل المكان
اما اذا اختلفت فلا يشك في ان المفضل قد يكون بها افضل ويبقى الاخر
مباحاً وفي الفقه قال ابن عبد البر ذهب احمد واسحق وداود وابن جرير الى
ان ذلك من الاختلاف المباح وفي الحجة عندى انها كاحرف القرآن كلها شاف
كاف قال شيخ الاسلام ابن تيمية في بعض رسائله وليس لاحد ان يتخذ قول
بعض العلماء شعراً ليجب اتباعه وينهى عن غيره مما جاءت به السنة
بل كل ما جاءت به السنة فهو واسم مثل الاذان والاقامة فقد ثبت في
الصحاحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بلالا ان يشفع الاذان و
يوتر الاقامة وثبت عنه في الصحيح انه علم ابا محمد ورة الاقامة شفعاً شفعاً
كالاذان فمن شفع الاقامة فقد احسن ومن افرد بها فقد احسن ومن
اوجب هذا دون هذا فهو مخطئ ضال ومن عادى من يفعل هذا دون
هذا لمجرد ذلك فهو مخطئ ضال وبلاد الشرق من حين تسليط الله التتر عليها
كثر التفرق والفان بينهم في المذاهب وغيرها حتى نجد المنتسب الى الشافعي
يتعصب لمذهبه على مذهب ابي حنيفة حتى يخرج عن الدين والمنتسب
الى ابي حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج عن
الدين والمنتسب الى احمد يتعصب لمذهبه على مذهب هذا او هذا وفي المغرب

تحيد المنتسب الى مالك يتعصب لمن هب عليه هذا وهذا وحروب
 الاحناف والشوافع في نيسابور مشهور قتل فيه الوف وكن لك حروب
 اهل السنة والامامية وحروب الاحناف مع اهل الحديث الى الان جارية
 ان الله وانا اليه راجعون واعداء الدين من الجانب الاخر فوجوه مستبشرين
 باختلاف اهل الاسلام فيما بينهم وقتل بعضهم بعضا والعجب ان هؤلاء
 السفهاء يحامون النصحاء على اخوانهم المسلمين ويبعدونهم ويوادون
 من حاد الله ورسوله ولا يتفكرون في ثمره هذا الشقاق يحاربون لابي حنيفة
 والشافعي ويحاصمون لاجل عمر بن علي مع ان اسم محمد صلى الله عليه وسلم
 كاد ان يفتنى ويتعدى اى شئ يضرب نالوا لم يبق اسم ابي حنيفة والشافعي واسم
 السيد المرتضى واليا فتى ينبغي لنا ان نبلغ جهدنا لابقاء اسم محمد صلى الله
 عليه وسلم وشريعته الحق الباهرة ولو باى شعب من شعابها ونفهم
 الاحناف والشوافع والحنابلة واهل الحديث والامامية كلهم اخواننا
 مسلمين ونعاضد هم على اعداء الدين فكل ذلك من التفريق والمختلاف
 الذى فحى الله ورسوله صلعم عنه وكل هؤلاء المتعصبين بآل باطل
 المتبعين الظن وما تهوى الانفس المتبعين لا هواء هم واباء هم بغير
 هدى من الله مستحقون للذم والعقاب وهذا باب لا تحتمل هذه الفتيا
 بسطه فان الاعتصام بالحجة والاتباع من اصول الدين والفرع
 المتنازع فيه من فروع الحقيقة فكيف يقدم في الاصل بخفض النوع
 وجهه المقلدين لا يعرفون من الكتاب والسنة الا ما شاء الله بل ينسكون

قد قامت الصلوة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله وهذا الحديث قد اخرج
 كثير من الأئمة والحفاظ بطرق صحاح وحسان وهو صريح فيما ذكرناه وهذا لا فام
 مالك وابو يوسف الى تشنية التكبير واستدلوا بما وقع في بعض روايات
 هذا الحديث من التشنية ويجوز ان يكون في رواية مسلم وسياق و
 يجزئ ان لا يلا كما ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة ولان الزيادة من الثقة
 مقبولة ولا نسلم انما رخصة وقال يربيع التكبير من ايها الشافعي وابو حنيفة
 واسمى وجهه من العلماء ويدل على اينما راى الاقامة في حديث الشافعي قال امر بلا
 ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا اقامة متفق عليه وقد استشكل عدم
 استثناء التكبير في الاقامة فانه ينبغي كما قد مرنا والجواب ان تشرياً النسبة
 الى الاذان فانه في الاذان امر بربيع ويجوز النظر عن هذا التوجيه فان تشنية
 التكبير فيها قد ثبتت بالرواية الصحيحة فهي زيادة مقبولة قال في النيل
 وقد اختلف الناس في ذلك فذهب الشافعي واحمد وجهه من العلماء الى ان
 الفاظ الاقامة احدى عشرة كلمة كلها مفردة الا التكبير في اولها وآخرها و
 لفظ قد قامت الصلوة فانها شتى متنى ودليلهم ما ذكرناه وحديث ابن
 عمر قال انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اثنين مرتين و
 الاقامة مرة مرة غير انه يقول قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الحديث
 وقد اختلف فيه وبعضهم صححه قال الخطابي مذهب جمهور العلماء والشافعي
 جري بابه العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب الى اقصى
 بلاد الاسلام ان اقامة شرادى قال ايضاً مذهب كافة العلماء انه يكرر

قوله قد قامت الصلوة الا ما لكافان المشهور عنده انه لا يكررها وذهب
 الشافعي في قد يرفو ليه الى ذلك قال النووي ولما قول شاذ انه يقول في
 في التكبير الاول الله اكبر مرة وثلاثين مرة ويقول قد قامت الصلوة مرة
 قال ابن سيد الناس وقد ذهب الى القول بان الإقامة إحدى عشر كلمة
 عمر بن الخطاب وابنه وانس واكتسب البصري والزهرى والاوزاعي واحمد
 واسحق وابو ثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي وعمر بن
 باقر الإقامة سعيد بن المسيب وثرثرة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن
 عبد العزيز قال البغوي وهو قول أكثر العلماء وذهب الحنفية والهادوية
 والثوري وابن المباركة واهل الكوفة الى ان الفاظ الإقامة مثل الاذان
 عند هدم من زيادة الإقامة الصلوة هي دين واستدلوا بما في رواية عبد الله
 بن زيد عند الترمذي وابن داود يلة ظ كان اذان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شفعا في الاذان والإقامة وآجبهه عن ذلك بأنه منقطع كما قال الترمذي
 وذكر اختلاف اهل الحديث بما يرويه ابو عبد الله الا بقطاعه ويتفقوا به
 بعض القوة واستدلوا بما روي عندهم من رواية سويد بن غفلة
 ان بلا كان يثنى الاذان والإقامة وادعى النجاشي انقطاعه وقد اجاب عنه
 الحافظ بان في رواية النجاشي سمعت بلا لا وفيه ما فيه واستدلوا بحديث
 ابى محن ومرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان تسع عشر كلمة والإقامة سبع
 عشر كلمة وقال الترمذي عن ابي بصير عن الحسن بن علي قال في السبل اذا عرفت
 هذا انبأ ان احاد من تشيئة الإقامة تسعة للاحتياط بها ما استغناه

واحاديث افراد الاقامة وان كانت اصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين
لكن احاديث التثنية مشتملة على الزيادة فالمصير اليها لازم لا سيما مع تلخيص
تأثير بعضها انتهى ملخصا مع بعض تصرف واقول قد منا ان الاتيان
بها على كيفية واحدة يكفى ويجزى وانما اختلفنا ان الاولى ما ذكرناه لرحمان
الاحاديث وكثرتها ولا نعلم عليه عمل اكثر سلف الامة ولا نعلم بلالا لم يزل موزنا
ولم ينقل انه نقى غير ما كان يفعل سابقا وقد قد منا ان الاختلاف في المسئلة
هذه هو ان يشبهه شئ باختلاف في قراءته القران فلا معنى للقول بالنسخ ولا
تقدم النار يخر ولا تاتى حرقه واذا كان كل من ذلك كاف شاف فالاولوية بما ذكرناه
لا ينبغي ان ينادى ثانيا منه اذ عود ذلك ان من ساءل القول بالنسخ لا يتم
ما ادعاه واذا كان مراد النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك مراده صلعم في
قراءة القران على سبعة احرف فلا شك ان ما بيناه واضح ومخجوه اكثر وعمل
به اكثر المسلمين فالخذ به احوط لاطمينان القلوب باقوى الخبرين دون
الضعفهما فان قيل ان تثنية الاقامة زيادة من ثقة يجب قبولها قلنا فرق
بين قبولها وبين تقديمها على ما هو اصح منها بوضوح ذلك ان بلالا هو المؤذن
انما اتى لرسول الله صلعم وقد امره بايتاسر الاقامة ولم يرد ان منعه عن
ذلك وابو محمد وسرة علم رسول الله صلعم الاذان والاقامة شفعاً
وهو ليس بمؤذن لرسول الله صلعم راتب مثل بلال وانما كان يؤذن له
لكونه واذا كان هذا ايقير كذا او هذا ايقير كذا او كان احدهما اكثر اذ اتا له
واقامة لرسول الله صلعم ونقل اقامة احدهما اصح من نقل اقامة الاخر

فلا شك ان اولهما اصحهما والله اعلم وانما يلزم الاخذ بالزيادة اذا الفقت
الاقامة من مجموع الاقامتين اما اذا اخذ كل منهما كاملا على حدته فلا معنى
للاخذ بالزيادة الا القول بجوازها واذا صححت اقامة اخرى اصح منها استدلال
وكان العمل بهما في زمنه صلعم حاريا ولكن العمل باحد هما اكثر من الاخرى
كان العمل بكل منهما جائزا والاولوية تابعة لما عرفت والله اعلم وليستحب
الترجيع فيه وهو ذكر الشهادتين مرتين سرا بحيث سمعه من يقر به عرفا
قبل الجهر بهما ليتدبرهما ويخلص فيهما اذ هما المقصودتان المنجيتان وليتذكر
خفاؤهما اول الاسلام ثم ظهورهما الذي انعم الله به على الامة انعاما لا غاية
وراءه سمي بذلك لانه مرجع للرفع بعد تركه اول الشهادتين بعد ذكرهما و
قالت الاحناف يعدم استحبابه قال بعضهم لنا انه لا ترجيع في المشاهير كان
مارواه ابو محمد ورة تغليبا فظنه ترجيعا اى ظنه المستدل او ابو محمد ورة
كل محتمل فليتأمل ولنا في ثبوت ذلك ما صح واستفاض عن ابي محمد ورة
ان رسول الله صلعم علمه هذا الاذان وفيه اشهد ان لا اله الا الله اشهد
ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله
ثم يعود فيقول الحديث وقوله كان تغليبا فظنه ترجيعا يقال عليه ان كونه
ترجيعا اقطع في الدلالة نعم ان امكن ان يقال ان ابا محمد ورة لا يحسن النطق
بالشهادتين بعد ذكرهما مرتين فكررهما رسول الله صلعم له اربع مرات
ليعلمه ما كان لا يقدر على منطقه والتلفظه بعد التكرار فظنه ابو محمد ورة
ترجيحا ساخران يقال انه كان تغليبا لا ترجيعا ثابتا في كل مرة من الاذان

وهذه الامكان في غاية البعد فانه لا ينبغي ان يظن من سائر هذه الالطاف
القيم يا بني محن ورقة صاحب رسول الله صلعم ومؤذنه العربي القم لان
ذلك يودي الى القدح في دينه وسميه بالحي والجملة فان من لا يحسن النطق
بالشهادتين بعد التكرار لا يتعليمه اياها اربع او خمس مرات كيف
تصح سابقته للاسلام قيل التعليم وهل يعقل ان العربي القم البلدي
الشريف بل من عرف شيئا من لسان العرب يحتاج في النطق بما هو كالشهادتين
الى تكرار التعليم اربع او خمس مرات على انه لو كان التكرير تعليميا فينبغي
التكرير في الحيلتين بالطريق الاولى اذ من لا يحسن النطق بالشهادتين
مع تلفظهما مرتين لا يقدر على الحيلتين ايضا الا بعد اربع او خمس مرات
وهكذا في سائر كلمات الاذان سيما كلمة الشهادة الاخرى كيف يقدر على النطق
بها في مرة واحدة وظاهرا انه لا يقول به عاقل فمن له ادنى فهم يتيقن ان
هذه التكرار كان توجيها لا تعليميا وايضا لو كانت للتعليم لكرر كل شهادة اربع
او خمس مرات وهذا طريق التعليم للرجل الجاهل السعي الحفظ النسي
ان تكرر له جملة واحدة لا جملتان فيما منشأ هذا الاحتمال الا التعصب و
التصلب وهو يعم ويصم وما يؤيد ما قلناه ويورد ما قالوه ما روي عن ايضا
ان النبي صلعم اذ اذ ان تسع عشرة كلمة قال في المنتقى راحة الخمسة وقال
الترمذي حديث حسن صحيح وهذا ابعين ان الذي فهم انه توجيها هو
ابو محن ورقة وقوله تسع عشرة كلمة لا يصح الا اذا كان تلفظ بكل من الشهادتين
اربع مرات وايضا وفعل ذلك كما روي وفهم في صحه النبي صلعم وبراء منه

صلعم ومن اصحابه ومسمعهم فهل نقل ولو حرف واحد ان احدا ذكر
عليه ويقال للاحناف ان ما روينا في شفع الاقامة كلها لا يسلم من مقال
مع ذلك لم يبق لكم الا الاستدلال بما روي فيها عن ابي محن ورقة فاذا جازتم
عليه سوء الفهم في الترجيع فانه يمكن لخصمكم ان يحمل ما روي عنه فيها من
التكوير على التعليم بل قوله اولى من قولكم لان الاصل اقامة بلال باهر
النبي صلعم حيث امر بلالا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة فبهذه التوجيه
يطابق ما رواه ابو محن ورقة بما رواه بلال ومن حمل التكوير فيها على التعليم
لا يلزمه ما لم يكم من القديم في الصحابي العربي القمبان يقال كان مرعاة
النبي صلعم في كلامه وتعليمه ان يرد الكلمة على السامع ليعيها عنه ثابتة
فهو لما كرر الفاظ الاقامة كلها كان جريا على عادته المألوفة تعليمها اذا اصل
معلوم في الاقامة انها توتر وليس كذلك في الاذان كانه لم يكررها فيه الا
الشهادتين فكان خلاف عادته فكان التكوير فيه مقصودا ونحن لانقول
بان شفع الاقامة غير مشروع وانما بينا ضعف ما قالوه وما حملوا الحديث
عليه ثم تناقض كلامهم وسنأفهم ما به استدلالهم والتتويب في اذان الفجر
لما روي عن ابي محن ورقة ايضا قال قلت يا رسول الله علمني سنة الاذان فعمله
وقال فان كان صلوة الصبح قلت اللهم صل على محمد وآل محمد صلوات الله عليهم
النوم الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله سر واه احمد واهي داود وابن حبان
والنسائي وصححه ابن خزيمة ورواه النسائي من وجه اخر وصححه ايضا ابن
خزيمة ورواه بقى بن مخلد كن في النبيل وفيه وروي التتويب ايدهما اطيراني

والبيهقي بأسناد حسن عن ابن عمر ^{رضي} بلفظ كان الاذان بعد سجد على الفلاح
الصلوة خير من النوم مرتين قال البيهقي وهذا اسناد صحيح وروى ابن
خزيمة والدارقطني والبيهقي عن انس انه قال من السنة اذا قال المؤمن
في الفجر سجد على الفلاح قال الصلوة خير من النوم قال ابن سيد الناس
البيهقي وهو اسناد صحيح وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم
الحارثي عند البيهقي وقد ذهب الى القول بشرعية التشويب عمر بن الخطاب
وابنه والنس والحسن البصري وابن سيرين والزهري ومالك والثوري و
اسحق بن اسحاق وابو ثور ودارقطني واصحاب الشافعي وهو روى الشافعي في القدم
ومكرهه عند في الجليل وهو مروي عن ابني حنيفة واختلفوا في محله
فالمسألة برآءة في صلوة الصبح فقط انتهى ومن استحبها في غير الصبح فلم يأت
بشيء ومن انكره معلقا لا محاديت ترد عليه لثبوت ذلك في اذان الصبح كما
قد ساد ما يذكرون في سجد على خير العمل لم يثبت مرفوعا والمنقول في كتب

السنن بغير ما ليس فيه هذا اللفظ والله اعلم والترتيل فيه وادراجها
اي اذنتي والنزول في نادية الفاظ الاذان والاسراع في الإقامة لانه للغائبين
رحمة للمحاضرين ومن ثم استحباب ان يكون الاذان في مكان عال بخلاف الإقامة
وان يكون الاذان بصوت ارفع منه في الإقامة وقد ورد في ذلك حديث
يختلف فيه رواه الترمذي وضعفه الحاكم ومال الى تصحيحه عن جابر رضي
الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلاذ اذا اذنت فترسل واذا اقامت فاصح
الحديث ذكره في المشكوك واخرج الدارقطني عن عمر مثله موقوفا وعن علي رضي

قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نؤتى الاذان ونحذر الإقامة أخرجه
 الدارقطني واخرج الطبراني من وجه آخر عن علي بن ابي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يأمر بذكر الله قلته وعلى ذلك اتفق العلماء ولم نعلم فيه خلافا وعليه
 حمل الامم خلافا عن سلف وبذلك ينبغي ضعف ما قد مناه من الاحاديث
 ويرفع صوته به كحديث ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤذن يغفر له
 مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس قال في المنتقى رواية الخمسة
 الا الترمذي وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابى صعصعة ان اباسعيد
 الخدري قال له اني اراك تحب الغنم والبادية فاذا كنت في غنمك وباديتك
 فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس
 ولا شيء الا يشهد له يوم القيامة قال ابو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رواه احمد والنسائي وابن ماجة قلت وهذه فضيلة عظيمة
 بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرفع صوته ما استطاع وهل من كان في
 بيته من بين نسائه واولاده يرفع صوته بالنداء امر لا يرفع له لاي شيء
 للصلاة من لا يسمع له بالدخول في بيته على حريمه لا ان يكون في ذلك اثرا
 وقد رأيت في ذلك جوابا لادري ان كان ابن ابيته لشيخنا ابن القيم وشيخنا
 شيخ الاسلام انه لا يرفع صوته لئلا يوذى ويوذى ويجزى بغيره لان
 في النداء اى الاذان طلب حضور من اراد الصلاة لها فاذا كان لا ياذن
 لاحد في الدخول للصلاة فلا ينبغي ان يرفع به صوته والحالة هذه وليس
 في ذلك مخالفة للحديث لا اختلاف الموردين اذ حديث ابى سعيد فيمن

هو بآدية ولا يتصور فيه ان يمنع من ياتيه لمشاركتة في الجماعة بخلاف
الاول فان قوله يخالف ظهيرة وارادته وفي الحديث دليل على ان المنفرد
يؤذن وايضاً هل يرفع صوته بالاذان في مسجد وقعت فيه جماعة والحق
انه لا يرفع اذ لم ينقل في ذلك اثر وقد كان كثير من الصحابة فاتتهم الجماعة
وبعضهم جاء الى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا يؤدون الصلوة ولم ينقل
ان احداً منهم اذن بل قد نقل انهم لم ياذنوا وصلوا من غير اذان و
اقامة وذلك عند الطبراني واحمد وعبد الرزاق وهي وان كانت ضعاف
الا انها مطابقة للاصل اذ الاذان معلل بامور كالاعلام ويدخل الوقت
ولان اشرع فيه رفع الصوت اذ قد رما يرفع صوته يزيد في الاعلام والنداء^{عط}
للصلوة واظهار شعائر الاسلام وليجتمع الناس للجماعة فاذا كان قد اذن
في مسجد فلا معنى للاذان فيه برفع الصوت بل ينبغي ان يكره في ذلك
لئلا يشكك على الناس ولئلا تنقم الجبهة والنساء في المغالطة وتظن
بحجبي وقت صلوة اخرى ولان ذلك زيادة في المشرع وما كان عليه السلف
بلا دليل ولو اكتفى بالاذان الحى او المحلة واقام فقط فهو حسن لما عرفت
وذكر صاحب الهداية في ذلك اثر الاذان الحى يكفينا لكنه لم يوجد كتب
الحديث انما روى الطبراني ان ابن مسعود وعلقمة والاسود وصلوا بغير
اذان ولا اقامة ورواه ابو حنيفة زاد فيه عن ابن مسعود اقامة المص
تكفيناً وان يؤذن قائماً مستقبلاً ويجعل اصبعيه في اذنيه ويلوى
عنقه عند الجملة ولا يستدبر اماً كونه يؤذن قائماً فانه الما ثور

سلفاً وخلفاً وكثير الصيحين ثم يلبس ثوباً ولم ينقل ان احدا اذن قاعداً
وكن لك استقبال القبلة هو عمل المسلمين فاطبة خلفاً عن سلف الى
يومنا هذا وقد روى من طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى جاء عبد الله بن
زيد فقال يا رسول الله اني رأيت رجلاً نزل من السماء فقام على
جذع حائط فاستقبل القبلة فان كرا الحديث وهو عند ابي داود من رواية
عبد الرحمن بن معاذ واخرج ابن عدي والحاكم من طريق عبد الرحمن بن
سعد القرظ حدثني ابي عن ابيائه ان بلاداً كانت اذا كبر بالاذان استقبال القبلة
كن في نصب الراية وما رواه الطبراني وابو الشيخ ان بلاداً كان يترك الاستقبال
في بعض غير الجبلتين فمع مخالفة لما تروى عمل الامم ضعيفاً كما في الفتحة لعل الامم فظاهرهما
مخالفته لما تروى فانه نقل في الصحاح انه يلوي عنقه او يخرقه في السبعين
فقط لم ينقل انه يلوي راسه في غيرها ولا معنى للانحراف ان كان مستقبلاً
القبلة باذانه نعم لا بأس باذان المسافر راكباً او ماشياً اذا اقتضى الحال ذلك
والله اعلم اما كونه يجعل اصبعيه في اذنيه الى اخوه فالحديث ابي حنيفة رضي
وفيه فاذن بلال فجعلت اتبع فاه ههنا وههنا يقول يميناً وشمالاً حتى على
الصلاة حتى على الفلاح الحديث متفق عليه ولا يروى داود من ايت بلاداً يخرج
الى الاربعة فاذن فلما بلغ حتى على الصلاة حتى على الفلاح لوى عنقه يميناً و
شمالاً ولم يستدرك في رواية رأيت بلاداً يؤذن ويدرس اتبع فاه ههنا وههنا
واصبعاه في اذنيه الحديث وفي النيل بعد كلام ورواه ابن خزيمة بلفظ رأيت
بلاداً يؤذن يتبع بفيه يميل راسه يميناً وشمالاً ورواه من طريق اخرى بزيادة

ووضع الاصبعين في الاذنين وكذا امرأة ابو عوانة في صحيحه وابو نعيم في
 مستخرجيه بزيادة رأى ابو حنيفة بلا يؤذن ويدور واصبعاه في اذنيه وكذا
 رواه البزار وقال البيهقي الاستداس لم ترد من طرق صحيحة ثم قال بعد
 كلام طويل وقال الحافظ ويمكن الجمع اى على تسليم صحة احاديث الاستداس
 الضعيفة بان من اثبت الاستداس عني بها استداس الراس ومن نفاها
 عني استداسه الجسد كله وفي شرح العدة لابن دقيق العيد وذكر كلاما
 طويلا على حديث ابي حنيفة المتفق عليه قوله فجعلت انتبعم فاه ههنا و
 ههنا يريد يميناً وشمالاً فيه دليل على استداسه المؤذن للاسماء عند الدعاء
 الى الصلوة وهو وقت التلفظ بالكلمات واختلفو في موضعين احدهما
 انه هل تكون قد ما قارتين مستقبلي القبلة ولا يلتفت الا بوجه دون
 بدنه او يستدبر كله الثاني هل يستدبر مرتين احدهما عند قوله حي على الصلوة
 حي على الصلوة والاخر عند قوله حي على الفلاح حي على الفلاح او يلتفت يميناً ويقول حي على
 الصلوة مرة ثم يلتفت شمالاً فيقول حي على الصلوة اخرى يلتفت يميناً ويقول حي على الفلاح
 ثم يلتفت شمالاً فيقول حي على الفلاح اخرى نقل وكهان لاصحاب الشافعي
 وقد يرحم الثاني بانه يكون لكل جهة نصيب من الصلوة والفلاح وهو
 اختيار القفال والاقرب عندي الى لفظ الحديث هو الاول ان ترى قلت
 وظاهر سياق الحديث يدل على ان المؤذن ليستقبل القبلة باذان لان
 التفات يميناً وشمالاً يدل على انه متوجه الى وجهة ما وانه محافظ على ذلك
 الوجهة لم يلتفت عنها حتى بوجهه الا ضرورة النداء وهو كجملتان ليس

للمسلم وجهه غير الكعبة فظهر ان المؤذن يتوجه في اذانه الى القبلة والله
 اعلم وفيه دليل على انه يؤذن قائماً والالتفات عليه الاستدراك بما سواه
 قد مضى وليس شرط فيها الترتيب ولا يضر كلام وسكوت وضحك يسيراً اما الترتيب
 فلا تبا عن التقدير والتأخير فيها قلب للمشروع وهو مخالف لامر الله واستثابة
 وكل ما كان كذلك فليس من امره اى هو مرد فالاذان المنكسر ليس من
 امره وهو مرد اى مردود غير معتد به وقد اختلف في الكلام الاجنبى و
 الضحك اليسيرين وقد جزم بجوازه من اصحابنا صاحب الصغير وغيره
 قال فى الصغير باب الكلام فى الاذان وتكلم سليمان بن صرد فى اذانه وقال
 الحسن لا بأس ان يضحك وهو يؤذن او يقيم وذكر عن ابن عباس امر
 المؤذن اذا بلغ حى على الصلوة ان ينادى الصلوة فى الرجال وكان يوم
 رزخ فنظر القوم بعضهم الى بعض فقال فعل ذلك من هو خير معنى انها
 عزمة قال الحافظ وحكى ابن المنذر الجواز مطلقاً عن عروة وعطاء و
 الحسن وقتادة وبه قال احمد وعن النخعي وابن سيرين والاذن على الكراهة
 وعن الثوري المنع وعن ابى حنيفة وصاحبيه انه خلاف الاولى عليه
 يدل كلام مالك والشافعي قلت وفى المنهاج من كتب الشافعية ويشترط
 ترتيب الاذان وموالاته وفى قول لا يضر كلام وسكوت طويلاً اما اليسير
 فلا يضر ويكره وهل يستأنف فيه خلاف بينهم ثم قال فى الفقه عن اسحق
 ابن راهويه يكره الا ان كان فيما يتعلق بالصلوة اى كما روى عن ابن عباس
 واختاره ابن المنذر لظاهر حديث ابن عباس ونازع فى ذلك الداودى

فقال لا حاجة فيه على جواز الكلام في الاذان بل القول المذكور مشروع من
جملة الاذان في ذلك المحل قلت وهو قولي وقد يجاب عنه بان نقول قوله
الصلوة في الرحال ليس من الفاظ الاذان المشروعة ولم ترد في الاذان
الذي لقنه صلعم لمؤذنيه وايضا لو كان من جملة الاذان المشروعة لما جاز
ابداله بما هو مرادف له ومؤد لمعناه ولم يقل به احد بل لو قال للمؤذن
يا عبدا لله وخصته لكرم صلوة الجماعة اليوم لجاز ذلك اتفاقا يدل على ذلك
انه قد روي الاصلوا في رحالكم كن ارمى مرفوعا وفيه زيادة على قول
ابن عباس الصلوة في الرحال وروي انه قال في بعض الاحيان وموقبل
فلا حوج وقد صح ذلك وهذا يدل على ان هذه اللفظة ليست من الاذان
المشروعة لفظه بل هي كلام اجنبي اتى به للحاجة اليه اى ولو كانت من
الفاظه المشروعة لم يجز العدول عنها الى لفظ غيرها وان ادى معناها
وهذا ايروما قال الراوى ويبدل على ان الاذان لا يشترط فيه ترك
الكلام الاجنبي عنه كالصلوة وما ذكره البخارى في يدل عليه لا محالة
وشروط المؤذن الاسلام والتمييز والذكورة ويكره للمحدث والجنب و
القامة مثله بلا غلط وذلك للاتباع ولان صوت المرأة عورة ويخشى
منه الفتنة وذلك عكس ما هو المراد من مشروعية الاذان ولانه ليس فيه
رفع الصوت ولانه تولية وقد قال صلعم لن يفلح قوم ولوا امرهم امرأة
الحديث ولانه شهادة بدخول الوقت وهي نصف شاهد ولانه يحتاج
الى اجتهاد بمعرفة علامات دخول الوقت واكثر النساء ليس كن الاثنت

ناقصات عقل ودين والحكمين طياً لا غلب فلن الامتنع اذان النساء جماعة
 الرجال ومثلها الخنثى المشكل ولو اذنت امرأة لنساء او خنثى لهن فلا
 ينبغي المنع بل الجواز هو الرأى وكذا لك اقامة المرأة في جماعة النساء حين
 يصلين وحين ظاهرها الجواز قلت فيه اثر عائشة انها كانت تؤذن
 وتقيم وتؤم النساء فتقوم وسطهن اخو حبه الحاكم في المستند لموسى
 عنه اما منع اذانهن للرجال فلان النبي صلى الله عليه وسلم جعل لامرأة ورقة مؤذناً
 وامرأته ان تؤم اهل بيته كما سيبيى في بحث الامامة فلم يجوز لها الاذان ولو
 لاهل بيته لوجود الذكور فيه وروى ابن عدى في الكامل والا صبرها في
 في كتاب الاذان عن اسماء بنت ابى بكر مر فوجاً ليس على النساء اذان و
 لا اقامة ولا جمعة ولا اغتسال ولا يقدر مهن امرأة ولكن تقوم وسطهن
 في سنة حكم بن عبد الله الا يلى منزله وانكر ابن الجوزى في التحقيق
 هذا الحديث وقال حكي اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على
 النساء اذان ولا اقامة وهذا لا يعرف مر فوجاً انما هو شئ يروى عن الحسن
 البصري وابراهيم النخعي انتهى ويجوز اذان الاممى والصبي المميز والمحبوب
 والعذبة والمختن اما الكافر وغير المميز فلا لعدم تأهلها للعبادة وعدم
 الاعتماد على خيرها واذا اراد الامام نصب مؤذن فيلزم ان يختار مكلفاً
 ذا امانة ومعرفة بالوقت او مرصداً لا علامه به لان ذلك ولاية فيستلزم
 ان يكون من اهلها اما كراهته للمحدث فلان النبي صلى الله عليه وسلم من السلام بخير
 طهارة قال اذان من باب اولى واخرى وليس ان يكون صبيته حسن الصوت عدلاً

اما كونه صبيته فالحخير الصحيح انه صلعم قال لروائي الاذان في النوم القه
 على بلال فانه اندي صوقا منك اي ابعد مدى صوت وقيل احسن
 لان ذلك ابلغ في الاعلام وابتعث للاجابة وارغب للحضور العدل
 يقبل خبره ولا يتردد فيه ويؤمن نظره الى العورات لاسيما اذا كان يؤذن
 على محل مرتفع كالمنابرات ونحوها وشرط الاذان ايضا دخول الوقت
 واوله افضل الا في الفجر فيشرع له اذنان واحد قبل الفجر والاخر بعده
 اما كونه بعد دخول الوقت فلما تقدم من الاحاديث الدالة على ان تشاور
 النبي صلعم مع اصحابه في امر اعلام الناس بوقت الصلوة يدل على ان المشرعية
 انما هي لدخول الوقت والاعلام به وذلك يدل على انه لا يصح ولا يجوز قبله
 وقد حكى الاجماع على ذلك ولا نه يؤدي الى الالباس والتجهيل وقيل انه
 اذا امن اللبس لم يحرم لانه ذكر اما كونه في اول الوقت افضل فالحديث سمة
 قال كان بلال يؤذنا اذالت الشمس لا يحرم ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلعم
 فاذا خرج اقام حين يراه اراه احمر مسلم وابدوا وروى النسائي قال في النبيل
 قوله لا يحرم اي لا يترك شيئا من الفاظه الحديث فيه المحافظة على الاذان
 عند دخول وقت الظهر يدون تقديرو ولا تاخير وهكذا سائر الصلوات الا الفجر
 لما سياتي انتهى وفيه فوائد اخرى ليس هذا محل بيانها اما كون الفجر يشرع له
 اذنان فلحديث ابن مسعود ان النبي صلعم قال لا يمنع احدكم اذان بلال
 من سحرة فانه يؤذن او قال نيا دي بليل ليجمع قائمكم ويوقظ نائمكم قال
 في المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي قوله ليرجم معناه يرد القائم اي المتعبد

الى راحته ليقوم الى الصلوة الصبح نشيطا او يتسحر ان كان له حاجة الى
 الصبأ م ويوقظ الناس ليتأهب للصلوة بالغسل والوضوء او يتجهل وعن
 سمرق بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغزىكم من سحوركم اذان
 بلال ولا يباح الا وفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا يعني معترضها
 رواه مسلم واحمد الترمذي ولفظها لا يمنعكم من سحوركم اذان بلال ولا الفجر
 المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق وعن عائشة وابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم متفق
 عليه ولا احمد البخاري فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ولمسلم ولم يكن
 بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا وقد روى ان ابن ام مكتوم يؤذن بليل
 فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال وقد ذكر ذلك الحافظ في الفقه وذكر ان حديث
 ابن عمر المذكور قد روى بطرق صحيحة عن عبد الله بن دينار ورواه عنه
 شعبة واختلف عليه فيه ثم ذكر ايضا ان له طرقا اخرى صحيحة عن غير
 عبد الله بن دينار قال وقد جمع ابن خزيمة والضبي بين الحديثين
 بما حاصله انه يحتمل ان يكون الاذان كان نوبا بين بلال وابن ام مكتوم
 فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الناس ان اذان الاول منها لا يحرم على الصائم
 شيئا ولا يدل على دخول الوقت بخلاف الثاني وجزم ابن حبان لذلك و
 لم يبدأ احتمالا وانكر عليه الضياء وغيره انتهى ملخصا وقيل غير ذلك و
 اطال في ذلك الحافظ في الفقه ان شئت فارجم اليه والاقرب ما ذكرناه
 وفيه واعترض ابن التيمي (اي على البخاري) حيث قال قبل يرا حديث

ابن عمر باب الاذان بعد الفجر فقال هذا الحديث لا يدل على الترجمة لجعله
 غاية الاكل ابتداء اذان ابن امر مكتوم فدل على ان اذانه كان يقم قبل
 الفجر بقليل انتهى يعني هو مخالف لقوله باب الاذان بعد الفجر واجاب عنه
 الحافظ بان ابن امر مكتوم يؤذن مع طلوع اول جزء من الفجر وليس
 يستبعد من مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم بالملائكة فلا يشتركه فيه من لم يكن
 بتلك الصفة والجواب وان كان ان شاء الله هو الصواب الا ان اعتراض
 ابن التيمي ليس في محله وغيره اورد على ترجمة الصحيح اذ قوله في الحديث
 ان بلاه لا ينادى بليل يقتضى ان نداء ابن امر مكتوم لا يكون بليل وهذا
 من دقة فهم الامام البخاري فاعتراض ابن التيمي لا يتوجه على الترجمة
 وانما هو في الحقيقة استشكال لما دل عليه الحديث محصله انه اذا كان
 غاية الاكل ابتداء اذان امر مكتوم وهو لا يؤذن بليل كما يفهم من الحديث
 فكيف يصح صوم من ترك الاكل حين ابتداء اذانه فلما استبعد ذلك لانه
 غير جائز اكل من اراد الصوم بعد الفجر قال ان اذان ابن امر مكتوم
 يقم قبل الفجر بقليل ولا يخفى عليك ان ما فهم ابن التيمي منقوض برواية
 اخرى ان ابن امر مكتوم كان رجلا سمى لا ينادى حتى يقال له اصبحت
 اصبحت وبه يبطل ما اجاب به الحافظ والجواب الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اباح لعامة الناس والنساء اللاتي لا يعرفن الفجر الاكل الى اذان ابن
 امر مكتوم لان تبين الفجر جعل غاية الاكل لا طلوع الفجر وكان ابن امر مكتوم
 يؤذن حين طلوع الفجر قبل تنبيه وظهوره لعامة الناس والنساء

ولا مشاحة فيه قلت وما ذكرناه يدل على جواز الاذان قبل الفجر خاصة
 وهو من هب الجمهور وقال الشافعي واحمد واصحابهما انه يكتفى بالصلوة
 والحق انه لا يكتفى به بل لا بد من اذان اخر بعد طلوع الفجر وقال ابو حنيفة
 ومحمد وابو ثور لا يجوز قبل الفجر لانه تجهيل لا اعلام للوقت واستدل
 بعض الاحناف بما روى عنه صلعم انه قال لبطل لا تؤذن حتى يستبين
 لك الفجر هكذا اورد يد عروضا قال في نصب الراية اخرج ابو داود من
 طريق شداد عن بلال وفيه انقطاع وفي النيل واستدلوا ايضا بما اخرج
 ابو داود من حديث ابن عمر ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامر النبي صلعم
 ان يرجع فينادي الا ان العبد قد نام قالوا فوجب تاويل احاديث الباب
 بما قال بعض الحنفية ان النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وانما كان
 تذكيرا كما يقيم لبعض الناس اليوم واجيب عن الاحتجاج بالحديثين
 المذكورين بان الاول منهما لا ينتهض لمعارضته ما في الصحيحين لا سيما
 مع اشعار الحديث بالاعتناء واما الثاني فلا حجة فيه لانه قد صرح بوقفه
 الكبار الائمة كاسم والبخاري والذاهلي وابو داود وابو حاتم والدارقطني و
 الاثرم والترمذي وجزموا بان سماع الخطأ في رفعه وان الصواب وقفه
 واما التأويل المذكور فقال الحافظ في الفقه انه مردود لان الذي يصنعه
 الناس اليوم (من الترجيم والتذكير الراعي في الحرمين الشريفين) محدث
 قطعاً وقد تظاهرت الاحاديث على التعبير بلفظ الاذان قطعاً فحمله على
 معناه الشرعي مقدم وكان الاذان الاول لو كان بالفاظ مخصوصة

لما التبس على السامعين انتهى قلت وذكر في نصب الرواية حديث
 بلال الثاني شواهد لا تخلو من طعن ومقال بحيث لا تصلح لمعارضة
 ما قد مناه ثم قال وروى الطبراني من حديث أبي هريرة يبيح بن عباد
 ابن شيبان عن جده شيبان قال تسحرت ثم اتيت المسجد فاستندت
 إلى حجرة النبي صلى الله عليه وسلم فقال ايحيى قلت نعم قال هلم إلى الغداة قلت اني
 اريد الصيام قال وانا اريد الصيام ولكن مؤذنا هذا في بصرة سواد
 وانه يؤذن قبل طلوع الفجر ثم خرج الى المسجد فحرم الطعام وكان لا يؤذن
 حتى يصبح اسناده صحيح ونحن نجيب عن ذلك بانه وان كان صحيحا من حيث
 الاسناد ولكنه لا يلزم منه كون الماتن صحيحا فهو ليس باصح وادحر ما روي
 في الصحيحين وايضا اذا لم يكن قاسر يخرجه هذا او هذا فلا يصح ادا الى النسبة و
 لا يضرب كلام النبي صلى الله عليه وسلم ببعضه ببعض اذا امكن الجمع وهو ممكن ههنا
 بان تقول اذا كان الثاني والاول نوبا بين بلال وابن امر مكتوم كما عرفت
 مما قد منا فيحتمل ان تكون هذه الواقعة جوت حين كان بلال فامور على
 الاذان الثاني وكان اخطأ في بعض الاحيان للسبب الذي ذكره النبي صلى الله
 عليه وسلم انما اصرح من ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا سكت المؤذن بالاذان الاول من الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين
 قال الحافظ واسناده جيد وضعف الا ما مر احمد قلت وهو لا يعارض ما في
 الصحيحين مع ضعفه لاحتمال ان تكون الركعتين في هذا الحديث بخصوصه
 غير ركعتي الفجر وهذا متعين في الجمع واصرح من ذلك كله ما روي الاسود

عن عائشة قالت ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر اخبره ابو الشخير
 باسناد صحيح قلت ومما في الصحيحين ارجح ما روى في هذا الباب وهو نصر
 في المسئلة ولا يمكن تاويله الا بطرحه واهماله مع العلم بصحته عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهذا لا يجتزئ عليه مسلم فما بالك بالائمة رحمهم الله
 ولعل لابن حنيفة عذر في ذلك على انه يمكن الجمع ايضا بان يقال
 كما قال الحافظ في الفقه انه في اول الامر لم يكن له صلوة الا مؤذنا واحدا
 فان بلاه كان في اول ما شرع الاذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبي حتى يطلع
 الفجر كان في الفقه وفيه وعلى ذلك فحل رواية عروبة عن امرأة من بنى النجار
 قالت كان بلال يجلس على بيتي وهو على بيت في المدينة فاذا راي الفجر
 تمطأ ثم اذن اخبره ابو داود واسنيد حسن ثم اورد في باب امر مكتوم
 كان يؤذن بليل واستمر بلال على حاله الاولى ثم في اخواله اخرا بن
 امر مكتوم لضعفه ووكله من يراعى له الفجر واستقر اذان بلال بليل وذكر
 سبب ذلك فان شئت فارجم اليه والغرض هنا اما كان الجمع وقد عرفت
 فالصبر اليه معين على ان احاديث الصحيحين متينة وحديث عائشة
 هذا انا في وقد تقر ان المثبت مقدم على النافي لان عند زيادة علم
 فعلى كل تقدير ولا وجه للقول بعدم مشروعية اذان قبل طلوع الفجر
 ليرجم قائمهم ويوقظ قائمهم وما ذكره من التجهيل فهو مدغم كان الناس
 اذا علموا يا ذانين وغاية كل منهما غاية الاحوال لم يبق التجهيل قد اختلف
 في وقت الاذان الاول وفي النبيل قد روي ما يشعر بتعيين ذلك الوقت الذي

كان بلال يؤذن فيه وهو ما رواه النسائي والطحاوي من حديث عائشة
 انه لم يكن بين اذان بلال وابن امر مكتوم الا ان يرقى هذا ويُنزل هذا وكانا
 يؤذنان في بيت مرتفع كما اخرج ابو داود قلت ويمكن انها قالت في الحديث
 الذي رواه الاسود عنها وقد قد مناه انفا من قولها ما كان المؤذن يؤذن
 حتى يطلع الفجر فهو ما فهمت من سرعة طلوع هذا واذانه بعد نزول الاول
 بلا فصل كثير فظنت ان كلا منهما انما وقع بعد طلوع الفجر وبهذه امع ما تقدم
 يزول الاشكال والمقصد هنا ان وقت الاذان الاول قد دل الحديث على انه
 قرب الفجر الصادق وقبله وغايته ان يتقدم على الفجر بمدة قليلة تكفي للاستعداد
 للصلاة ونحوها كما دل على تعليل مشروع عيته في حديث ابن مسعود المتقدم
 حيث قال ينادى بليل ليجمع قاءكم ويوظفنا ثم كراي لصلاة الصبح واذا
 كان شرع لك فلا يتجاوز به عنه والالزام الاثنيان بالمشروع في غير ما شرع له
 وذلك ظاهر بعون الله وتأنيده وهل يشرع اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد
 الحديث يدل على جواز ذلك واما الزيادة فليس في الحديث تعرض لها و
 قد اختلف في ذلك العلماء لكن خيرا الامور السالفات على الهدى و
 الاختصار على ما اكتفى به المصطفى السلام عليه وعلى عبادته الذين
 اصطفاهم والاحاديث المتقدمه تدل بالنص على جواز كون المؤذن اعمى
 اذا وجد من يعلمه بدخول الوقت وهو يدل على جواز الاخذ بقول الغير
 في دخول الوقت ولو تخاصموا على اذان قد هم انداهم صوتا وان استوا
 اقرع بينهما اي اذا لم يوجد شيء من وجوه الاولوية بان ليستوا في معرفة

الوقت وحسن الصوت ومدة ونحو ذلك من شرائط المؤذن وكالاته اقرع
 بينهم قال صاحب الصحيح فيه ويذكر ان قوما اختلفوا في الاذان فاقرع
 بينهم سعد وذكر بسنده الى ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان ليستموا
 الحديث ويؤذن للفائتة ويقيمون وان كان عليه فوائت اذن للاولى فقط و
 اقام لها ولكل صلاة بعدها الحديث انى قتادة في قصة نومهم عن صلاة
 الفجر قال ثم اذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ركعتين ثم صلى الغداة فصنم كما كان يصنم كل يوم رواه احمد مسلم
 والحديث صرح في مسئلتنا هذه وفيه فوائد سياقى بيانها في قضاء
 الفوائت وفي حديث عمران بن حصين قال سرينا مع النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم امر بلال فاذن ثم صلى الركعتين قبل الفجر ثم اقام فصلينا الحديث رواه
 احمد في مسنده وابن خزيمة وابن حبان وابن ابى شيبة والطبراني وعن
 ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابيه ان المشركين شغلوا النبي صلى الله
 عليه وسلم يوم الخندق عن اربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلال
 فاذن ثم اقام فصل الظهر ثم اقام فصل العصر ثم اقام فصل المغرب ثم اقام
 فصل العشاء رواه احمد والنسائي والترمذي وقال ليس باسناد باس
 الا ان اباعبيدة لم يسمع من عبد الله وفي الباب عن ابى سعيد الخدري
 عند احمد والنسائي ورواه الطحاوى عن المزني عن الشافعي باسناد صحيح
 جليل وفي كل ما قد منا صراحة باستحباب الاذان والاقامة في الصلاة

المقتضية والى ذلك ذهب الهادى والقاسم والناصر ابو حنيفة واسم
 ابن حنبل وابو ثور قال مالك والاذاعى وهو قول للشافعى له قول روجه
 اصحابه باستجاب ذلك واحتج المانعون بانه لم ينقل فى قضائه الا ربع
 واجيب عنه بانه قد نقل كما قد منا ذكره قال النووى فى شرح مسلم واما ترك
 الاذان فى حديث ابي هريرة وغيره فجوابه من وجهين احدهما لا يلزم من ترك
 ذكره انه لم يؤذن فلعلمه اذن واهله الراوى ولم يعلم به وغيره لم يعلمه
 وعلم به ورثاه كما ذكرناه والثانى لعلمه ترك الاذان فى هذه المرة لبيان جواز
 تركه كذا فى النيل ونقلت منه مع تصرف وبعض زيادات ومن سمع
 الاذان او الاقامة قال مثل ما يقول فى الكل وان شاء ان يقول عند
 الحيعتين لا حول ولا قوة الا بالله وعند لفظ الاقامة اقامها الله وادها
 وعند قوله الصلوة خير من النوم صدقت وبررت واما قولهم عند ذلك
 صدق رسول الله فلم يثبت فالكل خير سواء دل على الاول حديث
 ابى ان النبى صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وفى
 المنتقى شرح الجماعة وظاهر قوله اذا سمعتم اختصار الاجابة من سمع حتى
 لو راي المؤذن على المتاراة مثلاً فى الوقت وعلم انه يؤذن لكن لم يسمع اذانه
 ليعدا وصحرا وثقل سمع لا تشرع له المتابعة كذا فى النيل نقل عن النووى
 ويبدل على الصودة الثانية من صور الاجابة حديث عمرو بن الخطاب قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال
 احدكم الله اكبر الله اكبر ثم قال اشهد ان لا اله الا الله قال شهد ان لا اله الا الله

ثم قال شهد ان محمدا رسول الله قال شهد ان محمدا رسول الله ثم قال
سبح على الصلوة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال سبي على الغلام قال
لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر ثم قال
لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة رواه مسلم وابوداود وروى البخاري نحوه
من حديث معاوية وقال هكذا سمعت نبيكم صلعم يقول وعن شهر
ابن حوشب عن ابى امامة او عن بعض اصحاب النبي صلعم ان بلا ولا
اخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال النبي صلعم اقامها الله
وادامها وقال في سائر الاقامة نحوه من حديث عمر في سائر الاذان رواه
ابوداود كن في المنتقى قال في النيل في اثناء الكلام على حديث ابى سعيد
المتقن والحديث على انه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع الفاظ الاذان الجعلتين
وغيرها وقد ذهب جمهور الى تخصيص الجعلتين وغيرهما وقد ذهب جمهور الى تخصيص
الجعلتين بحرف شيم فقالوا يقول مثل ما يقول فيما عدل الجعلتين واما في الجعلتين
فيقول لا حول ولا قوة الا بالله وقال ابن المنذر يحتل ان يكون ذلك من
الاختلاف فيقول تارة كن او تارة كن او يحتل ان السامع يجمع بين الجعلتين
والحوالة وهو وجه عند الحنابلة والظاهر من قوله في الحديث فقلوا والتعب
بالقول وعدم كفاية امرار الجاوبة على القلب والظاهر من قوله مثل ما يقول
عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه وظاهر الحديث اجابة المؤذن في
جميع الحالات من غير فرق بين المصل وغيره وقيل يؤخر المصل الاجابة حتى
يفرغ وقيل يجيب الا في الجعلتين قال الحافظ والمشهور في المذهب كراهة

الاجابة في الصلوة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا حال الجماعة والخلافة قليل و
القول بكراهة الاجابة في الصلوة يحتاج الى دليل ولا دليل ولا يخفى ان حديث
ان في الصلوة لشغل دليل على الكراهة ويؤيده امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من اجابة
السلام فيها وهو اهم من اجابة المؤذن ويجازضه ان هذا الشغل من جنس
شغل الصلوة فلا يتعلق به الحديث وقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان انا في
الصلوة والقياس على روح السلام لا يصح اذا السلام ورحمة يتعلقا بالمعاشرة
مع الناس والمختار ان اجابة المؤذن سنة لوجود الصارف عن الوجوب
ولانه صلى الله عليه وسلم غلب في الثواب على ذلك ولم يتوعد على التارك ولا اصل
الاذان سنة فيكون ردة سنة ايضا ويقال على الوجه الاخير ان روح السنة
لا يلزم ان يكون سنة فان السلام سنة ورحمة واجب ولا يستحب تقبيل

الابها مابين ووضعها على العينين عند قوله اشهد ان محمدا رسول الله
كما اعتاده الجاهلاء في عصرنا اذ لم يصح في ذلك حديث ولا يجب انهم يلومون
على من لم يفعل ذلك ويتركون ما هو السنة من اجابة المؤذن انما نقل الحديث
عن بعض الصالحاء هذا التقبيل وذكر ان من فعله لم يرد عيناه والله اعلم

وعند الفراغ منه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة
والصلوة القائمة انت محمد الى الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي
وعده او يقول اللهم رب هذه الدعوة الصادقة المستجاب لها دعوة الحق
وكلمة التقوى احينا عليها وابعثنا عليها واجعلنا من خيار اهلها احياء و
امواتا هكذا ورد في الروايات الصحيحة اما جملة ان لا تخلف الميعاد

في الدعاء الاول بعد قوله وعده فله يصح وذلك لما روى عن عبد الله بن
 عمر انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم
 صلوا على فانه من صلى على صلوة صلى الله عليه بها عشر انتم تسألون الله والوسيلة
 فانها منزلة في الجنة لا ينبغي الا لعبد من عباد الله وارجوان اكون انا هومن
 سأل الله الى الوسيلة حلت له شفاعتي وفي المنتقى رحمه الجماعة الا البخاري
 وابن ماجة وما ذكرنا من الدعاء الاول رحمه الجماعة الا مسلما وقول للذي
 وعده في قوله نعم عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قال بعض العلماء
 وهو هنا اتفاقا مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء يحمده فيه الاولون
 والآخرين انتهى ويجهت في الدعاء بين الاذان والاقامة لا ياتهم وقطبيعة
 رحمه الحديث انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعاء لا يرد
 بين الاذان والاقامة رحمه احمد وابوداود والترمذي وفي النيل خروجا ايضا
 النسائي وابن خزيمة وابن حبان والضيافي المختارة وحسنه الترمذي
 ورحمهم سليمان التيمي عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نوى
 بالاذان فتحت ابواب السماء واستجيب الدعاء وروى يزيد الرقاشي عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاذان تفتح ابواب السماء وعند الاقامة لا ترد دعوة
 وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي رحمه مالك عن ابن ابي حازم
 عن سهل بن سعد قال ساعتان تفتح لهما ابواب السماء وقل اعترده عليه
 دعوته عند حضور النداء للصلوة والصف في سبيل الله روى موقوفا
 ومن فواتحه الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الاذان والاقامة

وهو مقيد بما لم يكن فيه أثر أو قطيعة منهم كما في الأحاديث الصحيحة وقد مر
تعيين ادعية تغال حال الاذان ويعد وهو وبعد بين الاذان والاقامة
منها ما سلف ومنها ما اخرجته مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي حسنه
وحديثه الصحيح من حديث سعد بن ابى وقاص مرفوعا بلفظ من قال
حين يسمع المؤذن وأنا أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا
عبد الله ورسوله رضيت بالله رباً ونبياً ورسولاً وبألاسلام وديناً غفر له ذنبه
ومنها ما اخرجته ابو داود والترمذي من حديث امرئ القيس قال سمعت رسول الله
صلعم ان يقول عند اذان المغرب اللهم ان هذا القبال ليلك واديارها رأت
واصوات دعائك فاغفر لي وقد عين صلعم فاندحويه لما قال لدعاء بين
الاذان والاقامة لا يرد قاله ايضاً نقول يا رسول الله قال سلوا الله العفو
والعافية في الدنيا والاخرة قال شيخنا ابن القيم هو حديث صحيح وفي المقام
ادعية غير هذه لا انتهى بتصرف ويفصل بين الاذان والاقامة بمجلسة أو
صلوة كحديث عبد الرحمن بن ابى ليلى قال حدثنا اصحابنا ان رسول الله
صلعم قال لقد اتجبنى ان تكون صلاه المسلمين او المؤمنين واحدة وذكر
الحديث وفيه فجاء رجل من الانصار فقال يا رسول الله انى رجعت لما رأيت
من اهتمامك رأيت رجلاً كان عليه ثوبين اخضرين فقام على المسجد فاذن
ثم قعد فعد ثم قاه فقال مثلها الا انه يقول قد قامت الصلوة وذكر الحديث
رواه ابو داود وذكر لها في النيل طرقات كثيرة صحيح بعضها ابن حزم وابن دقيق
العيد وفي الصحيح عن عبد الله بن مغفل المزني ان رسول الله صلعم

قال بين كل اذانين صلوة ثلثا من شاء اى قالها ثلثا والمراد بين كل اذان
 واقامة لان الصلوة بين الاذانين يشمل المفروضة ولا يمكن فيه التخيير
 وقد توارج شرحه على ان هذا من باب التغليب كقولهم القمر ^{بالشمس} والقمر
 والشمس ^{بالقمر} يحتل ان يكون اطلق على الاقامة الاذان لانها اعلام بحضور فعل
 الصلوة كما ان الاذان اعلام بدخول وقت الصلوة كذا فى الفتح وفى الصحيح
 ايضا عن انس بن مالك قال كان المؤذن اذا اذن قام ناس من اصحاب
 النبي صلعم يتدرون السوارى حتى يخرج النبي صلعم وهم كذا يصلون
 الركعتين قبل المغرب ولم يكن بينهما شئ وقال عثمان بن حنبل وابوداؤد
 عن شعبة لم يكن بينهما الا قليل وقوله لم يكن بينهما شئ التنوين فى التعظيم
 اى لم يكن بينهما شئ كثير وبهذا ينفع قول من زعم ان الرواية المعلقة ^{بها} رخصة
 للرواية الموصولة بل هى مبنية لها ونفى الكثير يقتضى اثبات القليل
 وذلك يدل على ان بين الاذان والاقامة فصل بمجالسة او صلوة فى اى
 وقت صلوة كانت وكن ابعد اذان المغرب قبل صلواته والى ذلك ذهب
 الامام احمد واسحق واصحاب الحديث كذا فى الفتح وذكر من منع منها قبل
 صلوة المغرب ورد ما استدلوا به ثم قال واما قول ابى بكر بن العري فى اختلاف
 فيها الصحابة ولم يفعلها احد بعد هم فرد وديقول محمد بن نصر المروزي
 وقد روينا عن جماعة من الصحابة والتابعين انهم كانوا يصلون الركعتين
 قبل المغرب ثم اخرج ذلك باسناد متعدة والطال فى ذلك رحمه الله وان
 ترى ان ذلك متقول صحيح من فعل اصحاب النبي صلعم بما رأى من ذلك يدل

على الاستحياء ومن ادعى النسبة فلم يأت بحجة تصح له ذلك والمثبت مقدم
على المناقاة لان عند زيادة علم وخالف الاحتاف حديثي الباب في الصلوة
قبل صلوة المغرب وقلدوا امامهم ايا حنيقة في الصلوة والجلسة نقل
عنه انه لا يجلس ولا يصلي سنة بين اذان المغرب واقامته ولم اصر لهم
دليلا وقد عرفت السنة في ذلك والعجب من اهل عصرنا الذين يدعون
انهم من اهل الحديث ثم يقتدون بسبيل الاحتاف في هذه المسئلة و
يتكبرون طريق الصحابة والتابعين وفقهم الله لما هو صواب ومن اذن فهو
يقيم او من اختاره الامام والافرق وذلك لحديث زياد بن الحارث الصديق
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اخا صدا اذن قال فاذنت
وذلك حين اضاء الفجر قال فلما توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قام الى الصلوة
فأراد بلال ان يقيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم اخو صدا فان من اذن
فهو يقيم قال في المنتقى في اة الخمسة الا النسائي ولفظه لا أحد هذا الحديث
في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن انعم الا فريقي قال الترمذي لما نعرفه
من حديث الا فريقي وهو ضعيف عند اهل الحديث ضعفه يحيى بن
سعيد القطان وغيره وقال احمد لا كتب حديث الا فريقي قال رأيت
محمد بن اسمعيل يقوى امره ويقول هو مقارب الحديث والعمل على هذا
عند اكثر اهل العلم ان من اذن فهو يقيم انتهى قال الحازمي في كتابه الناسخ
والمنسوخ وانفق اهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غير ذلك ذلك جائز
واختلفوا في الاولوية فقال الاكثر لا فرق والامر متسع ومن رأى ذلك

واكثر اهل الحجاز وابو حنيفة واكثر اهل الكوفة وابو ثور قال بعض العلماء
 من اذن فهو يقيم قال الشافعي واذا اذن الرجل حببت ان يتولى الإقامة
 واحترم القائلون بعد ما الفرق بالكديث الاثني والاخذ بحديث الصدائي
 اولى لان حديث عبد الله بن زيد الاثني كان اول ما شرع الاذان في السنة
 الاولى وحديث الصدائي المأثر بعد بلائك فاذا اذن واحد فقط فهو الذي
 يقيم واذا اذن اكثر من واحد مرتباً او دفعة فالامر الى الامام فيما يختار وكذا
 لو اذن واحد فقط وراى الامام مصلحة في ان يقيم غيره تعين اذا كان الامام
 هو الامار او راتب والافضل من اذن والاخير اذا ترتبوا والقرعة اذا اذنوا دفعة
 وتشاخوا والسنة ان لا يقيم في المسجد الواحد الا واحد ويدل على ان
 الامام يختار من شاء للمصلحة حديث عبد الله بن زيد انه ارى الاذان
 قال فجمعت الى النبي صلعم فاحبرته فقال القه على بلال فالقيته فاذن
 فاراد ان يقيم فقلت يا رسول الله ان رأيت قاريداً ان اقيم قال فاقم انت
 فاقام هو واذن بلال ر. ه احمد وابوداود وفي اسناده محمد بن عمر الواقفي
 الانصاري البصري وهو ضعيف قال ابن عبد البر اسناده احسن من حديث
 الاخرين وقد روي له شواهد وهي ضعيفة ايضاً وأشار في النيل الى هذا
 الحديث منسوخاً بما تقدم اعني حديث من اذن فهو يقيم ورأيت ان طريق
 الجمع اولى من العدد ول الى القول بالتسوية وما ذكرناه من ان ذلك يعود الى
 اختيار الامام بالمصلحة هو الذي يدل عليه حديث عبد الله بن زيد و
 لا يلزم ابطال النص اعني قوله من اذن فهو يقيم لاننا نقول ان من اذن فهو حق

بالاقامة بالنسبة الى مقبر آخر واما اذ راى الامام تقدير غيره لها المصلحة فله
 ذلك كما دل عليه حديث عبد الله بن زيد اما القول بان ذلك خاص
 بعبد الله بن زيد وان الحكمة فى التخصيص تلك المزية التى لا يشاركه فيها
 غيره اعنى الرويا فالجاف غيره به مع الفارق لا يجوز كذا فى النيل ملخصا
 واقول لا نسلم عدم مشاركته فى الرويا اذ نقل ان غيره رأى مثله تلك الليلة
 وانما هو اول واسبق من اخبر به النبى صلعم ولوسلنا ذلك فلم تستمر وتذروا
 له تلك الاولوية فى اقامة كل صلوة فاذا علم ان ذلك مفوض اليه صلعم
 وقد رأى صلعم جبرضا طرأ اولى حيث ظن ان له الحق فى اقامة لا جبر
 الرويا فكان مثل هذه المصلحة وما قاربها اذا وجدت كان الامام ان يختار
 من قامت به للاقامة وهذا ايبين وهو اولى من القول بالنسبة واما الاستفهام
 حيث لا يختار الامام اولم يكن هناك امام راتب وقد اذناود فحة وتشاخوا
 فلما تقدم فى الاذان من انهم عند التنازع يستهيمون فالحقنا الامامة به
 لانها فرع عنه حيث ان من اذن فهو يقيم اى فكل واحد من المتنازعين
 انما يقول انا اذنت فالاقامة حق لى والقرعة تبين ان اذان هذا هو المعتبر
 فيستحق ان يتقدم للاقامة فالقرعة وان كانت فى شان الامامة لكنها فى
 الحقيقة قرعة فى بيان ان من هو اذنه معتبر حتى تترتب عليه الاقامة واذا
 يكون هذا هو الحق فى هذه المسئلة والله اعلم ولا يقيم الا بما سرا الامام
 نطقا او عرفا وذلك مستفاد من عمل المسلمين فى زمانه صلعم وبعد الى
 يومنا هذا وقد عرفت ما تقدم من قوله صلعم لعبد الله بن زيد اقول ذلك نص

في ان الاقامة انما تقام بامر ولو كان امره عرفا كان عرفا وانما اذا دخل المسجد
 يريد ان تقام الصلوة او اذا نزل عن المنبر ويدل على ذلك حديث جابر
 ابن سمرة قال كان بلال يؤذن ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا يقوموا الا اذا راوا الامام وان كان حاضرا فحتى يفرغ منها وما ذكرناه في الصورة
 الاولى هو اختيار البخاري من اصحابنا وهو الحق قال في صحيحه باب متى
 يقوم الناس اذا راوا الامام عند الاقامة قال الترجمة مشتملة على استقراء
 وجوابه وتولية اذا راها الخ جواب الاستفهام وقد فهم الحافظ وغيره ان ما ذكرناه
 هو الاخرى بحال الامام من جزمه في المسائل التي يصح فيها التخييل في منزلة
 وقد استدلل على ذلك بما رواه عن ابى قتادة عن ابيه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلوة فلا تقوموا حتى ترونى انتهى اى
 خرجت قال الحافظ وصرح به عبد الرزاق وغيره عن معمر بن يحيى بن
 مسلم ولا بن حبان من طريق عبد الرزاق وحده حتى ترونى خرجت اليكم
 وفيه مع ذلك حذف تقديرة فقوموا وقال مالك في الموطأ لم اسمع في قيام
 الناس حين تقام بحدود الا انى ادى ذلك على راحة الناس فان منهم
 الثقيل والخفيف كذا في الفقه قد يقال ان ظاهر هذا الحديث وحديث
 ابى هريرة قال اقيمت الصلوة فسوى الناس صفوفهم فخرج رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الصبح يخالف حديث جابر بن سمرة الذي تقدم
 لا نقول انما نقول انما يدل على الجواز وان بلاه كان يرى النبي صلى
 الله عليه وسلم في الصلاة او في غيرها او في غير ذلك من الامور
 فبذلك انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين انما يبين

ان يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجمل على بيان الجواز ويقرب ان يكون فعلهم
 هذا سبباً للنهي في حديث ابي قتادة الذي نتكلم فيه وعلى كل حال فحديث
 ابي قتادة هو المقدم في هذا الباب لانه قول وتلك حكايات عن فعلهم و
 القول مقدم على الفعل وفيه النهي عن القيام قبل ان يروه بعد الإقامة
 قلت وقوله اذا اقيمت الصلوة يدل على ان وقت قيامهم حينئذ وازالت
 خصه بالنهي عن القيام وقال في الفقه ذهب الاكثرون الى انهم اذا كان الإمام
 معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإقامة وعن النس انه كان يقوم اذا
 قال المؤذن قد قامت الصلوة رواه ابن المنذر وغيره وكذا رواه سعيد بن
 منصور عن طريق ابي اسحق عن اصحاب عبد الله وعن سعيد بن المسيب
 قال اذا قال المؤذن الله أكبر وجب القيام واذا قال حي على الصلوة عدلت
 الصفوف واذا قال لا اله الا الله كبر الإمام وعن ابي حنيفة يقومون اذا
 قال حي على الفلاح فاذا قال قد قامت الصلوة كبر الإمام وحديث ابي
 حنيفة عليهم ويرد قول ابي حنيفة ما روى من فوجاً انه اذا قيل قامت الصلوة
 قال صلعم اقاموا الله واداموا كما هم ولا يعجلوا وليأتوا اليها بسكينة ووقار
 لحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم الإقامة فامسوا الى
 الصلوة وعليكم بالسكينة والوقار ولا تترعوا فما ادرى كيف فصلوا وما فأنكم
 فأنتم وراة البخاري وفي هذا الحديث فوائد سيكون لنا انما هم بها في ابواب
 الصلوة انشاء الله ولا يضر فصل الحاجة يابن الإقامة والتخير وان طال
 لحديث النس قال اقيمت الصلوة والنبي صلى الله عليه وسلم ينحى رجلاً في جانب المسجد

فما قام الى الصلوة حتى نام القوم وهو نص في جواز الفصل بين الإقامة
 والاحرام اذا كان الحاجة اما اذا كان لغیر حاجة فمكروه وفيه رد على ما يطلق
 من الخنفية ان المؤذن اذا قال قد قامت الصلوة وجب على الامام التكبير
 وفيه عن ابی هريرة قال اقيمت الصلوة فسوى الناس صفوفهم فخرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقدم وهو جنب فقال على ما كنتم فرجتم فاغتسل ثم
 خرج وراسه يقطر ماء فصلى بهم وقوله وهو جنب لعله اعلمهم او عرفوا
 بالقارئ حيث عاد واعتسل وخبر والماء يقطر من راسه واذا كان
 مطرا او برد شد يد او ریح عاصف او نحوها قال المؤذن الصلوا في الرجال
 وفي الصحيحين عن نافع قال اذن ابن عمر في ليلة باردة بضجنان ثم قال
 صلوا في رجالكم واخبرنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر مؤذنا يؤذن ثم
 يقول على اثره الصلوا في الرجال في الليلة الباردة او المطيرة في السفر
 قوله كان يامر مؤذنا في رواية مسلم كان يامر المؤذن وقوله ثم يقول على اثره
 صريح في ان القول المذكور كان بعد فراغ الاذان وفي حديث ابن عباس
 وخطبته في يوم رزق فلما بلغ المؤذن حي على الصلوة فامر ان ينادى الصلوة
 في الرجال فتطو القوم بعضهم الى بعض فقال فعل هذا من هو خير مني
 وانها عزمة وقوله من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم فلما بلغ المؤذن حي
 على الصلوة فامر اي اراد ان يقولها فامر اي امره ان يقول الصلوة في الرجال
 بدلا عن الجمعتين وينبغي ان يقال الامر ان جاء ان كما نص عليه الشافعي
 لكن بعده احسن ليتم نظم الاذان كن في القبة ملخصا من بابين ويمكن

ان يعترض على حديث ابن عمر هذا بان الجمع بين الحيعلتين فيه و
 قوله صلوا في الرجال تناقض واجاب عن ذلك الحافظ في الفقه بان يكون
 معناه الصلوة في الرجال رخصة لمن اراد ان يتوخص ومعناه هلموا الى الصلوة
 يعني الحيعلتين ندب لمن اراد ان يستكمل الفضيلة ويتمثل المشقة و
 استشهد بذلك بحديث جابر عند مسلم قال خرجنا مع رسول الله صلى
 في سفر فمطرونا فقال ليصل من شاء منكم في رحله وعند الشافعية
 ان الرمي عذر في الليل فقط وليس كذلك ولعل متمسكهم ظاهر هذا
 الحديث لكن قد عرفت من حديث ابن عباس ان ذلك في يوم رزق
 وفي السنن من طريق ابن اسحق عن نافع في هذا الحديث ايضا في الليلة
 المطيرة والغداة القرية وفيها باسناد صحيح من حديث ابى المليلح عن ابيه اثم
 سطر وايوما فرخص لهم ان في الفقه ببعض زيادة وقال لم ار في شيء من
 الاحاديث الترخص بعد الرمي في النهار صريحا لكن الغياس يقتضي
 نجاته وقد نقله ابن الرفعة وجهها وقوله في سفر ظاهرة اختصاص ذلك
 بالسفر ورواية مالك عن نافع الزبية في ابواب الصلوة ان شاء الله مطلقا
 بغير اخذ البهيمور لكن قاعدة حمل المطلق على المقيد يقتضي ان يختص ذلك
 بالمسافر مطلقا ويلحق به من تلحقه بذلك مشقة في الحضر ومن لا تلحقه
 ولا يشترط اجرة على الاذن لحديث عثمان بن ابي العاص قال خوما عهد
 انا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا نمن مؤذنا لا ياخذ على اذنه اجرا قال في المنتقى رواه
 الخمسة قال في النيل صححه الحاكم وقال ابن المنذر ثبت ان رسول الله صلى

قال لعثمان بن ابي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على اذانه اجرا وقال رجل
 لابن عمر اني احبك في الله فقال له ابن عمر اني لا بغضتك في الله فقال سبحان الله
 احبك في الله وتبغضني في الله قال نعم انك تسأل على اذانتك اجرا وروى
 عن ابن مسعود انه قال اربع اربوخذ عليهم اجور الاذان وقراءة القرآن
 والمقاسم والقضاء وروى ابن ابي شيبة عن الضحاك انه كره ان يأخذ المؤذن
 على اذانه جعلا ويقول ان اعطيت بغاي مسئلة فلا بأس وقد شرط له تحريم
 الاجور شرطا على الاذان والاقامة الهادي والقاسم والناصر ابو حنيفة وغيرهم
 وقال مالك لا بأس بأخذ الاجر على ذلك وقال الاوزاعي يجاعل عليه و
 ابو اسير وقال الشافعي في الام احب ان يكون المؤذنون متطوعين قال
 وليس للامام ان يوزقهم وهو يجحد من يؤذن متطوعا فمن له امانة
 الا ان يوزقهم من ماله قال لا احسب احد ابلد كثيرا الا اهل بعوزة اشجيد
 مؤذنا امينا يؤذن متطوعا فان لم يجحد فلا بأس ان يوزق مؤذنا ولا يوزق
 الا من خمس الخمس الفضل وقال ابن العربي العجيج جواز اخذ الاجرة
 على الاذن والصلوة والقضاء وجهه ان لا يثبت الا الذي ثبت فان تخليفة تباحث
 اجرة على هذا اكله وفي كل واحد منها يأخذ النائب اجرة كما يأخذ المندوب
 والاصل في ذلك قوله صلعم ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤذنيهما حتى يرسل
 انتهى فقاس المؤذن على العامل وهو قياس في مصداق من اشتهر بعفتها
 ابن عمر التي مرت لم يجالها احد من الصحابة كما اشتهر بذلك ابا بكر بن عبد
 الله بن حسن تزيهة على الرخصة في ذلك واخبر عن ابن عمر بن الخطاب قال

فالق على رسول الله صلى الله عليه وآله الاذان فاذا نزلت فاعطاني حين قضيت التاذين
 صرة فيها شيء من فضة واخوجه ايضاً النساءى فقال اليعمرى ولا دليل فيه
 لوجهين الاول ان قصة ابى محمد ورة اول ما اسلم لانه اعطاه حين علمه
 الاذان وذلك قبل اسلام عثمان بن ابى العاص فحدث عثمان متاخراً
 الثانى انها واقعة حال يتطرق اليها الاحتمال واقرّب الاحتمالات فيها ان يكون
 من باب التأليف لحد اثة عهده بالاسلام كما اعطى حينئذ غيره من
 المولفة قلوبهم ووقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال سلبها الاستدلال
 لما يبقى فيها من الجمال انتهى وانت خير بان هذا الحديث لا يرد على صريحه
 ان الاجرة انما تحوم اذا كانت مشروطة لا اذا اعطيها بغير مسئلة والجمع بين
 الحديثين بمثل هذا احسن انتهى ما فى النيل وانت ترى ان حالة المسلمين
 غير حالتهم فى زمانه صلى الله عليه وآله بل وغير حالهم فى زمان هؤلاء العلماء الذين
 تلونا عليك اقوالهم فى عصرنا حال اهل الدين والقائمين ببعض اعماله
 مما يروا لها اذ هم فى حالة من البوس والفقر تستوجب ان يرحمهم الله وفضلهم
 الصديق وان حالة الناس الاقتصادية والعمرانية اليوم مبانة لكالهم
 فى الزمان السالف فان من يكدي ويسعى فى التكسب على نفسه وعياله فى هذا
 الزمان لا يكاد يسمعه بالتفرغ لتأدية الواجبات العينية فما بالك اذا اراد
 صرف بعض معتد به من اوقاته للاذان والاقامة ونحوها من الافتاء
 والقضاء فان لا يسمعه احد من يستخذه من باب اولى اخرى وان ترك
 الاستخذه ام فلا شك انه يلجأ الى التكفف والمسألة وقد قل المتصدقون

فهو لا شك يهلك جوعا وقد تقر ان من اصول الشريعة التفرقة بين حال
العسر والبسر وللضرورة احكام تخصها فحال المؤذن ونحوه في زماننا هذا حال
ضرورة غالباً فلا شك لدى في جواز اخذه الاجرة ان اعطى بلا شرط وان عرف
انه لا يعطى الا بشرط فالذي يظهر لي انه يجوز له ان يشترط ذلك وعارواي
عارواي ثم وای ثم على المسلمين ان يروا المتدينين منهم يتكفون المسألة ولا يعضوهم
بما يسد حاجتهم على اني لا اسلم للمانعين مطلقاً ولا يظهر ان يحل قوله
صلعم انخذ مؤذناً لا يأخذ على اذنه اجوا على الا فضل والاولى وهذا
احسن الجمع بينه وبين اعطاءه صلعم الصرة لا يبي محذورة فان اعطاءه
يقتضي النذب الى الاعطاء بالصراحة وعلى ان المؤذن يجوز له ان يشترط
مثل هذا العطاء المباح اذ لو لم يكن مباحاً لما فتح باباً به صلعم واما فتيا
ابن عمر فليست بحجة اذ لم يصح انه وقع الاجماع عليها مع ان الاحتجاج به
مختلف فيه وقد عرفت اختلاف العلماء في المسألة فالحق جواز اخذ
واشتراطه لا سيما في هذا الزمان اما لو كان على المسجد وفاق للقائمين
بشؤنه فلا خلاف في ان افلاهم واحقرهم به المؤذنون ثم الائمة والكناسون
بعد ما هو ضروري شرعاً من عمارته لا التخوفة والفروش والقناديل سائر
اسباب الزينة مما لا يحتاج اليها فان بقي من اوقافه بعد مؤون ونفقات
القائمين فيه فيصرف في عمارته الغير الضرورية ولا يتجاوزها الى ما يكره
المشرع والله اعلم **باب** شروط الصلوة التي تنقذ منها والشرط بسكون الرء
هو لغة تعليق امر مستقبل بمنفاه او الزام الشيء والتزامه وبفتحها العلاقة

واصطلاحاً ما يلزم من عدمه عدم المشروط له ولا يلزم من وجوده
 وجوده ولا يلزم من وجوده عدمه لذاته والمانع ما يلزم من وجوده عدمه
 ومنع المانع السبب والعلة التامة وهو ما يلزم من وجوده وجود المسبب وتعريف
 الشرط لا يتخلو عن ايراد لانه لا يمنع دخول الركن الذي يسميه بعضهم العنصر
 ويفرق بينه وبين الواجب نعم قد يظهر بعض فرق بين الواجب والفرض
 في ايواب الحج لان بعضهم يجعل الواجب هناك ما يجبر بالدم ومحصل
 البحث في مثل هذه الفرق مبني على الاصطلاح ولا مشاحة فيها والجد
 بالفحص هو ما يرتب من الاحكام على ذلك ككون الشيء يفسد بترك الفرض
 او الشرط ولا يفسد بترك الواجب وان اتم تركه وسياق البحث عن كل
 شيء من ذلك في محله ان شاء الله تعالى يجب على المصلي ان يقدم الطهارة
 من الوضوءات والنجاس والكلام في هذا المقام من المزايا التي ذلت
 فيها اوقد اهم وقد اختلف اهل الحديث كغيرهم من سائر العلماء
 فمن قائل بان ذلك شرط واجب لا تصح الصلوة بدونه ومنهم من قال
 ان ذلك واجب يا تم من تركه لكن تصح صلواته اى لا تلزمه الاعادة وقيل
 غير ذلك وذهب الى القول بشرطية ذلك وما ياتي في الصلوة من صحابنا
 الشيخان وهو ظاهر كلام البخاري في صحيحه وهو من ذهب الاصناف للقادر
 في النجاسة الغير المعفوعة عنها وهو المعتدل من مذهب الشافعي والامام احمد
 لكن عندنا ان من ابتلى بنجاسة يعلمها غير معفوعة بها ولم يجد ما يزيلها
 به صلى بالضرورة واعاد بعد ازالتها وذهب بعض اصحابنا الى ان

والسيد ومن قال بقولهما الى ان ذلك واجب لا يؤثر عدم صحة الصلوة
واعلم ان ذلك الاختلاف انما هو في الطهارة عن الانجاس اما طهارة
الاحداث فمما ارفيه الخلاف وحيث ان المقام مظنة الاشتباه على الناظر
فلا يرى بأساً بنقل حجج الفريقين ليظهر الصواب وان ادعى الى شيء من
الاسهاب قال في النيل وهل طهارة ثوب المصلحة شرط لصحة الصلوة
ام لا فذهب الاكثر الى انها شرط وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد
ابن جبير وهو مروي عن مالك انها ليست بواجبة ونقل صاحب النهاية
عن مالك قولين احدهما ازالة النجاسة سنة وليس بقرض وثانيهما انها
فرض مع الذكوسا قطة مع النسيان وقد يرقى الشافعي ان ازالة النجاسة
غير شرط احتمل الجمهور منحه من غير ثبوتها بل في البحر والمراد للصلوة
للاجماع على ان لا وجوب في غيرها ولا يخفالك ان غاية ما يستفاد من آلاية
الوجوب عند من جعل الامر حقيقة فيه والوجوب لا يستلزم الشرطية
لان كون الشيء شرطاً حاكم شرعي وضعي لا يثبت الا بتصريح الشارع بانه شرط
او بتعليق الفعل به باداة الشرط او بتقي الفعل بدونه نفياً متوجهاً الى
الصحة لا الى الكمال او بتقي الثمرة ولا يثبت بمجرد الامر به وذكر ادلة اوجها
القائلون بالشرطية واجاب عنها بانها لا تفصل للدلالة على الشرطية وقال
ومنها احاديث الامر بغسل النجاسة كحديث تعذيب من لم يستنزه من البول
وحديث الامر بغسل المذي وغيرها وقد تقدمت في هذا الكتاب ويجاب
عنها بانها او امر وهي لا تدل على الشرطية التي هي محل النزاع نعم يمكن الاستدلال

بالأوامر المذكورة في هذا الباب على الشرطية ان قلنا ان الامر بالشئ فحى
 عن ضده وان النهى يدل على الفساد وفي كلا المسئلتين خلاف مشهور
 في الاصول لو لا ان ههنا ما نعامن الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم
 اعادة صلته للصلاة التي خلع فيها نعليه لان بناءه على ما فعل من الصلاة
 قبل الخلع مستعربان الطهارة غير شرط وكذلك عدم نقل اعادة للصلاة
 التي صلاها في الكساء الذي فيه لمعة من دم ترق قال اذا تقرر لك فاسقناه
 من الادلة وما فيها فاعلم انها لا تنقصر عن افادة وجوب تطهير الثياب فمن صلى
 وعلى ثوبه نجاسة كان قاسرا كالواجب واما ان صلواته باطلة كما هو شأن
 فقد ان شرط الصحة فلا ما عرفت قال السيد من احصا بنا في شرح الدرر و
 ذهب جمع الى ان ذلك شرط لصحة الصلاة وذهب آخرون الى انه سنة والحق
 الوجوب فمن صلى ملابسا النجاسة عامدا فقد اخل بواجب وصلواته صحيحة
 والشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط كما قورع اهل الاصول لا يصلح
 للدلالة عليه الا ما كان يفيد ذلك مثل نفي القبول او نحو الصلاة لمن صلى
 بثوب متنجس او مكان متنجس او النهى عن الصلاة في المكان المتنجس لادالة
 النهى على الفساد واما مجرد الامر فلا يصلح لاثبات الشروط اللهم الا على قول من
 قال ان الامر بالشئ فحى عن ضده فليكن من ذلك على ذكر فانك ان تقطعت
 لهوايت العجب في كتب الفقه فانهم كثيرا ما يجعلون الشئ شرط ولا يستفاد
 من دليله غير الوجوب وكثيرا ما يجعلون الشئ واجبا ودليله يدل على الشرطية
 والسبب الحامل على ذلك عدم مراعاة القواعد الاصولية والذ هو لول عنها

والحاصل ان ما دل على الشرطية دل على الوجوب وزيادة وهو تأثير
بطلان المشروط وما دل على الوجوب لا يدل على الشرطية لان غاية الواجب
ان تاركه يذم واما انه يستلزم بطلان الشيء الذي ذلك الواجب جزء من
اجزاءه او عارض من عوارضه فلا من حكم على الشيء بالوجوب وجعل
عدمه موجبا للبطلان او حكم على الشيء بالشرطية ولم يجعل عدمه موجبا
للبطلان فقد غفل عن هذين المفهومين انتهى واقول قد عرفت كوطهارة
الانجاس شرطا او فرضا للصلاة وفيها معنى ان الصلاة لا تكون مجزئة شرعا
بدونه للقادر غير المعذور وهو مذاهب الجمهور والمنتقد من اصحابنا
اهل الحديث وهو الذي نختاره وندين الله به وما قال الشوكاني وتبعه
السيد فالجواب عنه من وجوه احدها ان نقول قد تواترت الدلالة على
ايجاب الطهارة وافترضا للصلاة وبذلك صرح الكتاب كما عرفت وقد عرفت
في الجزء الثاني من هذا الكتاب ان لا فرق عندنا بين الواجب والفرض و
من فرق فلم يأت بحجة نيرة وكما ان الشرط ينتفى بانتفاء المشروط كذا
الواجب المراد للفرض لا تكون العبادة شرعية الا به ولو لم يكن كذلك لما
كان لا فترضا في العبادة معنى لان ما كان فرضا لعبادة وفيها فهو اما ان يكون
جزء منها او صفة لها او لمؤديها حال تأديتها مقصود الشارع فلا تكون شرعية
الا به اما قوله لو لان ههنا مانعا يمنع من الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم
اعادته صلعم للصلاة التي خلع فيها تعليله لان بناءه على ما فعله من الصلاة
قبل الخلع مشعر بان الطهارة غير شرط وكذا لك عدم نقل عادتة للصلاة التي

صلاها في الكساء الذي فيه لمعة من دم لا فانا نقول اما لمعة الدم فقد عرفت
 مما تقدم في ابواب الطهارة انا لا نختار القول بنجاسة الدم غير دم الحيض
 واما بناؤه في الصلوة المذكورة على ما قبل الخلع فخير واراد ان عدم العلم
 بها عذر والشرط والفروض للعبادة منها ما تسقط للعذر المقبول شرعا
 ومنها ما لا تسقط مثال الاول التسمية في الوضوء فانها تسقط بالنسيان
 مع وجود لفظ دال على الشرطية وهو قوله عملا وضوء لمن لم يذكر الله عليه
 اما القادر المستطيع الذي لم يقم به عذر مقبول فلا تجزئ عبادته
 الا بشرطها واجباتها اعني فروضها الا ما نصب له الشارع بدلا كبعض
 الواجبات في الحج وسياق انشاء الله الكلام عليها هناك مستوفى الثاني
 ان الامر ان كان حقيقة للوجوب فحسن لا نسلم انه لا يستلزم الشرطية وذلك
 بان نقول اذا كان معنى الشرط انه ما يلزم من عدمه عدم الشرط فالواجب
 والفرض هو كذلك والتعريف غير مانع ولا يبقى علينا الا ان نقول الواجب
 للعبادة فيها قسمان منها ما هو قبلها وفيها ومنها ما هو واجب فيها وكل واحد
 من ذلك يلزم من عدمه عدم العبادة لكن ما وجب لها قبلها وفيها قد اطلق
 عليه بعض الناس انه شرط والثاني اطلقوا عليه انه فرض والمناقشات
 في المعاني لا في اللفاظ اما قولهما لا يفيد الشرطية الا ما قرره اهل الاصول
 مثل نفي القبول او نحو لا صلوة او النهي عن الصلوة في المكان المتنجس الى
 اخره فالجواب في ذلك ان المحصر غير مسلم قال شيخنا وشيخ الاسلام ابن تيمية
 في رسالته له في الحقوق المحونة بعد ان ذكر ان الحوام لا يكون صحيحا وان ذلك

من هب الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين وجهودهم
 ثم قال وكثير من المتكلمين من المعتزلة والاشعرية يخالف في هذا المآخذ
 ان بعض ما اتفق عليه ليس بفاسد كالطلاق المحرم والصلوة في الدار
 المغصوبة ونحو ذلك قالوا لو كان النوى موجبا للفساد لزم انتفاء هذه
 العلة فدل على ان الفساد حصل بسبب آخر غير مطلق النوى وهو كلاء
 لم يكونوا من ائمة الفقه العارفين بتفصيل ادلة الشرع فقبل لهم بما
 شئ يعرف ان العبادة فاسدة والعقد فاسد قالوا بان يقول الشارع هذا صحيح
 وهذا فاسد واما هذا فشرطه في صحته كذا او كذا او جذا لما نعلم انتفت
 الصحة وهو كلاء واما لهؤلاء المتكلمون في ادلة الشرعية الواقعة وهي الادلة
 التي جعلها الله ورسوله صلعم ادلة على الاحكام الشرعية بل يتكلمون في
 امور يقدرونها في اذها نهم اذا وقعت هل يستدل بها ام لا يستدل و
 الكلام في ذلك لا فائدة فيه ولهم اذ يمكنهم ان ينتفعوا بما يقدر منه
 من اصول الفقه في الاستدلال بالادلة المفصلة على الاحكام فاعلم يعرفوا
 نفس ادلة الشرع الواقعة بل قدروا الاشياء قد لا تنفع واشياء ظنوا انها من
 جنس كلام الشارع وهذا من هذا الباب فالشارع لم يبدل الناس قط
 على هذه الالفاظ التي ذكروها ولا يوجد في كلامه شروط البيع او النكاح كذا
 وكذا ولا هذه العبادة او العقد صحيح او ليس بصحيح ونحو ذلك مما جعلوه
 دليلا على الصحة والفساد بل هذه كلها عبادات احد ثما من احد ثما
 من اهل الرأي والكلام واما الشارع ودل الناس بالامر والنهي والتحليل

والتخويم ويقولوه في عقود هذا الا يصحلم فيقال الصلوة مضاد للفساد فاذا
 قال لا يصحلم علم انه فاسد انتهى ما ارجته فاذا عرفت ذلك تبين لك ان
 ما ذكر من اهل الاصول من حصر الشرطية فيما ذكره غير صحيح عند اصحابنا
 اهل الحديث وانما الصحة والفساد عند هم مؤسسة على ذلك وعلى
 الدعوى النهي والتحليل والتخويم فكل عبادة او معاملة محرومة فري فاسدة
 والد اخل في العبادة او المعاملة بهيأة محرومة عبادته ومعاملته فاسدة
 فان الحرام خبيث وفاسد والله لا يحب الفساد الثالث انا نقول لو سلمنا
 حصر الشرطية فيما ذكر عن بعض الاصوليين فلا نسلم انه لم يرد عنه صلح
 ما يدل على اشتراط طهارة ثوب المصلي على الطريقة التي ذكرها ونقول ايضا
 ان ما ذكره الشوكاني ورجحه ما يدل على الوجوب قد يقال ليس هو دليل الشرطية
 عند من يوافقك على دليل الشرطية وانما دليلهم هو ما ذكره البخاري في ترجمة
 باب من قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلوة بغير طهور قال في الفتح اخرجه
 مسلم وغيره من حديث ابن عمر ابوداود وغيره من طريق ابى الميمون اسامة
 عن ابيه وله طرق كثيرة فهذا احد بيش صحيح صريح في عدم قبول الصلوة بغير
 طهور وقد اخرجه ابوداود عن احمد بن حنبل عن عبد الرزاق بلفظ لا يقبل الله
 وحقيقة القبول ثمة وقوع الطاعة بحوزة رافعة لما في الذمة ولما كان الاتيان
 بشرطها مظنة الاجزاء الذي القبول ثمرته صرح ان يقال هذه صلوة بحوزة
 لما كملت شرطها ولا يتحقق ان الصلوة غير مقبولة الا بتخلف شرط او ركن
 اى فرض من فروضها فاذا تعين ان عدم قبولها لاجل امر معين فلا محالة

ان ذلك الشيء اريد وان يكون اما شرطاً او ضرباً جزءاً من تلك العبادة
 فلا تقبل ولا تصح الا بة وعن علي بن ابي طالب رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح
 الصلوة الطهور الحديث صحيح الحاكم وغيره واعلم بعضهم والمتثبت مقدم
 عليه واذا كان الطهور بالضم هو الفعل اي المصدر والطهارة هي النظافة و
 التنزه عن الاقل اسرافاً وصفة حكيمية تثبت لموصوفها جواز الصلوة بها وفيها
 اولها فهدى الاخير ثمرة ونتيجة للطهور الذي هو الفعل فهدى هو المراد بالطهور
 طهراً وهو ما يعمر طهارة الاحداث والنجاس وكان الشوكاني لم يلتفت الى هذا
 او حمل الطهور على الطهارة من الاحداث فقط وتبعه السيد لكتنا نقول ان
 حمل العام على بعض معانيه دون البعض المخول يصح اريد ليل يفيد
 التخصيص فان قيل ان الطهور بالفتح الماء الذي يتطهر به وهو ما نقله
 اهل الحديث في هذا قلنا ان المنقول بالفتح وبالضم كلاهما وبالضم معناه النظهور
 وهو يشمل الطهارة عن النجاس والاحداث كليهما وقال البعض ان الطهور
 بالفتح ايضاً يعني الفعل فتأمل ولو لم يجد ما يزيل به النجاسة او فعل اذا التها
 او نسبها او لم يعلم بها او صلى جازت صلواته ولم يعد وذلك لما تقدم في المستبينة
 والاصح الذي صلى والدّم فيه عند من قال بنجاسة الدم من قال بالدم
 غير نجس الا دم الحيض فالدم الطهر وهو جواز الصلوة مع تلطم الثوب او الجسد
 بالدم ولو لم يتعد راز التلطم ولم ينس وعلم به اما في سائر النجاسات فالحكم كما ذكرنا
 في المتن اما الناسي ومن لم يعلم فلان القلم قد رفع عن الاول والثاني دل عليه
 حديث خلع النعلين لما اخبره صلى الله عليه وسلم جبريل ان فيهما خبثاً وهو لم يعد فاحله

قبل التزعم وما قال الاحناف من التفرقة بينهما اذا كان سربع الثوب طاهراً يصل
 فيه واذا كان اقل من سبعة يتخير بين ان يصل عرياناً او يصل فيه وهو الافضل
 وقال محمد يصل فيه على كل حال ولو صلى عرياناً لا تجزئه فقول محمد هو الموافق
 للدلالة والمؤيد بالقياس وقد تقدم الكلام على التجاسات وكيفية تطهيرها
 وانه لا فرق بين قليلها وكثيرها الا ما لا يدركها الطرف كما يلصق برجل الذباب
 الذي يقف على ثوب قاضي الحاجة ونحوه لانه داخل فيما لا نعلمه بمشاعرة ولو اشتبه
 طاهر بمتنجس تحرى واجتهد فان لم يتعين بالتحرى وصل في اي ثوب اجزاءه ولم يعد
 ولو تنجس بعض الثوب او البدن وجهل محلها غسل الكل وان علم محلها او ظنه
 بعلامات غسل ما ظنه فقط خلافاً للشافعية ولو اخبره من يقبل خبره بها
 او محلها اخذ بخبره واذا راي فرائضاً او ثوباً او حصيراً او اسيراً يجوز له الصلوة عليه
 ولا ينبغي السؤال بانه طاهر او نجس ولو وقعت نجاسة في بيت او بساط جاز له
 ان يصل عليه ما لم يعلم انه صلى على موضع النجاسة وحيث لم يجد ما يزيل به
 النجاسة لا يجب عليه قطع الثوب ليصل في باقيه الا ان كان المقطوع يسيراً
 لا يضرة في قيمته لان الدين ليس بخلافاً للشافعية ولا بأس ان يصل في ثوب طرفه
 البعيد الذي لا يتحرك بحركته على نجاسة خلافاً للشافعية ايضاً لانه صلح قد صل
 في كساء عليه وعلى بعض نسائه ولا يضرحل غير مستحرم لحمله صلح امامة وغيرها
 وكذا ما يعسر الاحتراز عنه كطين الشارع المتيقن نجاسته ونحو ذلك خلافاً
 لتدقيقات بعض الفقهاء وقد ذكروا اشياء وحكموا بنجاستها بغير دليل وكذلك
 اطالوا في المعفوات عنها بلا دليل وكذلك الفرق بين القليل والكثير وفيما اذا تكثرت

وانتشرت بعرق وشوة واما اصحابنا فقد استراحوا واستغنوا بما دل الدليل عليه فقالوا تغسل كثيرا نجاسة وقليلها اذا استطاع فتدكر ومع هذا طريق اهل الحديث ليس بدرجة عظيمة من الله سبحانه على عبادة وقد تقدم في باب النجاسة ما فيه الكفاية ومن وقعت عليه جيفة او قذر وهو يصلي ولم يمكن دفعها عنه

الا يتنجس ساثر بدنه فلم يرد فعلها لم تغسل صلوته وان امكنه بدون ذلك لزمه دفعها فور الحد يث عبد الله بن مسعود ث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي عند البيت وابوجهل واصحابه جلوس اذ قال بعضهم لبعض ايكم يجيء يسلي جزور فلان فيضعه على ظهرهم اذ اسجد فانيعت اشق القوم (عقبة بن ابي معيط) فجاء به فنظر حتى اذا سجد النبي صلى الله عليه وسلم وضعه على ظهره بين كتفيه وانا انظروا اغنى شيئا لو كانت لي منعة قال فجعلوا يبضحون ويميل بعضهم على بعض ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرفع رأسه حتى جاءته فاطمة فطرحته عن ظهره فرفع رأسه ثم قال اللهم عليك بقريش ثلث مرات الحد يث رواه البخاري في الصحيح وفي الفقه استدلال به على ان من احدث له في صلوة ما يمتنع اعتقادها ابتداء لا تبطل صلوته ولو تمادى وعلى هذا ينزل كلام المنصف (يعني البخاري) ولو كانت نجاسة وازالها في الحال ولا انزلها صحت اتفاقا اما ما امكن ازالها حال بدون تلويث موضع من بدنه بسبب الازالة فقد دل عليه حديث تزع النعل الذي به خيث وقد تقدم من الاشارة اليه وان يستوعورته اي يجب على المصلي ان لا يدخل في الصلوة الا سا ترا عورته مهاب استطاع وقد هم الا هم فالاهم فمن استطاعه ولم يفعل لم تهر صلوته

وسائر العورة في الصلوة قد اختلف فيه ذهب الجمهور الى انه شرط من شروط
 الصلوة وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكور والناسي ومنهم من اطلق
 كونه سنة في الصلوة لا يبطل تركها الصلوة وقال الشوكاني وتبعه السيد
 لم يرد دليل حميم على الشرطية قال لان الشرط حكم وضعي شرعي لا يثبت بمجرد
 الاداء امر نعم يمكن الاستدلال للشرطية بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يقبل الله صلوة حائض الانجمار ويحدثني ابني قتادة عند الطبراني بلفظ
 لا يقبل الله من امرأة صلوة حتى توارى زينتها ولا جارية بلغت المحيض
 حتى تختمر لكن لا يصفو عن شوب كذا لانه اولا يقال نحن تمنع ان نفى القبول
 يدل على الشرطية لانه قد نفى القبول عن صلوة الذيق ومن في جوف الخمر
 ومن ياتي عار فامع ثبوت الصحة بالاجماع وثانيا ان غاية ذلك ان السائر
 شرط لصحة صلوة المرأة وهو اخص من الدعوى والحاق الرجال بالنساء
 لا يصح فهنا الوجود الفارق وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة وهذا معني
 لا يوجد في عورة الرجل وثالثا يحدث سهل بن سعد عند الشيخين و
 ابني داود والنسائي بلفظ كان الرجال يصلون مع النبي عاقد بن ازرهم على عاتقهم
 كهياة الصبيان ويقال للنساء لا توفعن رؤوسكن حتى تستوى الرجال جلوسا
 زادا بوداود من ضيق الازر وهذا يدل على عدم وجوب السائر فضلا عن الشرطية
 ورابعا يحدث عمر بن سلمة وفيه فكنتم اذ هم وعلي يردة مفتوحة فكنتم اذا
 سجدت تقلصت عني وفي رواية خرجت استقي فقالت امرأة من الحي لا تغطي عني
 است قار فذكر الحديث اخوجه البخاري وابوداود والنسائي فالحق ان سائر العورة

في الصلوة واجب فقط كسائر الحالات لا شرط يقتضيه تركه عدم الصحة انتهى
 ملخصاً مع بعض زيادات قلت والمعتد عند عامة اصحابنا اهل الحديث
 هو ما ذهب اليه الجمهور انه لا تصح ولا تجزى صلوة من قدر على ستور عورته
 ولم يسترها ونقول في جواب العلامة الشوكاني اما قوله ويجاب عن هذه الدلة
 بان غاية افادة الوجوب الخرجوا به ما ذكرناه انما من مذاهب الصحابة والتابعين
 لهم باحيان من اهل السنة ان مدار فهمهم لشرائع الاسلام واحكامه
 هو امر والنهي والتحليل والتخييم واما قوله صلعم في احكام الشريعة لا كذا
 لا يمكن الا يقبل الله كذا الا يمكن او هذه العبادة او المعاملة لا تصح ولا تجزى
 الا يمكن الى غير ذلك مما قد يقوله صلعم في بعض الاحيان في بعض الاحكام
 فهذه العبارات ليست هي الاصول لحدود الشرع بل اصول شرعه صلعم
 هي الامور والنواهي والتحليل والتخييم وبها تعمل الامة وتحكم تعرف الجائز
 والفاسد وكل ما امر الله ورسوله صلعم فهي واجب وفرض لا يعذر احد
 بتركه الا بدليل شرعي مع وجود مقتضيه وعلة العذر وما نهي الله ورسوله
 صلعم فلا يجوز تعاطيه وهو فاسد وفساد ومن فعله فقد استحق العتاب و
 العقاب وكل ما اوجبه صلعم في حياة عبادة او معاملة فهو معتبر كالجزم
 الواجب منها لا تكون جائزة شرعية الا به ما لم يدل دليل على ان له بدلا او انه
 مقيد بحال دون حال وزمان دون زمان ومكان دون مكان وما جعله الاصوليون
 اصولا في هذه المواضع من ان الشرط لا يثبت الا يمكن او كذا من عبارات مخصوصة
 والفرض لا يثبت الا يمكن او كذا هي اصطلاحات اصطلاحها واختراعها اختراعها

لم يأتوا على التحصار ما ذكره فيها بدليل عن الشارع يوضح ذلك انه صلعم
 انما يقول هذه العبارات والالفاظ غالباً بعد استمرار عمل الامة بما شرعها فاذا رأى
 من اخل ببعض الفرائض والواجبات قد يقول لا يكون كذا الا بكذا وقد يقول
 عد وافعل كذا فانك لم تفعله وهذا انما يكون ممن لا علم له بامر صلعم تفصيلاً
 في تلك العبادة او المعاملة ولهذا لا يكون ذلك غالباً الا من قريب عهد بالاسلام
 او بالبادية اما كبار الصحابة فهم يفهمون انه صلعم اذا امرهم بامر او نهاهم عن
 امر لا تكون العبادة عباداً شرعية الا بالاثبات بجميع واجباته اما قولهم ان الشرط
 حكم وضعي فان ارادوا انه وضعي بمعنى ان الشيء لا يكون شرطاً الا بالفاظ مخصوصة
 كقوله لا يجوز كذا الا بكذا او غير ذلك فما ذكره فغير مسد لم يثبت ذلك
 والنهي ولا فرق معنوياً بينه وبين الواجب والفرض انما اصطلاحاً على ان تقدم
 العبادات واستمر فيها من الواجبات والمفروضات يسمى شرطاً وما سواه يسمى
 واجباً وفرضاً ونحن لا ننازعهم في ذلك اذا قالوا ان الكل لا بد منه في العبادة ولها
 لا تكون مجزئة الا به وان ارادوا بكونه وضعياً شرعياً ان الشارع رتب عليه
 صحة العبادة وعلى عدمه فسادها فيقال وكذلك الواجب والفرض في العبادة
 لا تكون مجزئة شرعية الا به وتخصيص ما يسمونه شرطاً باحكام اكثر من الواجب
 والفرض لم يترفع عليه من دليل ونقول ايضاً قد قرر وان كل عمل شرعي لا يكون
 شرعياً الا بالنية واستدلوا على ذلك بقوله صلعم انما الاعمال بالنيات وطروءه
 في جميع العبادات فترغفلوا في موضع آخر لم يكن احط واخفى من حديث انما
 الاعمال بالنيات وهو قوله صلعم من عمل عمداً ليس عليه امرنا فهو ردي متفق عليه

وسلف الامة لم يخفوا عنه بل كان حديثا انما الاعمال اصل عظيم من
 اصول الدين فكن لك هذا الحديث هو اصل عليه مدار عامة الاحكام
 الدينية وجه الدلالة من هذا الحديث في هذه المسئلة ونحوها ان نقول
 ان صلوة مكشوف العورة ليس من امر ولا من شرعه بل هي مخالفة لامره و
 شرعه وكل ما هو كذلك فهو مردود اي غير معتد به شرعا فصلوة مكشوف
 العورة مع قدرته على سترها مردودة وغير معتد بها شرعا والشوكاني قال
 في ستر العورة ما قال كما عرفته وغفل عما قاله في شرح هذا الحديث ولكن
 ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه والعصمة لرسول الله صلوات الله عليهم
 وسلامه واما من سواهم فيجوز عليه ما يجوز على امثاله من البشائر سواء كان
 ابا حنيفة او الشافعي او مالكا ومن قلدهم في كل ما قالوا ولم يعرض ما قالوا على
 الكتاب والسنة فهو جعلهم انبياء اعادنا الله من هذا التقليد العمياء الصماء
 ودونك ما قال الشوكاني في النيل ومن مواطن الاستدلال بهذا الحديث
 كل فعل او ترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك على انه ليس من امر رسول الله
 صلعم وخالفك في اقتضاءه البطلان او الفساد متمسكة بما تقر في اصول من
 انه لا يقتضي ذلك الا عدم امر يؤثر عدمه في عدم كالتشرط او وجود امر يؤثر
 وجوده في عدمه كما انفع فعليك بمنع التخصيص الذي لا دليل عليه الا مجرد
 الاصطلاح مسندا لهذا المنع بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد
 من افراد الامور التي ليست من ذلك القبيل فأنك شئت امر ليس من امر
 وكل امر ليس من امر فهو مردود وكل امر باطل فهذا باطل فالصلوة مثله

التي ترك فيها ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل فيها ما تركه ليست من امره
 فتكون باطلا بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الامر لمفعول والمتروك مانعا
 باصطلاح اهل الاصول او شرطا او غيرها فليكن هذا امنا على ذكرنا نفي
 اما قوله رحمه الله نحن نمنع ان نفي القبول يدل على الشرطية لانه قد نفي
 القبول عن صلوة الاديق فنقول ان اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالصلوة المذكورة
 لا يقبلها الله مستندا لم قبولها الى امر معين هو ابلغ في الوجوه من مجرد
 النفي واوضح في الدلالة على الفساد منه وان كان كل من مدلوليهما فاسدا
 باطلا لكن هذا الظاهر من ذلك وهل يليق بنا ان نقول هذه الصلوة غير
 مقبولة عند الله نبص رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنها صحيحة مقبولة شرعا نعم
 قد تخفف علينا مواعن عن الصحة والقبول كما لمناق يصلحة لا تعلم نفاقه وكن
 صلي وهو شهد او صلي بنينا سنة يعلمها وخفي علينا حديثه وتنجسه فصلوة
 هؤلاء غير صحيحة شرعا ولا مقبولة عند الله مع انها صحيحة في اعيننا لعدم
 علمنا بموانعها ولو علمنا بذلك حكمنا بفسادها وهل يليق بعقل ان يكتفي بما
 هو غير مقبول ثم نقول ايضا قد يكون اخباره بان هذه العبادة غير مقبولة
 باسباب غير خصوصية بالصلوة لكونها شرطا وضرما للصلوة وغيرها وقد
 يكون الاخبار بعد ما القبول معلقا بحق ادعي او بحق الله وحق ادعي وحتى الله
 فحسب وفي كل الصور هي غير مقبولة ولا يقال انها صحيحة شرعا بل نقول
 لا بد من تلافي ما كان فيها من الخلل فان امكن تلافيه وجب ولا تكون
 الصلوة معتدا بها الا بعد التلافي وعلى ذلك فصلوة الاديق وجميع عباداته

ومن في جوفه الخمر ومن اتى الكاهن وصدقه بما يقول غير مقبولة عند الله
 في موقوفة غير صحيحة شرعاً عندنا وليست هي كصلوة من لم يقم به مانع
 انما عدم القبول والصحة مغياً بالتوبة ورجوع الذيق كما ورد ذلك في الاحاديث
 فاذا فعلوا ذلك زال المانع وحكمنا بعمى الصلوة ولا سبيل لنا بمطابقتهم
 بغير التوبة والرجوع الى السيد لاننا لو قلنا لهم اعيد الصلوة قبل التوبة
 والرجوع لكان حكم المعادة كحكم الاصل فتعين مطابقتهم بالتوبة ورجوع
 العبد الى سيده ولما كان الشارح جعل التوبة حداً او غاية للقبول حكماً
 بالوقوف في الصحة والتقيينا بما اكتفى به وبما ذكرناه يتبين الفرق بين اخبار
 صلح بعد م قبول صلوة الذيق ونحوه واخباره بعد م قبول صلوة الحائض
 الانجاس اذ لا معنى ههنا للتوبة فقط مع قدرتها على ليس النجاس والصلوة فيه
 كما انه لا معنى لتوبة المغتصب الا بعد رجوعه الى سبيل قبول صلواتها
 الا ان تصلح بنجاس وتكون معها التوبة لمخالفتها الا امر اقله كان الرجال يصلون
 مع النبي صلح عاقلين اذ رهم الحديث ثم قوله وهذا يدل على عدم وجوب
 الستة فضلاً عن الشرطية فجوابه انهم فعلوا ما يستطيعون وما كان الواجب
 عليهم واما القول للنساء لا ترفعن حتى تستوي الرجال جلوساً فليس فيه
 صراحة على ان عوراتهم تنكشف عند السجود نعم ذلك في حديث عمر بن
 سلمة ولكن يقال هذا لا يكشف ان من غير تعبد لكون الثوب مقنوقاً وهو
 كان عاجزاً عن اصلاحه وعن شراء ثوب آخر والمكلف اذا اتى بما في وسعه
 كفاً واذا وسع الله فوسعوا وايضاً استراة العورة من اسفل لم يقل احد بوجوبه

والله تعالى يقول ما جعل عليكم في الدين من حرج وقد قال صلعم في حديث
صريح عنه لما سئل عن سائر العورة فان استطعت ان لا يراها احد فلا يريها
فقليل له فاذا كان احدنا خاليا قال فالله تبارك وتعالى احق ان يستحي
وقد ورد النهي عن التعري مطلقا والصلوة اولى به وعن ابي هريرة قال سمعت
رسول الله صلعم ان يجتنب الرجل في التوب الواحد ليس على فوج منه شيء
وان ليشتمل الصماء بالتوب الواحد ليس على احد شقيه منه يعني شيء
متفق عليه واذا كان هذا النهي عن اشتمال الصماء لما عسى ان يبد من
عورة فيما يالك بالصلوة عاريا مكشوف العورة وما في عن بعضه فكله
اولى بالنهي والنهي يقتضي الفساد والاشتمال الصماء قد جاء مفسرا في الخبر
فلا حاجة بنا الى ما ذكره اهل اللغة وغاية ما عند هم ان يكون له معنى متعددة
لكن النهي جاء في معنى مخصوص فنقتصر بالنهي في مورده وما يدل على
اشتمال سائر الصلوة ما ذكره الامام البخاري في صحيحه معلقا ان النبي
صلعم قال لا يطوف بالبیت عريان وفي الفتح اشار بذلك الى حديث
ابي هريرة في بيعت علي في حجة ابي بكر بن ذلك وقد وصله بعد قليل لكن ليس
فيه التصريح بالامر وروى احمد باسناد حسن عن حديث ابي بكر نفسه
ان النبي صلعم بعثه لا يخرج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبیت عريا الحديث
ووجه الاستدلال به للباب ان الطواف اذا منع فيه التعري فالصلوة اولى
اذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة انتهى الا ترى انه لو قال قائل مع
هذا الحديث لكنه يصلح عند البيت عريان لصدق ان يقال عليه كبرت

كلمة تخبر من افواههم وانما تجب ستر العورة عند القدرة وان كان خاليا في
 ظلمة ويلزمه السؤال اذا عرف ان المستأول يجرد به وكذا قبول لهبة الحديث
 امر عطية وفيه يا رسول الله احدنا ليس لها جلباب قال لتلبسها صاحبها
 من جلبابها وهو في الصحيح فان عجز صلي عاسيا وانحر كوعه وسجوده ولا إعادة
 عليه فان وجد فيها استتريه فورا وبني وعورة الرجل ما تحت سترته وفوق
 ركبته اي فتفس السرة ليست عورة لعدم ما يفيد انها عورة بل ورد
 ما هو صريح في انها ليست من العورة كقوله صلى الله عليه وسلم اذا زوج احدكم خادما
 عبدا او امة فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ودعوى ان ذلك
 انحصر من الدعوى غير مسلمة ولتقبيله صلى الله عليه وسلم الحسن وقد قيل انه
 لا يدل على المطلوب لكن اتقول الدليل على مدعى انها من العورة لان
 الواجب البقاء على الاصل والتمسك بالبراءة حيث لم يوجد ما ينقل عن
 ذلك واما كون الفخذ عورة وهو ما فوق الركبة فلحديث محمد بن جحش قال
 مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر ففخذاه مكشوفتان فقال يا معمر
 غط فخذيك فان الفخذين عورة مراه احمد والبخاري في تاسريته وفي الصحيح
 معلقا وعن علي بن ابي طالب ففخذاه ولا تنظر الى فخذ حتى ولا ميت مراه ابو داود
 وابن ماجه وفي الباب احاديث ارسند امانة فيها الى ان الفخذ عورة وهي امره
 وقوله وقد عارضتهما احاديث من فعله انه كشف في بعض الحالات عن فخذ
 لكنها لا تقوى على معارضة ما تقدم من امره وقوله وغايتها جواز ابدانها في
 الركبة من اسفل الفخذ اذا كان راكبا وتعسر عليه او شق عليه ارسال الثوب

على سائر الفخذ وأما ما روي في غاير الركب فقد روي من وجوه أحسنها أن يقال
لم يتعين المراد منها الوقوع التردد في رواية مسلم بين الفخذ والساق والساق
ليس بعورة إجماعاً أما نفس الركبة فقد صح أنه صلعم كشفها مرات ولحيات
عنه ما يدل على أنها من العورة التي يجب ساترها إنما ورد من فعله ما يروى إلى
استحباب ساترها وأما السرة فقد روي أن أبا هريرة استدل بجواز تقبيلها من
الحسن بن علي بتقبيل النبي صلعم سرقته ولا فطن بأبي هريرة مع جلالة وكمال
علمه وفقهه أن يستدل بحال الصغير غير المكلف على حال الكبير البالغ بل لعنه
وهو الأقرب أنه رأى أو سمع أن النبي صلعم قبل أحد أبعد بلوغه في مثل ذلك
الموضع أو بلغه عن النبي صلعم أن السرة ليست بعورة ولهذا اطلب أن يضعه
حيث وضعه رسول الله صلعم ولو كان من الكبير لكانه ليست بعورة لا سيما
وقد عرفت أنه لم يجرم في كون السرة عورة حديث فالأصل البراءة واستدل بعض
الأحناف على أن السرة ليست بعورة وأن الركبة عورة بأحد حديث لا تنهت و
لا تقوم لها حجة عند أهل المعرفة بالحديث منها ما يذكرونه صلعم أنه قال
الركبة من العورة جعل هذا الحديث الضعيف أصلاً وذكر حديثاً آخر ضعيفاً
لا يدل على المراد قوله ليوافق دلالته دلالة هذا الحديث وذلك غير مسلم له
من وجوه كثيرة بل لا ينبغي الالتفات إلى ما هذا حاله سيما إذا عارض خالف
الأحاديث الصحيحة من فعله وتقريبه وكذا من قوله وأمره ما هو أصح مما ذكر
وأدل على المراد منه على أن الركبة ليست عورة والمرأة كلها عورة الأوجهها
وكغيرها وقيل عورة الأمة كالرجل يدل على ما اعتدناه قول النبي صلعم لا يقبل الله

صلوة حائض الوبخار قال في المنتقى رواه الخمسة إلا النسائي وروى بلفظ
 لا يقبل الله من امرأة صلوة حتى تواسى زيتنها ولا من جارية بلغت
 الحيض حتى تختم رواه الطبراني في الأوسط والصغير والحائض من بلغت
 سن الحيض لا من هي ملابسة للحيض فانها ممنوعة من الصلوة كما أوضح
 ذلك في آية ابن خزيمة في صحيحه بلفظ لا يقبل الله صلوة امرأة قد حاضت
 الوبخار والخمار بكسر الخاء ما يغط به رأس المرأة وهو غاية لتكميل الاستر
 جميع بدنهما سوى الوجه والكفين وفي النيل الحديث المذكور استدلال
 به على وجوب ساتر المرأة لرأسها حال الصلوة واستدلال به من سوى
 بين الحرة والامة في العورة أي في الصلوة لعموم ذكر الحائض لم يفرق
 بين الحرة والامة وهو قول اهل الظاهر فوكت العاترة والشافعي أبو حنيفة
 والجمهور يابن عورة الحرة والامة فجعلوا عورة الامة ما بين السرة والركبة
 كالرجل والحجة لهما رواه ابوداود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو
 ابن شعيب عن ابيه عن جده في حديث اذا زوج احدكم خادما عبدا
 او اجيرة فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ورواه البيهقي ايضا وبما
 رواه ابوداود ايضا بلفظ اذا زوج احدكم عبدا امته فلا ينظر الى عورتها
 قالوا والمراد بالعورة المذكورة في هذا الحديث ما صرح ببيان في الحديث
 الاول انتهى وما ذكره غير متعين وليس ذلك نصا في الصلوة وقال
 مالك الامة عورتها كالحرة حائشا شعرها فليس بعورة كذا قيل و
 المشهور عنده ان عورة الامة كالرجل قال بعض الاحناف وما كان

عورة من الرجل فهو عورة من الزمة وبطنها وظهورها عورة وما سوا ذلك
 من بدنها ليس بعورة واستدل على ذلك بما يحكى عن عمر بن الخطاب
 التماسه في ادقار انتشيهين بالحوائز ولا تخرج الحاجة مولاها في ثياب
 مهنتها عادة فاعتبر حالها بذوات المحارم في حق جميع الرجال دفعا
 للحرج انتهى اما ما ذكره من التعليل فمنقوض عند من يرى انه يجوز
 لبعض الحوائز الخدامات ان يكشفن عن وجوههن للضرورة وايضا
 لا نسلم ان جاز للضرورة يجوز في الصلوة اذ يجب ان يحتاط لهما ما لا يجب
 ان يحتاط في غيرها وقول عمر بن الخطاب هو انكار اقليم الاختمار في الصلوة
 فليس هو وارح في محل النزاع بعد تسليم القول بان قول الصحابي حجة
 وهم لا يقولون به مطلقا ومن تأمل عناية الشارع بلبس الثياب حصة
 على اسبغها والاحتياط في التستر حتى على الرجال كقوله لا يصليان
 احداكم في الثوب الواحد ليس على عانقيه منه شئ الى غير ذلك من
 الاحاديث عرف ان الشارع اجل من ان يجوز لامرأة او حرة ان تتجوز
 من الثياب فيما سوى ما بين سرتها وركبتها وتكشف صدرها وتديرها
 وهل يجوز عقل ذلك بان تدور امرأة بين الرجال على هذه الهيئة
 فضلا ان تصل بينهم على تلك الحالة ولا ادري هل يجوز لها ان تكشف
 عن جنتيها ومنكبيها او صدرها وتديرها على مذهب الاحناف فان جاز
 ذلك كان مقتضى ذلك ان لا يلزمها ما يلزم الرجل سترة بنص النبي صلى الله
 عليه وسلم من قوله لا يصليان احداكم في الثوب الواحد الحديث وقد تقدم وقد اختلف

في مقدام عورة الحوة ففيل جميع بدنهما معد الوجه والكفين وهو
 من هب التناهي وابي حذيفة واصحابهم ما وقيل خير ذلك اقول سببها
 الاختلاف في تفسير قوله تعالى ما ظهر منها والحق ما قد مناة كحد يثام
 سلمة انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم في المرأة في درع وخمار ليس عليها ازار
 قال اذا كانت الدرع سابغا يغطي ظهور قد مبرها رءاه ابوداود وعن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جوثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم
 القيامة قالت امرسامة فكيف تصنع النساء بن يولهن قال يرخين شبرا
 قالت اذن تنكشف اقد امهن قال فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه رءاه
 النساء في الترمذي وصححه ورءاه احمد ولفظه ان نساء النبي صلى
 الله عليه وسلم عن الذيل فقال اجعلنه شبرا فقلت ان شبرا لا يستمر عورة
 فقال اجعلنه ذراعا فان قيل اذا فسرتم الاستثناء في الآية بما سوى
 ما ذكر في هذه الاحاديث فهو يخالف ما اعتمدتم من النسوية بين الحوة
 والامة في الصلوة لان ذلك يخالف ما عليه العمل منذ اول الاسلام حتى
 الآن من انه لا يعرف ان الاماء يرخين ذيولا لا مشبرا ولا ذراعا بل لم يزل
 يمشين في حاجاتهن كاشتغاف اقد امهن بلى ورؤسهن كما صرح ذلك عن
 عمر غفرلنا في الجواب وكان لك الحرائر الخدامات قال الجواب هو الجواب ايضا نقول
 لم يصح ان الاماء كن يصلين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كاشتغاف ما سوى
 ما بين السرة والركبة فالحق ما ذكرناه وشرط الساتر منع ادراك لون البشرة
 اي وان لم يمنع حجمها كالسراويل فلا يكفي زجاجر وماء صاف وثوب رقيق

ولا الظلمة لانها لا تسمى ساترا عرفا وكذا اصباغ لا جرم له لانه وان منع
 اللون لا يسمى ساترا فحرمان عدم الثياب وكذا على عورته وصلى استحب له
 ذلك ولا يجب ويجب من اعلاه وجوانبه لا اسفله كحديث سلمة بن الاكوع
 قال قلت يا رسول الله انى اكون فى الصيد واصلى وليس على الاقميص
 واحد قال فاذلعه وان لم تجد الا شوكه رماه احد وابوداود والنسائي
 والمراد جمع طرفيه لئلا يتبد وعورته والقميص لا يستتر من اسفل فكان
 الا ان ار فلو صلى على محل عال او سجد مثلا لم تضر روية عورته من ذيله
 وههنا حديث آخر وهو فى النساء عن رفع الرأس حتى تقوم الرجال
 وهو يدل اقتضاء على عدم وجوب الستر من الاسفل والا فلا الرجال به
 فلو لم يستر قميصه ولم يستر وسطه ورؤيته عوته عند ركوعه من اعلى
 سواء هوداها بنفسه او امكن ان يراها غيره بطلت صلاته الا ان استرها
 حالاً فالكشف الا ان لا يبطل الصلوة ولو بان قبض موضع الزرار بيده او
 غطى ذلك الموضع بالحيتة وتحوها فان لم يجد ساترا الا ما يستتر سواتيه تعين له
 او احد هما فيقدم القبل لانه يارز للناظر والقبلة تجاهه فان كان ختنى
 ساتر قبيله فان وجد ما يستتر احد هما فقط ساتر الالة ذكر اذا كان يصلى بحضرة
 امرأة وعكسه بحضرة من رجل وبحضرة ختنى مثله يتخير كما لو كان وحده كل ذلك
 احب اليما ان يفعلها ادباً وتهذيباً حيث لم يرد فيه عن المعصوم صلعم واذا
 كلاهما اختلفا انه لو استتر بثوب مخوق يقارب كل خوق ربع العضو الذى
 يستتره كان ذلك عجزاً وقال ابو يوسف ما لم يكن نصف تجوز الصلوة ونحن

لا ترتضى بذلك معارضته اطلاق الاحاديث واي ستزوجها اذا كان الباءى
من كل عضو ما يقارب ربعه او نصفه مع ان التقدير بالربع والنصف
ما لم يدل عليه دليل شرعى ولا غر ولو انهم اخذوه من مسهم ربع الراس
فى الوضوء ونشتان ما بينهما ولو سلموا لما اخذوا منه لم يثبت بالدليل الشرعى
ايضا اما قول ابن يوسف فثبتنا على ان الاكثر حكم الكل فاذا كان الاكثر
مستورا كان الكل مستورا واذا كان الاكثر مكشورا كان الكل مكشورا
قلنا ان هذا لا يجري فى كل محل فانه لو غسل عضوان فى الوضوء وتزاحم
او النصف منه فانتزعا فتجعلونه معسولا فالحق ان الواجد لا يجوز صلواته
فى الثوب المخوق سواء كان المكشوف قليلا او كثيرا واما غير الواجد فيستتر
ما امكن وهو واجب من كشف الكل اما لو لم يستتر به وصله عرياناً تجوز
صلواته هذا اذا لم يمكن اتصال المخوق وان امكن فهو فى حكم الواجد
ولا يشتمل الصماء وهو ان يشتمل بالثوب الواحد ليس على احد شقيق
منه شئ وقد روى النهى عن ذلك فى الصميمين فمن صلى كذلك عامدا
عالمنا اثر واحاد لان النهى يقتضى الفساد ولا يستدل وقد ذكرت له عانى
كثيرة فقليل السدل اسبال الرجل ثوبه من غير ان يضم جانبيه بين يديه
فان ضمهما فليس بسدل وقيل هو ان يلتحف بثوبه ويدخل يديه من
داخل فابركم ويسجد وهو كذلك وهذا مطرد فى القسيص وغيره من الثياب
وقيل هو ان يضم وسط الاذراع على راسه ويرسل طرفيه عن يمينه و
شماله من غير ان يجعلها على كتفيه وقيل هو مجرد اسخاء الثوب كاليهود

حيث يصلون من خيبر اسديتهم وقيل اس سال الثوب حتى يصيبه لاهر خر
 وعلى هذا فهو والاسبال واحد وقد اختلف في صحة النهي عن ذلك كما اختلف
 في معناه المراد ولا يخفى الاحتياط في هذا حاله وبعض صورة لا شأن انها
 داخله في عمومات ايجاب ساتر العورة ولا يسيل اذا راء خيلاء لصحة النهي
 عن ذلك فان استرخى ثوبه لا عن قصد او لا يقصد الخيلاء فلا بأس بحسن
 ابن عمر قال قال رسول الله صلعم من جوف ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم
 القيامة فقال ابوبكر ان احد شق اذ اري ليس استرخى الا ان اتعاهد ذلك منه
 فقال انك لست ممن يفعل ذلك خيلاء قال في المنتقى راحة الجماعة الا
 ان مسلما وابن ماجة والترمذي لم يذكروا قصة ابى بكر ولا يصل في ثوب
 حريز اي كله او كثرة لان اطلاق الاسم لا يتحقق بدونه والنهي انما هو عن ثوب
 الحرير فمن صلى فيه عالما عامدا انشر ولم تجزئ صلوته وعدم الاجزاء به اولى
 من عدمه مع ملاقاته النجاسة او الثوب المتنجس لان النهي يقتضي الفساد
 وثوب الشهرة والمصبوغ بالصفرة او الحمرة قد اختلف الاحاديث فيها و
 كان لك ثوب الشهرة لا يتعين المراد منه في كل زمان ومكان وهو مختلف
 باختلاف ذلك ولم نقف لذلك عن التماس ما يتعين به المراد وحيث لا
 فهو فيما يظهر انه يعتد فيه بما يعتد به اهل كل زمان بالنسبة ل حالهم و
 باعتبار ما يريد لا يسه فان فعله حيا للشهرة وهو ثوب شهرة كان ذلك
 حراما والمحمل الاول احب الى والله اعلم ولا في مغصوب وكن لك لا يتوضأ
 بماء مغصوب او مسخن يحطب مغصوب وقد دل على المنع من ذلك الكتاب

والسنة فمن صلى في ثوب مغصوب أو مكان مغصوب وشهوة كانت صلوته
 في ذلك الثوب أو المكان محرومة موقوفة لا يعطى لها حكم الصحة ولا حكم الفساد
 فإذا تاب إلى الله عن تعدى حدوده وارضى مالك الثوب والأرض وشهوة
 فقد زال عن صلوته المانع ولهذا يتبين أن كل منزه عنه لتعلق حق الله
 به فقط فالنهي فيه يقتضي الفساد ويلزم إعادته وكل ما كان النهي فيه
 كحق العباد فالنهي فيه بمنع الصحة المطلقة بمعنى أن تلك العبادة أو المعاملة
 موقوفة على التوبة وتوضيئة المالك وصاحب الحق فإذا زال المانع علمنا
 صحة صلوته ومعاملته فإن مات رب الثوب أو الأرض قبل إرضائه
 فلا يبعد إيجاب الإعادة حيث لم يوجد من يقوم مقامه فإن قام أحد
 مقامه تبقى موقوفة على إرضائه قال ذلك لبس الثياب هو هيئات
 الإنسان قال الله تعزى وأزينتكم عند كل مسجد وبه امتاز عن سائر
 الحيوانات وهو يختلف باختلاف الناس وباختلاف المكان وباختلاف
 الحالات فالمرأة الحرة بجميع بدنها عورة غير الوجه والكفين عند الأجانب
 وفي الصلوة ما هو وعند المحارم والنساء قد يسهن عما ظهر مما دون السرة
 وفوق الركبة والأداء فالمستحبات عند الأجانب كالحوائث عند المحارم
 فإن تحقق خوف الفتنه فكالحوائث عند الأجانب ويجوز رؤية الجنبية
 للشهادة والقضاء وتحولها والممد أو أة حيث لم يوجد طبيب محرم أو امرأة
 تقوم مقامه في العلم والمعرفة وعورة الرجل هي ما تقدم وليس للجواحد
 أن يلبس ما يلبسه أحد الناس وأوسطهم ما لم يكن محرماً أو مكروهاً

ولا يجوز كشف السواكين الا للزوج او الزوجة او الامة او رب الامة اذا لم يكن
 متزوجا بغيره وقال الحنفى يجوز كشف العورة للسحاحى وهذا امر لا دليل
 عليه ويرد اطلاق الاحاديث اما كشفهما للطبيب المعالج فيما لا بد منه
 فيجوز للضرورة ويكفر النظر الى باطن الرحم وكذلك كشفهما في الخلوة والحاجة
 او غسل وشهوة واختلاف في الافضل وقد اتفق عامة البشر على استحسان
 التستر وبه عملوا وهم لا يزالون يتحرون احسن هياآت اللباس في مظاهرهم
 واجتماعاتهم وقد ركز في طياتهم التجميل بذل لتعظيم ملاقاته من
 يرون له عظمة منهم لكن لما كان يباعث حب الشهوة والحياة والبطر قد
 يخرج لهم عن حد الاعتدال فيبتغوا وذود الى اللبس الباعث على تصاف
 النفس بصناعات رذيلة كالكبر والى ما يكسر قلوب المحتاجين ويولد في
 انفسهم الحسد الباعث على التقاطع والاضراب بالهيئة الاجتماعية او جب
 الشارح اصل التستر لئلا يكون امر العباد مستهانا ولا ترسم في النفس
 منزلة السيادة وتعظيم المعبود ولئلا يجوز عدم التستر الى فاتن لا تحسم
 فكان ما شرعه من التستر اعدل الامر واسطفا فتمنع من ثياب الشهوة
 كالحوير وشعر حفظ المساواة ولو من بعض الوجوه لانها اى المساواة اعظم
 اسباب الانهزام الاجتماعى ولئلا يتصف العابد بصفات تنافى ما يقتضيه
 مقامه فيكون حاله مكن بالقوله ورغب في استحسان الثياب واستعمال
 الطيب ونحو ذلك ما لم يبلغ الى الكراهة والخوف سيما في صلوة العيد بين
 الجمعة والاعمال بالنيات فكل من تزين يا حسن الثياب واستعمل طيب

الطيب وغرضه تعظيم المعبود عز وجل واهتم لذلك فوق اهتمامه للخصم
 عند السلاطين وامراء الدنيا فهو ما جور كما مذور ورأيت بعض العامة
 هذا هم الله انهم يلبسون احسن الثياب ويتزينون باحسن زينة
 اذا كان قصدهم لقاء الامراء والحضور عند سلاطين الدنيا ولا يزالون
 لو حضر الصلوة الكسوة او العيد في الثياب النمل والورقة فزعموا قد
 الله حق قد مره وليس ان يصلي في الثياب اذا كانا طاهرين ولو لم يمسسها
 بالارض لقوله تعالى فافهم لا يصطلون في عالمهم ولا يخافهم من راء
 ابوداود وقوله اذا جاء احدكم المسجد فليقلب ثيابه ولينظر فيها فان رأى
 خيئاً فليمسحها بالارض ثم ليصل فيها راء احمد وابوداود فان اقتضته
 المصلحة ان لا يصلي فيها اما الخوف فتنة وتوقع مضرة او لظن فوات مصلحة
 راجحة خلعهما وصلي به وتمام كما صرح بذلك شيخ الاسلام ابن تيمية وقال
 ان اصول الشريعة تؤيد العجب من بعض الاحناف البهلة انهم يغضون
 على من صلي في ثيابه ولا يغضون على امامهم فانه يجوز ذلك والمسئلة
 مصرحة في كتبهم متفقة عليها ان يجوز الصلوة في الثياب والوقت من شرط

صحة الصلوة وجوبها ولو تقديراً او المراد به ما يعبر وقتاً شرعية والعقل هو
 بعد قضاء قد تقدم الكلام في اوقات الصلوة وتحديد ها والمراد ههنا
 التنبيه على انه شرط لوجوبها كما انه شرط لصحتها وقد نطق بذلك الكتاب
 والسنة فما لم يرد خل اي وقت الصلوة ولو تقديراً كما يام الدجال من يسكن
 في ناحية القطبين ومن ضاهاهم من قد يوجد عند ههنا والليل

اربع وعشرين ساعة واما من كان عند همر النهار او الليل اقل من اربع و
 عشرين ساعة مما يكون به الغروب والطلوع فهو لا يصلون نحو اما تصلي
 فاذا كان النهار عند همر ثنتين وعشرين ساعة مثلا فتحتا ران يصلوا الظهر
 عند الزوال ثم يقدر ان لو وقت العصر بالقي اي فيكون نسبة ظل الشئ اليه في يومه ليساوي نسبة
 ظل مثله اليه في يومنا وبالعروب يدخل وقت المغرب ثم ان كان يغيب الشفق عند همر فالامر
 واضح في العشاء والصبح لانه اذا غاب الشفق فالغروب حاله يكون موجودا
 عند همر وان لم يغيب الشفق فيصلون العشاء بعد المغرب بفصل يقدر ان
 على نسبة تناسب ضيق الوقت لديهم وتعديل وتناسب نسبة الفرق بين
 المغرب والعشاء عندنا بالنسبة الى ايلنا والمختار عندنا ان من كان ليلاهم
 او نهارهم اربع وعشرين ساعة وكان ليلاهم او نهارهم زائد اعلى الاخر
 بحيث يعدل عن همر متعيب الشفق ولا يتميز عن الفجر فهو لا يصلون في حقهم
 التقدير بين المغرب والعشاء اذا صعب بل يصلون كيف تيسر مع التجري
 فان الدين ييسر ما جعل عليكم في الدين من حرج وقد تقدم ان النبي صلى
 عليه في المدينة وجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بلا سفر ومطر
 وقال الراوي لئلا يحرج امته بقى الكلام في البلاد التي لا تمتد فيها وقت المغرب
 الى ان تصلي العشاء والفجر بل تطلع الشمس بعد الغروب بزمان لا يمكن
 ان يصل فيه اكثر من ثلث ركعات فزعم البعض بعدم وجوب العشاء والفجر
 في تلك البلاد وكان ذلك في ارض تستعين التي يومها وليلتها سنة كاملة قالوا
 لا يجب هناك الا خمس صلوات في السنة وعندنا يجب ان يصل بالتقدير

استدل لا بجديت الدجال فصل الله على ذي الدين القيم الصراط المستقيم
من لدن خبير حكيم برؤف رحيم وقد رأيت منذ عهد بعيد لبعض
الناس كلاما في هذا المقام لا تذكرة الاذن وما ذكرته هو المختار لمطابقتها
الاثر اما الصوم في تلك البلاد التي لا يمتد فيها وقت المغرب فمعقوده
لمكان الحوج وقد قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر لا يجب
في ارض تسعين لعدم علة الوجوب وهو شهر رمضان وان يستقبل
الكعبة اى يستقبل عين الكعبة ان كان مشاهدا لها او في حكم المشاهد
وجوبا لا تعهم الصلوة المفروضة بدونه الا لضرورة او عذر كما سيأتي في
صلوة الخوف والا نافلة وسيأتي ذلك قريبا ان شاء الله تعالى لان من تمكن
من اليقين لا يعدل الى الظن والاحاديث متواترة بوجوب الاستقبال
قد نص على ذلك الكتاب العزيز وكون الاستقبال شرطا او فرضا هو من
الجمهور واختار بعضهم الوجوب وصحة الصلوة بدونه واختار من اجابنا
الشوكاني وتبعه السيد على عادته والحق ما قد منا ان من تعمل الصلوة
الى غير القبلة بلا عذر عدم الاعتداد بصلوته ولزم القضاء عليه لما قد منا
انفا من الكلام على ما يجعله بعضهم شرطا وقد عرفت ان مداس ذلك على ما
اصطلحوا عليه والافلا اصل ان الصلوة ما طابقت الامر والحل في الفساق وعدم
الاجزاء ما خالف ذلك وصادمه وكذلك ما نفى عنه فانه فساد والعمل
فاسد وما ذكره من حدود الشرط والممانع فمجرد اصطلاح ولو ورد عن
المعصوم فالواجب اعتباره ونحن لا ننكره وانما ننكر الحصر فيه وما ذكر

الشوكا في فلا تمتع الا الشريطية او الفرضية للصلاة بحيث لا تصح بدونه لان
 تلك واقعات ضرورية ولها احكام تخصها وايضا هؤلاء الذين صلوا في الظلمة
 قد ذكر في نفس الحديث انه عجزوا عن معرفة القبلة اجتهدا وعجزوا
 وهؤلاء لا شك ان صلواتهم كالأعلى حيا له انما كان للضرورة وكذا ان صلواتهم
 في يوم الغدير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غير القبلة لانهم صلوا
 الى البصرة التي ظنوها قبلتهم وذلك هو الواجب عليهم في تلك الصلاة فهذا
 الحديثان على ما فيهما من المقال لا يصلحان للنقض فاما لك هما عند معارضة
 الواحد به الصحاح المتواترة معنى ولا يصلحان لمعارضة نص الكتاب
 العزيز نعم فيهما دلالة على ربح مذهب من فرق في وجوب الاعداد بين بقاء
 الوقت وعدمه كما قال في النيل قلت والامر بالاستقبال في حديث المسئ
 صلواته حجة واضحة في ان الاستقبال في الصلاة لا بد منه ولا تجزئ الصلاة
 بدونه وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له مرات ارجع وصل فانك لم تصل فلما
 عجز واقسم له انه لا يحسن غير ما فعل قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم له
 ما اذا اتى به اجزأته صلواته اى ما لا بد له من الايمان بل ومالا تجزئ الصلاة
 الا به فيما يروى عنه ابو هريرة في حديث سياتي ان شاء الله فاذا اقميت الصلاة
 فاسيغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر الحديث فقولته ثم استقبل القبلة
 واضح في المراد لان تعليقه ذلك بقوله ارجع فصل فانك لم تصل هو في
 معنى قوله لا صلاة لمن لم يصل على الصفة التي عملتان ولذلك جعل الفقهاء
 معيارا للفروض الصلاة وسياق الكلام عليه في باب صفة الصلاة ان شاء الله

فليتأمل ومن كان خائفاً يصلي إلى أي جهة قد سر لانه معذور من سياقي
 الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى ومن تعذر عليه مشاهدة الكعبة
 استقبل الجهة بعد التقوى أي كالأعمى الذي لا يمكنه ان يتعسر عليه لمسها
 ولو بدليل والغائب عنها يتقوى الاستقبال إلى الكعبة ويكفيه التوجه إلى
 جهة لان ذلك هو المستطاع له ولقوله ما بين المشرق والمغرب قبلة
 راحة ابن ماجة والترمذي وصححه وفي المتن وقوله في حديث ابن ابي
 ولكن شرقوا وغربوا يعضد ذلك واطال في النيل على ذلك فان شئت
 فارجم اليه وقال الا تؤرم سألت الامام احمد بن حنبل عن معني الحديث
 فقال هذا في كل البلد ان الامكة عند البيت فانه ان زال عنه شيء او
 ان قل فقد ترك القبلة وقوله هذا في كل البلد ان يعنى بانهم يستقبلون
 الجهة ولو ظنا بعد الاجتهاد والتقوى ومن صلى في سفينة تحت الكعبة توجه
 حيث شاء لاستواء بعد الجهات بالنسبة لما بينه وبين الكعبة وكذا اذا
 كان في ارض تحت عين الكعبة سواء سواء او كان فوق الكعبة في الطيارق
 (بيلون) وقد يقال فيما اذا كان تحت الكعبة انه يتوجه الى احد القطبين
 لما وقع على طول الزمن من التسطيم في جانب القطبين فمن تحقق ذلك
 او ظنه صحيحاً فعليه ان يتوجه الى احدها اذ هما اقرب جهات الواصف
 تحت عين الكعبة ويلزم على المصلي التوجه الى اقرب الاقواس فيما بينه
 وبين الكعبة مثلاً من كان في الدكن (الجنوب) من الهند يتوجه الى المغرب
 لا الى المشرق وذلك لان المتوجه الى الكعبة شرقاً اذا كان في الدكن من الهند

يكون بعد القوس بينه وبين الكعبة ١٩٣ درجة تقريباً وذلك بعد اداء
 خمسة اضعاف المسافة بينه وبينها اذا توجه الى جهة المغرب تقريباً
 قالوا يجب في حق القادر ان يتوجه الى الكعبة المعظمة من اقرب جهاته
 حين ارادة الصلوة ولا تكلف العوام بمعرفة عين الكعبة ولا سمت القبلة
 بالاصطلاح والذات الرياضية والبراهين الهندسية لان نبينا صلعم
 قال نحن امة امية لا نكتب ولا نحسب ومن ههنا تدر ك نكتة جواز
 الصلوة مع ترك الاستقبال في نافذة السفر صلوة الخوف ونحوها وعليه يحمل
 قوله تعافياً تولوا فلو افترض وجه الله اى لما كانت المتوجه لا بد ان يصادف جهة
 الكعبة في اكثر البلاد الا انه قارة يكون توجه اليها من قوس قريب وقارة
 من قوس بعيد فاعتذر هذا الفرق ثلث معدوم ومن يصلي النافلة في
 السفر لتحقيق ذلك بالبرهان محل اشرو من تحرى القبلة وصلّى ثم علم
 انه اخطأ فلا تلزمه الاعادة وفقاً للشافى وحمد بن هب سعيد بن
 المسيب وعطاء والشعبي وغيرهم وعن الزهري ومالك وغيرهما
 تجب الاعادة في الوقت لا بعدة وعن الشافى يعيد اذا اتقن الخطاء
 مطلقاً وهو المختار عند اصحابه وظاهر السنة تودهن بن القولين و
 قياً سهرم على الحاكم الذى يجد النص بخلاف حكمه غير مسلم ولا صحيح
 لوجود الفارق باختلاف حقيقة المسألتين وما يترتب عليها وارجحها
 عبادة والاخرى اثبات قضية بولاية العابد يعمل لنفسه بظنه وذلك
 يقضى على غيره بحكمه وقد يتساهل في العبادات ما لا يغتفر في المعاملات

ولورجعنا في هذه المسئلة الى القياس لكان القياس الصحيح ان لا تعاد الصلوة
 بعد فعلها بالاجتهاد لان من اجتهد للقبلة وصله فقد اتى بما في وسعه و
 لا يكلف اكثر منه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها بوضحه جليا اذنه
 للخائف ان يصلي ابن ولي وجهه وكذا لك في نافلة السفر فالقياس على هذا
 اولى من القياس على حكم الحاكم الذي ينقض اذا خالف النص على انه
 قد ورد في المسئلة ما يجب الازعان والالتقياد له عن عبد الله بن عمر رضي
 قال بينا الناس بقباء في صلوة الصبح اذ جاءهم ات فقال ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة
 فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستدسوا الى الكعبة ومن ام
 قوما في ليلة مظلمة فتحرى القبلة وصل الى جهة وشجى من خلفه فصلى كل واحد
 منهم الى جهة غير الجهة التي صلى اليها الامام فمن لم يعلم ما صنع الامام حال
 الصلوة اجزأته وفاق الاحناف ومن علم فهو كمن تقدم عليه في الموقف
 وسياتي حكمه لما تقدمم ولان كل واحد منهم توجه الى القبلة في اعتقاده
 بعد التحري ولا يضرهم هذه المخالفة كمن صلوا اذن لك في جوف الكعبة والمخرج
 من حيث النظر عدم الفرق بين من علم بها في الصلوة وبين من علم بعدها
 خلافا للشافعية مطلقا والاحناف في التفريق لان جعلهم من صلى كذلك
 لكن صلى في جوف الكعبة يقتضي انه لا فرق ومن كان في سفينة تمتلئ وتخلك
 في الماء فيكفيه الاستقبال عند التحريم ثم يتم الصلوة ولا يبالى الى اي جانب
 تحوكت السفينة لانه معد ومروك ذلك حكم الريل اي المركب الدخاني الذي

يمشي على سكة الحديد فيجوز الصلوة فيه ولو حين الحركة وإذا نخل القيام
أو الركوع أو السجود فيصلي قاعدا ويومئ أيماء فأثله السر والحكمة في إيجاب
مطلق الاستقبال هو كون الإنسان ذا وجهة بصورته وهيكله كما ترى ذلك
ووجهته الباطنية أي قصده وحأنيته تابع غالباً لتوجهه الصور الظاهر
فلهذا كان من كمال الحكمة أن يومر أهل الملة الواحدة بالتوجه في عبادتهم
إلى وجهة واحدة ولما كان من الثابت المحسوس أن الله خلق الأشياء
مختلفة في حد ذاتها من حيث الطيب والخبيث والشرف والخصه والكمال
والنقص وذلك على حسب حكمته الدالة على كمال ربوبيته بخلقه المتقابلة
وكانت الكعبة المشرفة زادها شرفاً وتعظيماً أول بيت وضع للناس إلى غير
ذلك مما اختصت به من الفضائل والصفات والشمائل وكانت محل ميلاد
النبي صلعم وقبله إبراهيم وإسماعيل عليهما الصلوة والسلام وكانت عظيمتها
مركوزة في قلوب العرب وقلوبهم مشغوفة بحجها وكانوا يظنون أنها محل تجل
الرب ومركز نزول رحمته وهما أول من ظهر بهما هذا الدين فكان من كمال
الحكمة أن يومر أبا استقبال الكعبة المعظمة لتتحد جامعتهم كما اتحد دينهم
لئلا يكون اختلاف وجهتهم سبباً لاختلاف قلوبهم وبيت المقدس كذلك
كان معظاً وقبله للأنبياء الماضين وحيث صرف الله قلوب اليهود على الإسلام
فصاروا يعادون الإسلام لم يتبق فائدة في الاتحاد بوجهتهم ولذا جعلت
القبلة إلى الكعبة بعد أن صلى النبي صلعم إلى بيت المقدس ستة أو سبعة
عشر شهراً ولم يجعل الشمس قبلة وإن كانت أنوار أجسامها وأكبرها وأعظمها

حذر عن الوقوع في الشرك والتشبه بعباد الشمس والقبلة الواحدة و
 توحيد الارادة اسرار يضيق هن المقام عن استيفاءها وبسطها وقد دل لحاظ
 بجميع ذلك قوله تعالى لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات الآية قد وذلك و
 التامل فيها فان كل من بين شيئا من اسرار القبلة وتعيين الكعبة لهذه
 الامة فاما اخذ شيئا يسيرا ما دلت عليه هذه الآية الكريمة ومع هذا لم يميل
 قلوب اخص الخواص سدى بل راعاها بهن كالاية الكريمة ليس البر ان تولوا
 وجوهكم قبل المشرق والمغرب ويقولون ذلك المشرق والمغرب فاينما تولوا فثم
 وجه الله فسمي ربنا الحكيم العليم **باب حقيقة الصلوة** اي كيفيتها
 المشتملة على فرائض داخلية في ما هيتهما وتسمى ركنا ايضا او خارجتهما مقارنة
 لها وتسمى شرطا وعلى السان المتكدة وغير المتكدة ومن الاولى ما يجاوز بسجود
 السهو ومنها ومن الثانية ما تفوت بتركه وسياتي ذلك مفصلا ان شاء الله
 فاول فروعها النية وهي قصد العبادة المعنوية التي يريد التفرغ فيها وانما محلها
 القلب ولا يسن التلطف بها اذ لم يرد في ذلك نقل لا عن النبي صلى الله عليه وآله ولا اصحابه
 ولا تابعيه ولا عن احد من ائمة السلف ولو كان في ذلك خير لسبقونا اليه
 فما يفعله المقلدون من الاحناف والشوافع من قولهم حين قاموا الى الصلوة
 نويت ان اصلي صلوة كذا (مثلا فرض الظهر) اربع ركعات مقتدا بهذا العام
 مستقبل القبلة اداء الله تعالى وبعضهم يزيد قبل ذلك التعوذ وقرأة البسملة
 ثم يقول نويت احضار النية نويت ان اصلي وبعضهم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله
 التكبير فخر ينوي باللسان كل ذلك عادة متفرعة وخلة مبتدعة لا سنة مقبلة

ما سمعنا بها في الأمة السالفة ان هذا الاختلاق وقد قد منا ان كل بدعة
 في العبادات البدنية المحضة بدعة سيئة يجب الاحتراز عنها ولو فتحنا هذا
 الباب لسأل علينا الفتن موجاً موجاً اذ كل احد يجد في الصلوة اشياء
 من عند نفسه ويقول هذا احسن ليس به بأس وقد قال النبي صلى
 صلوا كما رأيتموني افعل فكل من زاد على صلوته او نقص فهو مخاطئ يخطف
 سواء كان خفياً او شافعيّاً او سنياً او شيعياً والاصل في اعتبار النية و
 افتراضها قوله انما الاعمال بالنيات الحديث وقد اجمع على افتراضها الائمة
 الاربعة وغيرهم من المجتهدين وهل يجوز تقديماً على التكبير قال ابو حنيفة
 واحمد يجوز تقديماً من يسير وقال مالك والشافعي يجب ان تكون مقارنة
 للتكبير لا قبله ولا بعده وقال القفال من ائمة الشافعية اذا قارنت النية
 ابتداء التكبير انعقدت الصلوة وقال النووي اما المتأخرون منهم المختار
 انه يكفي المقارنة العرفية العامة بحيث لا يعد غافلاً عن الصلوة اقتداءً
 بالاولين قلت هذا الاخير اسجح وهو المطابق لما قرره اصحابنا والله اعلم
 ثم الترخيم لفظاً وقد اتفق على فرضيتها الائمة الاربعة ومضى عن الزهرى انها
 سنة بالتكبير خلافاً للاحناف واستدلوا بان التكبير هو التعظيم لغة وهو
 حاصل باي لفظ دل عليه ولو كان بغير العربية كالله اجل واعظم والرحمن
 اكبر واجل اولاه الله اوله بزرگ ست وهو مدقوض لان التكبير
 يطلق ويراد به التعظيم ويطلق ويراد به قول القائل الله اكبر ودلالة على
 هذا الثاني دلالة عرفية شرعية وهي مقدمة على اللغوية لقوله تعزيرك

فكبر ولقوله في حديث المسوق صلواته اذا قمت الى الصلوة فكبر ولقوله ٤
 شحيمها التكبير واصر من ذلك قوله لا يقبل الله صلوة احدكم حتى يصنع
 الوضوء مواضعه فليستقبل القبلة ويقول الله اكبر وصلى الله عليه وسلم كان
 يفتتح صلواته كان وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي وهذا الحد يثيدل
 على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصلوة من الافعال
 والاقوال الا ما ثبت تركه عنه صلى الله عليه وسلم اياها او التخيير فيه ويؤكد الوجوب كونها
 بياناً لمحل قوله نعم اقيموا الصلوة وسيأتي ان شاء الله بيان ذلك ومن كان

يحسن التلفظ بالعربية لم يجزئه الا بها خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله ومن يجزئهم
 الى اى لغة شاء لان ذلك مستطاعه ويجب عليه التعلم وقد دل الشرع
 على وجوب التفقه فيما لا يد منه وما لا يثبت الواجب الا به فهو واجب ويجزى
 ذلك في كل واجب قولي واذا فوط في التعلم هل يجب عليه قضاء ما صلى
 بالترجمة مدة التفريط قال الشافعية نعم قالوا ويجب على المخوس تحريك
 لسانه على مخارج الحروف اذا امكنه ذلك ولا يبعد قولهم لان الميسور

لا يسقط بالمعسور وليس للامام رفع صوته به بحيث يسمعه المقتدون
 او بعضهم لا يتابع في ذلك فان كثروا فلا بأس بالبلغ (كما هو مرسومهم في
 الجماعات الكبيرة فيها ناس يبلغون تكبيرات الامام الى من وراءهم) وقد
 يستدل على ذلك بصلواته صلى الله عليه وسلم في مرضه بالي بكر والناس
 يقتدون بصلوة ابي بكر قال الشافعية وكن الاحناف واذا دوى برفع صوته
 الاسماء فقط او اطلق بطلت صلواته وقولهم مردوداً مرة صلى الله عليه وسلم

بالتسليم تن كبر الماسها الامام نعم ينبغي ان ينوى الذكر او الاسماع معه
 خروجاً من خلافهم ورفع يده بحيث يحاذى كفيه بمنكبيه واصحابهم
 اذنيه مقارناً للتكبير ولا يضرتاخير وتقدير يسير ورفع اليدين عند
 تكبيرة الاحرام جمع عليه بل قال داود وبعضهم بوجوبه وحده هو ذكرناه
 وقال الاحناف والشافعية وما ذكر صاحب الهداية عن الشافعية من ان
 الرفع عند هم الى المنكبين غير صحيح بل الموجود في كثيرهم هو ما ذكرناه كافي
 التحفة وغيرها ويضع اليمنى على اليسرى ثم يضعها على صدره ثم يحد يث
 وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع
 يده اليمنى على يده اليسرى على صدره اخوجه ابن خزيمة في صحيحه وصححه
 وقال الاحناف تحت السرقة واستندوا بما يروى عن علي عليه السلام من السنة
 وضع الاكف على الاكف تحت السرقة اخوجه احمد وابوداود وهو ضعيف غاية
 الضعف وهذه التحنية لا غاية لها فبعض الجهلة منهم تبلغ اصبعها الى الذكر
 وهو سوء ادب عياً ذاباً لله وقال بعضهم المقصود من الوضع لتستر الذكر
 وهو عجيب لانه كفى بالشوب ساتراً وقال الشافعية فوق السرقة واستندوا
 بحد يث وائل الذي ذكرناه وهو لا يدل على مرادهم وعن امامنا احمد بن
 حنبل روايتان كالمذهبين ورواية ثالثة انه يخبر بينهما قال الترمذي
 والكل واسموبه قال الاوزاعي وابن المنذر وشيخنا ابن تيمية لكنه قال
 على الصدر اولى وعن مالك روايتان احدهما انه يضع تحت صدره والثانية
 وهي المختارة عند اصحابه انه يرسلها ولا يضع احدها على الاخرى واليه

ذهبت الامامية والزيدية فمن جعل الامر سال من شعائر الوافض فقد
 اخطأ غير ان الاولى والاوفق بالسنة هو الوضع على الصدر بعد الفراغ
 من الاقامة وتسوية الصفوف ان كان اماما لمحمد بن النعمان بن بشير قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بصفوفنا اذا قمنا الى الصلوة فاذا استويينا
 كبر ومن طريق اخرى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بصفوفنا في
 الصفوف كما يقوم القدح حتى اذا ظن ان قد اخذنا ذلك وفقهنا اقبل
 ذات يوم بوجهه اذا ارجل منتبذ بصدرة فقال لتسبون صفوفكم ولينافرن
 بين وجوهكم اخوجه مسام والتومذي وصححه كذا في النيل ومن فروضها
 القيام في فرض للقادر غير المعذور رأى ولو في فرض صبي لقوله صلى
 لعمران بن الحصين وكانت به بواسير صل قائما فان لم تستطع فقاعد فان
 لم تستطع فعلى جنب رواه البخاري زاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا
 لا يكلف الله نفسا الا وسعها اما صلوة التغل فسيأتي واما غير القادر كما يرض
 والمعذور من كان في سفينة وخاف السقوط في البحر لطو وعذور ان او
 في الويل وخاف ان يسقط فتصيبه ثكابة فقد دل الحديث المتقدم على انه
 يعتاض عن القيام بالاستطاعة من فعود وغيرها مما ذكر في الحديث ولا يعمل
 عن مرتبة الى ما دونها الا عند عدم الاستطاعة كما هو صريح في الحديث
 ولا عبادة بندرة العذر وكثرة اذ لم يقيد ذلك صلى الله عليه وسلم خلافا للشافعية
 ووفقا للاحناف وليتناوط للقيام ان يكون بحيث يسمى قائما لغة وهو ان
 ينصب فقار ظهره فان وقف مخنبا او ما تلا بحيث لا يسمى قائما مع استطاعته

لم يكنه فان صلى كذلك لزمته الاعادة كما دل على ذلك حديث المسئى صلوته
 فان لم يطبق ذلك وصار ركوعاً اجزأه لانه اولى من القعود كما تقدم في الحديث
 ويلزمه ان يزيد في الانحناء لركوعه ولو امكنه القيام دون الركوع والسجود
 قام وفعلها بقدر امكانه اى يومى ايماء لهما ويجعل ايماء السجود اخفض
 من الركوع لان الميسور لا يسقط بالمعسور ولقوله صلعم اذا امر تكبر بامر
 فاتوامنه ما استطعت الحديث لا احفظ لفظه الاذن وان الحديث المار
 انقايده على جواز ذلك فتأمل وقيل اذا لم يقدر على الركوع والسجود فيصلي
 قاعدا ويومى ايماء ولم اجد لهذا ادليلا يعتمد عليه واذا صلى قاعدا فيكونه

الاقعاء الا اذا لم يستطع غيره وليس بعد التحويل دعاء الاستفتاح ثم
 التحوذ وليسهما اى لكل مصلى والمأموم يقرأ ذلك اذا كان موافقا فان شرع
 الامام في القراءة فلا يسن له ذلك بل يقرأ الفاتحة ثم ينصت وقال الشافعية
 يسن له ايضا اذا ادرك الامام في القيام ولم ينف فوات قراءة الفاتحة او بعضها
 وقوله صلعم لا تفعلوا الا بقراءة الكتاب يرد عليهم وقد ورد الافتتاح بأدعية
 كثيرة ايها فعل فقد احسن والتزام الاحناف سبحانه ان الله وبمحمد وعلم
 الالتفات الى ادعية اصم واخوى منه مما يقضى منه الجب ولو افتتح بدعاء
 غير ما ثور ولا مناقض للصلاة كفاة والاولى الما ثور منه اللهم يا عبد بيني
 وبين خطاياى كما يا عدت بين المشرق والمغرب اللهم تقنى من خطاياى
 كما يتقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلنى من خطاياى بالثلج و
 الماء والبرد اخرجه الجماعة الا الترمذى ومنه الله اكبر كبريا والحمد لله كثيرا

وسبحان الله بكرة واصيلا وقال الشافعية افضلها ما رواه على كرم الله وجهه
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة قال وسبحته وسبحته
للذي قطر السموات والارض حنيفا مسلما وانا من المسلمين
ونسلكي وعياني وعما في الله رب العالمين لا تشريك له وبذلك اسرت وانا من
المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت انت ربّي وانا عبدك لظلمت نفسي
واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني
لاحسن الاخلاق لا يهدي لاحسنها الا انت واصرف عني سيئها لا يصرف
عني سيئها الا انت تلييك سعدك والخبير بك في ديني والشريك فيك
انا بك واليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك ثم ذكر ادعية للركعة
الى اخر الحديث واقتصر بعضهم على بعضها الى قوله وانا من المسلمين اخرجه
احمد ومسلم والترمذي وصححه فان شئنا في التعمود او في القراءة قبله فاتاه
ولم يقرأه لما ورد من رواية ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما التعمود
فقد قال نعم فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشياطين الرجيم وكذا
ابن سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلوة استغفم ثم
يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه
رواه احمد والترمذي وقد روي التعمود بالفاظ كلها متقاربة وكلها معاذ خير
فبايها تعوذ كفاه وهل يتعوذ في كل ركعة قبل كل قراءة قول الخدري وارض في
فعلة ذلك في اول ركعة لكنه لم يأن ما يدل على منع الاثنيان في كل ركعة وعموم
الاية يدل على مشروعية ذلك قبل كل قراءة فافظاهل استحبابه في كل ركعة

كما هو من هب العطاء والحسن وابراهيم وسراج من اصحابنا الشوكاذن الاقتصار
 عليه في الاولى والله اعلم ومنها القراءة وتتعين الفاتحة لكل ركعة اما مطلق القراءة
 فقد اتفق الامة الاسرعية على فرضيتها في صلوة الامام والمنفرد في ركعتي الفجر
 وفي الركعتين الاوليين من غيرهما قال في رحمة الامة واختلفوا فيما عد ذلك
 فقال الشافعي واحمد يجب في كل ركعة من الصلوات الخمس وقال ابو حنيفة
 لا يجب القراءة الا في الاوليين قلت وكلام الهداية ظاهر في انها فرض في كل ركعة
 وليس الخلاف الا في تعيين الفاتحة وسياتي الكلام عليه ثم قال وعن مالك
 امر اتيان احد هاهنا هب الشافعي واحمد والاخرى انه ان ترك القراءة في
 في ركعة واحدة من صلواته سجد للسجدة واجزأته صلواته الا الصبر فانه
 ان ترك القراءة في احد ركعتيها استأنف الصلوة وما ذكرنا في المتن نعم القارئ
 والنوافل فوجب قراءة الفاتحة في كل ركعة من السنن والنوافل الرباعية اما
 السورة فسنة كما سياتي اما المأموم فقال ابو حنيفة لا يجب عليه القراءة سواء
 يقرأ أم يخاف بل لا تسن له بحال وكذلك قال مالك واحمد لكن كره مالك
 قرائته فيما يخافه الامام وان لم يسمع قرائته واستحب احمد ان يقرأ فيما خاف فيه
 الامام والمعتدل عند اصحابنا والشافعي افتراض القراءة على المأموم مطلقا يقرأ
 الامام ام اسر في كل ركعة وعن الاصم والحسن بن صالح ان القراءة تسنة واختلفوا
 في تعيين قراءة الفاتحة فيما ذكر فقال الشافعي ومالك واحمد في المشهور عنه
 تتعين وهو المعتدل عند اصحابنا وقال الاحناف ان قراءتها الفاتحة اثم واجزأته
 صلواته وقال ابو حنيفة اقل ما يجزيه آية ولو قصيدة ولو بالفارسية فيكفي عند

مثل مملها ممتان او توجته وباع نسياء كما حكي القفال من الشافعية و
 على هذا القول يجوز بعض الاحناف ان يقرأ آية هي كلمة ولكن الآية هي حرف
 واحد فحوص اوق او ن لانها آيات عند بعض القراء وكان رجل من اهل الحنفية
 يصلي فاذا قام ما توقف حتى قد س ما يقرأ آية واحدة ان سركم فسأله رجل اى شئ
 تقرأ وانت قائم قال اقول ساق ثم اسركم فالسبين اشارة الى سبحانه اللهم
 والالف الى الفاتحة والقاف الى سورة الاخلاص وقال محمد بن ابي يوسف قل ذلك
 ثلاث آيات فصار اواية طويلة واستدلوا على ذلك بقوله تعزوا قراوا ما تيسر
 من القرآن قالوا لان الزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز لكنه يوجب العمل
 فقلنا يوجبهما اى فالواجب عندهم هو ما ثبت بالسنة والفرض ما ثبت
 بالقرآن وتزك الواجب انهم والعبادة يجوز ان يخلاف الفرض وهذا تفريق
 بين احكام الشرع بلا دليل فانه لا يجوز التفريق بين الله ورسوله صلعم
 والكل له نعلمه الا بتوسط صلعم واحكام الشرع كلها من عند الله والله يقول
 ولو تقول علينا بعض الاقاويل الآية وقال وما ينطق عن الهوى وقال
 ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله الآية ونقل
 الزاما كيف زدتم على كتاب الله ان تبتغوا باموالكم وقد ستم المهور بعشرة دراهم
 فصاعد ابرواية ضعيفة منكورة بل موضوعة وكيف زدتم على كتاب الله والساقي
 والسايرة فاقطعوا ايديهم ابرواية ضعيفة منكورة لا قطع في اقل من عشرة
 دراهم وكيف زدتم على كتاب الله للرجال نصيب مما تولوا والوالدان والاقربون
 ويوصيكم الله في اولادكم للذكور مثل حظ الانثيين وقلتم ان الانبياء لا يورثون

واستند للتمتع على ذلك بخبر الواحد ونظائرهما كثيرة لو بينا كلها طال الكتاب
 فأن قيل ان القرآن متواتر بالأسانيد المعتبرة فتبوتة يقيني بخلاف أحاد
 السنة قلنا ان الأحاد بالنسبة الى حال من بلغته قد تنقيد اليقين أيضاً
 ولو استزينا في ثبوت حديث منها لم يجوز لنا ان نثبت به على الأمة حكماً ولو ندبنا
 فضلاً عن الإيجاب وإيضاً استحباب بقاء الحكم وعمومه إنما هو ظني فرفع
 هذا الظن لم يجوز بالسنّة حتى لو سلمنا ان احاديث الاحاد المعتبرة ظن
 وقد مر البحث في ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتاب وإيضاً استدلالهم
 بهذه الآية لا يستقيم اذ فيه افتراض ما تيسر من القرآن وذلك مختلف
 باختلاف الأشخاص فمن الناس من يتيسر عليه قراءة ربع القرآن أو ثمنه
 فيلزم افتراض هذا القدر عليهم وإيضاً استدلالهم بالآية على محل
 النزاع هو صرف دلالة عن المراد منها ووضع لها في غيره وضعها وغاية
 ما يمكن ان يقال ان ظن المجتهد اداة الى ما قال فهل يسوغ رمي السانن
 الصحيحة وما تواتر من عمله صلح وعمل اصحابه بمثل هذا الظن و
 الاجتهاد وإيضاً ح ذلك ان الله فرض على رسوله صلحاً اول ما فرض قيام
 الليل أي معظه بأن يزيد على نصفه واكتفى منه بقيام نصفه وانقص
 منه قليل أي لم يكلفه التقدير اليقيني لان ذلك يقتضي كثير مشقة و
 لو يكن حين ذاك ساعات فامتثل صلحاً امر به وقام هو واصحابه كل ليلة
 حوالاً كاملاً وقليل اقل وقيل أكثر حتى ومرت اقد امهم وسوقهم ثم خفف الله
 عنهم ولنهم وجوب قيام الليل بقوله تعالى في هذه السورة ان ربك يعلم ان تقوم

ادنى من تلقى الليل ونصف وثلاثة وطائفة من الذين معك والله يقدر
 الليل والنهار علم ان لن تحصىه فتأب عليكم الآية وما يدل على نسخ قوله
 ومن الليل فتجيد به فاقلة ذلك عسى ان يبعثك ربك مقام محمود او قد كنت
 الاحاديث المتواترة معنى وحكما على نسخ وجوب قيام الليل فان الله تعالى
 اقالهم عن الحرج وعفاه عنهم ما اوجبه والتزموه من قيام الليل هو المراد
 من قوله فتأب عليكم وما يزيد ذلك ببيان امره بالتهجد نافلة والنافلة غير
 الواجبة ثم حسن له ذلك بما يبعث همة بغاية النشاط والسرور باجعل
 هذا التهجد من اسباب ما قد رة له يوم القيمة من المقام المحمود وهو خاص
 له صلعم والسبب تابع لسببه فلا تدخل الامة في هذا الخطاب بالقصد
 الاول فاستجاب التهجد للامة انما هو من باب الناسى به صلعم واطلق
 على صلاة الليل القيام لانه معظمها واشققها وذكره تلاوة القرآن فاذا خفف
 عنهم التلاوة فقد خفف عنهم القيام وعلى ذلك فالقاء في قوله تعالى اقرأوا
 ما تنيسر من القرآن للتفريع والتعقيب وابقاء لقيام الليل وصلاة على النبي
 والاستحباب بعد الافتراض والامحباب والمراد بما تنيسر من القرآن ما سهل
 عليهم من صلاة الليل والالزمن ان تكون صلاة الليل مطلقا غير مشروعة
 ولا مستحبة وهذا لا يقوله الاحناف فتعين ان المراد بالقرأة في هذه الآية
 هي الصلاة والامر للنسب يدل ليل الاحاديث الواردة لعدم وجوب قيام الليل
 واللفظ لا يدل على حقيقته ومجازة معا كما تقر في الامم والاصناف فغلطوا
 في تفسير المراد بالقرأة كما عرفت وغلطوا ايضا في تعيين المقدار الذي يجزى

ويكتفى به لأنه على تسليم قولهم ان المراد بقراءة ما تيسر من القرآن هي قراءة القرآن في القيام في الصلوة يكون تقديرهم ما ذكره غلطاً بينا لان ما تيسر من القرآن هو معظم صلوة الليل الباقية عليهم نفلاً واستحباً بافلا ويجوز حمل القراءة المتيسرة على آية قصيرة ككلمة او حرف كما هو مذهب الامام ابي حنيفة ولا على آية طويلة او ثلاث آيات قصار كما هو قول محمد بن ابي يوسف لان ذلك يخالف للعدل في اخذ معاني القرآن مما دل عليه سياقه وفحوى خطابه اما استدلالهم بقوله نعم فاقرأوا ما تيسر من القرآن على القراءة في قيام المكتوبة فهم يخالف المنطوق الآية ودلالة سياقها لما عرفت من انها في صلوة الليل وجوباً ثم استحباباً ونفلاً واذا كان قراءة ما تيسر من القرآن يروا به هنا صلوة الليل فهو محذور ارادة المتكلم فلا يجوز لنا حملها على غير ما ارادة وان كان حقيقة وان كان يراد به القراءة في صلوة الليل فقد عرفت ما تقدم انه لا يطلق الجزء على الكل الا مزية تختص به ككونه اهمها ومعظمها وعليه فلا يعقل تحديده بما حذوه من آية قصيرة او طويلة وعندنا لا يصح ان يقال ان قيامكم معظم الليل شاق فاكتفوا عن بقراءة آية هي كلمة او حرف ان هذا لما يجمل عن كلام الله وايضاً العطف في قوله نعم فاقرأوا ما تيسر منه واقبوا الصلوة يقتضي المغاورة ويعين المواد بقراءة ما تيسر منه هي صلوة الليل المستحبة وعليه فالتقدير صلوا ما تيسر من صلوة الليل واقبوا الصلوة المكتوبة وهذا ظاهر لا غبار عليه ومن راعى غير ذلك فكلامه لا يخلو عن تكلف وعدول عن الظاهر نقول ايضاً لا خلاف عندكم ان المصلحة اذا شرع في قراءة آية تعينت عليه ووجب عليه اتمامها

وكانت هي الفرض المعين عليه قراتها دون ما سواها من القرآن وانما كانت هي
 فرضه بتعيينه وشرعه فيها وذلك من عجيب تناقضكم فهذا وسعكم ان تقولوا
 بتعيين اقتراض قواة الفاتحة لتعيين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك
 وسلم من التناقض والجوأة على مخالفة السان الصحيحة اللهم سلام
 واستدلوا ايضا على عدم تعيين الفاتحة بما في حديث المسعى صلواته بلفظ ثم
 اقروا ما تيسر محل من القرآن والجواب انه قد ورد في هذا الحديث نفسه ايضا
 بلفظ ثم اقروا بام القرآن فقوله ما تيسر يحمل مابين او مطلق مقيد او مبهم مفسر
 بذلك لكون الفاتحة هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها من قراته صلعم لها في كل
 صلوة اولعل ذلك في حق من عجز عن الفاتحة وكان يحفظ غيرها من القرآن
 كما جاء في بعض روايات هذا الحديث ايضا عند العجز عن قواة القرآن بلفظ
 فان كان معك قرآن والا فاحمد لله وكبره وهله وقيل ان المراد بما تيسر ما زاد
 على الفاتحة جمعا بين الادلة لان حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة
 قال في النيل وهذا الكلام انما يحتاج اليه على القول بان حديث المسعى صلعم
 يصرف ما ورد في غيره من الادلة المقتضية للفرضية واما على القول بانه
 يؤخذ بالزائد فالزائد فلا اشكال في تحتمل المصير الى القول بالفرضية بل القول
 بالشروطية لما عرفت انتهى واذا عرفت ان الآية لا تدل ولا تتعين في محل النزاع
 وان حديث المسعى صلواته لا يجب ان تحصر فروض الصلوة وواجبا نفاه فيه
 ولا تلغى به الزيادات اذا وجدت في غيره من الاحاديث المحتبرة فلنا في تعيين
 الفاتحة واقتراضها واشتراطها في الصلوة حديث عبادة بن الصامت ان النبي صلعم

قال لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب قال في المنتقى رواه الجماعة وفي لفظ
 لا يقوى صلوة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه الدارقطني وقال سنده صحيح
 وقد رويت احاديث متعددة صحاح بمعناه وفي النيل زاد فيه مسلم وابوداؤد
 وابن حبان لفظ فصاعد الكن قال ابن حبان تفرد به معمر عن الزهري واعلمها
 البخاري في جزء القراءة والحدِيث معروف من طرق اكثرها صحاح ولم ينقل
 عن النبي صلعم ولا عن احد من اصحابه ولا من بعدهم من يوثق به ترك
 قراءة الفاتحة حتى ولا عن احد من المخالفين في تعيينها بالاشارة ان ذلك عمل
 بمجموع عليه يابن الامة وهن العمل هو مبين بالصلوة التي امر الله بها في كتابه
 قالت امرتك لقراءة الفاتحة الفادر على قرأته هو تارك لما امر الله به وهو لا يدرى
 صلعم في بيان كتابه ولو كان يجوز انكتفاء بقراءة آية قل هبنا يا ربنا
 لو وجد فيه نقل او عمل عن اصعبهم صلعم او عن احد من اصحابه لم يثبت لا فهو
 راي منكرو قد عرفت ما فيه ويقال للاحناف انهم يستدلون بهم بيت المسئ
 صلوة على عدم افتراض الفاتحة ثم تركونه في افتراض التمديل فتأخذون
 متى شئتم وتتركون متى شئتم وهل هذا الا شئ عجاب وفيما زاد خلاف اى
 اختلفوا هل يجب قراءة شئ من القرآن زيادة على الفاتحة فقال بعض
 اصحابنا يلزم ذلك وعزاه في النيل الى جمع من العلماء وكلامه يشعر
 بترجم ذلك والسق عندنا خلافه وانه لا يقوى في القيام من القراءة غير الفاتحة
 وقد عرفت ضعف الزيادة المذكورة ويمكن ان يقال المراد بقوله فصاعد
 على تسليم ثبوته دفع توهم حصر الحكم كما قال الحافظ وقد سبق الى هذا المعنى

البخاري في جزء القراءة فقال ان قوله فصاعدا نظير قوله لا تقطع اليدين في
 ربع دينار فصاعدا او يحل ذلك على الندب والاستحياب جمعا للاحادِيث
 انتهى ملخصا من النيل وفيه وقد عورضت هذه الاحاديث اى احاديث
 الزيادة على الفاتحة بما في البخاري ومسلم وغيرهما عن ابى هريرة رضي قال
 في كل صلاة يقرأ فيها اسمعنا رسول الله صلعم اسمعنا كرموا اخفينا عنا اخفينا
 عنكم وان لم تزد على ام القرآن اجزأت وان زدت فهو خير ثم قال وقد اخبر
 ابو عوانة هذا الحديث كراهية الشيخين الا انه زاد في اخره وسمعه يقول
 لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وذكر ان الحافظ رحمه الله رفع الكل استشكل ذلك
 بالنسبة الى جميع الحديث انتهى ملخصا قلت واذا اصر رحمه الله ما اخرج ابو عوانة
 من قوله وسمعت اى النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة الا بفاتحة
 الكتاب وبعده وان زدت فهو خير فلا ريب ان ذلك صريح في عدم لزوم
 ما زاد على الفاتحة واين من ذلك واصح واولى منه واصح منه صلى الله
 عليه وسلم له من القراءة خلفه الايام القرآن وسياتي ذلك ولو كان ثم
 غيرها من القراءة شرضا لاستثناة معها وجبت كما تعين انه لا يرد
 غيب الفاتحة وان استحب وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها وفي تحب الجهر
 بها خلاف والراحم عدم الجهر اقول قد اختلف العلماء في ان الآية هل هي
 آية من كل سورة في اولها ام لا بعد اتفاقهم على انها آية من القرآن في سورة
 الفيل قال في النيل وقد اختلفوا هل هي آية من الآية فقط او من كل
 سورة او ليست يا آية فذهب ابن عباس وابن عمر ابن الزبير وطائفة وعطاء

ومكحول وابن المبارك وطائفة الى انها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير
براءة وحكى عن احمد واسحق وابي عبيد وجماعة من اهل الكوفة ومكة وأكثر
العراقيين وحكاة الخطابي عن ابى هريرة وسعيد بن جبيرة ورواه البيهقي
في الخلافات باسنادة عن علي بن ابى طالب رضي الله عنه وسفيان الثوري
وحكاة في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب انها آية من الفاتحة
فقط وحكى عن الاوزاعي ومالك وابي حنيفة وداود وهوراية عن احمد
انها ليست بأية من الفاتحة ولا من سائر السور في ادائها وقال ابو بكر
الرازي وغيره من الحنفية هي آية بين كل سورتين غير الانفال وبراءة
وليس من السور بل هي قرآن مستقل كسورة قصيدة وحكى هذا عن
داود واصحابه وهوراية عن احمد واعلم ان الامة قد اجمعت ان لا يكفر
من اثبتها ولا من نفاها باختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفى حراف جمعاء عليه
وان ثبت ما لم يقل به احد فانه يكفر بالاجماع انتهى فتأمل هذا الاخير والحق
ان لا مزية فيه لدنيا كونها آية من الفاتحة ومن اول كل سورة غير سورة
براءة قد علم علماء قطعياً ثبوتها خطأ في المصحف القديم في اول كل سورة
الابراءة تتفق القراء السبعة على قرأتها في اول كل سورة حين
يقرؤها ابتداء وفي حالة الوصل بين اول سورة واخر سورة قبلها
ومروى عن اكثرهم انها ومن لم يقرأها في هذه الحالة فعدم قرأته
لا يكون دليلاً قاطعاً على انها ليست من السورة لاحتمال ان يكون نزلها
لأنها مشتركة بين جميع اسور الابراءة وان ذلك مما اختلفت فيه

القرأة في حالة الوصل رحمة بهذه الأمة وعليه تكون حالة الوصل مما يجوز
فيه الامران اعني قرأتها وتركها لكل ما اختلف فيه القراء وهذا الوجه احسن
ما يقال في الجواب عن اليراد بل هو المتعين وان كان لم يصرح به احد قبلي
اي لم اقف عليه لاحد والله اعلم وبما ذكرته يدحض التشكيك في قوائدها
قراءة اما ما استدل به المانعون النفاة لقراءتها في كل سورة من الاحاديث التي
لم يصرح بالجهر بقراءتها في الصلوة او بعدّها من بعض آيات السور فذلك
لا يدل على انها ليست بآية من كل سورة اما عدم الجهر فظاهر اما عدم
التصريح بعدّها آية من سورة الملك فيظهر جوابه مما تقدم على ان الحديث
من الاحاد المختلف في صحته فهو لا يصلح لمعارضته ما قد مناه من الاجماع
على ثبوتها خطأ وقراءة على انها معارضة يا حاديت اثباتها في القراءة صريحا
كما في الصحيحين عن قتادة قال سئل انس رضي الله عنه كيف كان قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال
كانت مد انشقر اُبسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الله ويمد الرحمن ويمد
بالرحيم وعن امرسلة رضي الله عنه عن احمد وابي داود نحوه مع زيادة بيان ان ذلك
في قراءة الفاتحة وقد قال صلعم انزلت على سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
انا اعطيناك الكوثر الى آخر السورة ثم اراه احمد ومسلم والنسائي وعن ابن عباس
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه بسم الله
الرحمن الرحيم ثم اراه ابو داود والحاكم وصححه على شرطهما وقال فيه الذهبي
اما هذا فتايت وقال الهيثمي رواه البزار ايضا باسنادين رجال احدهما وبدا
وذلك وعدم تعين ما استدل به الناقلون على النفي ثبت لدينا يقينا ان البسملة

عنه
قلت والاولى
قراءتها وعليه
من حفظها
من احكامها
حيث يقرأونها
ساقى اول كل
سورة اذا كانوا
في الصلوة ٢٢ منه

آية من الفاتحة كما هي آية من أول كل سورة غير البراءة وإنما اطلنا هنا بعض
 الاطالة لما في ذلك من كثرة الاختلاف الذي ربما افضى بالناظر الى الحيرة ولو اهتد
 الباحثون الى ما ذكرناه انفاً من الجواب عن شبهة اختلاف القراء في تلاوتها عند
 وصل أول سورة يا خوماً قبلها لما وقع والله اعلم هذا الاختلاف - أما مسألة
 استحباب الجهر والاسرار بها قالوا حديث متجاذبة ومتعارضة فيها وعمدة من
 قال بالاسرار هو ما روى عن انس والرواية قد اختلفت الفاظها عن فتارة
 يروى عنه انه قال لم اسمع احداً منهم يجهر وقارة لا يجهر ولم يكونوا ^{يستفتون}
 بيسم الله الرحمن الرحيم وقارة لم يكونوا يذكرون وقارة كانوا يسرون الخ هذه
 الروايات عن انس تدل على ان الاسرار بالبسملة هو النسبة لكن يضعف ذلك
 ما رواه ابو سلمة قال سألت انس بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتي بالحمد
 لله رب العالمين او بيسم الله الرحمن الرحيم فقال انك سألتني عن شئ ما احفظ
 وما سألتني عنه احد قبلك الحديث اخبرنا الدارقطني وقال هذا صحيح السناد
 كذا في النيل فاذا كان هذا حال الراوي فلا يبعد لو قد منا احاديث الجهر سيما
 وقد روى عن انس نفسه ما يدل على الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
 كما في الصحيح وقد تقدم انفاً فلا تغفل وروى الشافعي باسناده عن انس
 ايضاً قال صلى معاوية بالناس بالمدينة صلوة جهراً فيها بالقرأة فلم يقرأ بسم الله
 الرحمن الرحيم ولم يكبر في الخفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والانصار
 يا معاوية نقصت الصلوة اين بسم الله الرحمن الرحيم واين التكبير اذا ^{خففت}
 ورفعت فكان اذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر واخبر

الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم وقد رويت احاديث مرفوعة
تدل على الجهر بالبسملة في الصلوة وقد اختلف في صحة بعضها ولا شك في
ان مجموعها صالح لا يحتاج فلا يبعد تقديمها على ما روي عن النس في عدم
الجهر لان المثبت مقدم على النافي لا سيما وقد اعترف النس بعد محفظه
لذلك وثبت الجهر عند المهاجرين والانصار مقدم عليه وروايتهم
اعتراف بذلك ايضاً فرواية الجهر عنه مقدمة على غيرها لما عرفت كذا قيل
وفيه ان النس لم يحفظ عدم الجهر ولا حفظ الجهر ما روي عنه في الصحيح ليس
فيه لفظ في الصلوة والاحاديث الباقية التي استدل بها على الجهر كلها ضعاف
لا تقوم بها الحجة قال في النيل وقد جمع القرطبي بما حاصله ان المشركين كانوا
يحضرون المسجد فاذا قرأ رسول الله صلعم قالوا انه يذکر رحمن الائمة يعنون
مسيحاً قام ان يخاف ببسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تجهر بصلواتك
ولا تخافت بها قال الحكيم الترمذي فبقى ذلك الى يومنا هذا على ذلك الرسم و
ان زالت العلة وقد روي هذا الحديث الطبراني في الكبير والاوسط عن عبيد
ابن جبير قال كان رسول الله صلعم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وكان
المشركون يهزأون بمكاء وتصديعة ويقولون نحن يذکر الله الائمة وكان مسيلاً
الكناب يسمى رحمان فانزل الله ولا تجهر بصلواتك فتسمم المشركين فيهمزأوا بك
ولا تخافت عن اصحابك فلا تسمعهم اذ ابن جبير عن ابن عباس في ذكر النيسابوري
في التيسير هذا جمع حسن ان صح ان هذا كان السبب في ترك الجهر وقد قال
في مجمع الزوائد ان رجاله موثقون قال الزيلعي الحنفى هناك في اسرار البسملة

احاديث منها حديث عبد الله بن مغفل حسنه الترمذي ومنها حديث
 عائشة رضي الله عنها ومنها حديث ابي سعيد بن المولى اخو جده البخاري و
 منها حديث ابي هريرة حسنه الترمذي وصححه الحاكم وابن حبان ومنها
 حديث النسائي الذي ذكرنا في حديث النسائي الذي ذكرناه الجهر ليس فيه
 قوله في الصلوة فلا حجة تقيه وامام ابي الشافعي من حديث معاوية
 بن ابي عمار على ابن خيثمة ضعفه النسائي وابن معين والدارقطني وابن المديني
 مع اضطراب في اسناده فلا تقوم به الحجة ثم ذكر كلاما طويلا قال شيخنا
 ابن القيم في الهدى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم
 تارة ويخفيها اكثر مما يجهر بها ولا ريب انه لم يكن يجهر بها دائما فحصل ما ذكرناه
 انه سيات عندنا مما فعل من تكهرا واسرار واسرار راجح واكثر ولا تسقط
 عن المأموم ولو مسبقا قد تقدم ذكر اختلاف العلماء في افتراض قراءة
 الفاتحة في حق الامام والمنفرد اما المؤتمرون فقال ابو حنيفة لا تجب سوا تكهرا
 الامام او خافت بل لا تنس له القراءة خلف الامام بحال وقال مالك واحد
 لا يقرأ اذا جهر الامام استدلال المسقطون بقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا
 له وتصفوا الآية ويقولون واذا قرأوا فأنصتوا وقوله تعالى فاستمعوا له
 انما فقال رجل نعم يا رسول الله قال فاني اقول ما لي انا زعم القرآن قال
 فانتبه الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يجهر فيه من الصلوات
 بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ابوداود والنسائي و
 الترمذي وقال حديث حسن اما حديث من كان له امام فقرأ الامام بالقراءة

فهو ضعيف الاستناد ومع ذلك فالصحيح انه مرسل واستدلوا ايضا بقوله
لما قرأ خلفه بعضهم بسبح اسم ربك الاعلى ايكمر قراوا ايكمر القاري فقال الرجل
انا فقال لقد ظننت ان بعضكم خالفنيها وهو متفق عليه واقول ان من اقترض
القرأة على الامام والمنقرد بقوله نعم فاقرأوا اما تيسر من القرآن لا يمكنه التقريب
في ايها على الامام دون المؤتم لان قوله نعم فاقرأوا اما تيسر امر لكل مكلف
فهو عام وذلك على ما يقتضيه مذهبه من كقوله نعم اقيموا الصلوة فانت عام
بأن اتفاق ولا فرق بين الامرين ولا يجوز له تخصيص الآية بخبر واحد مرسل ضعيف
وهو قوله من كان له امام فقرأة الامام له قراءة لان التخصيص عند زيادة
والزيادة لنسخ ثم قوله نعم واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا الآية عام بالنسبة
الى المأمورين والمأمور به فلا فرق من حيث دلالتها بين امام ومؤتم ولا بين
منقرد وعاكف يتلو في ناحية المسجد واذا تعارض عموم الآيةين فاما ان يضرب
بعض القرآن ببعض حيث لا دليل على النسبة واما ان يجمع بينهما اذا امكن و
لا شك ان الواجب الجمع مرما امكن وهوان نقول هذا ان الاستماع واجب لكن
دلالة قوله نعم وانصتوا على قارئ القرأة المفروضة في الصلوة اتما هي على سبيل
العموم فلا يعارض صريح قوله نعم في الآية الاخرى فاقرأوا اما تيسر من القرآن
اذا نصبت هذه دليلا لا فتراض القرأة في الصلوة كما هو مذهب الاحناف
ولا تعارض منصوص الاحاديث الصحاح كما هو مذهب اصحابنا اهل الحديث
بناء على ذلك فالقرأة فرض في القيام على كل مصلى بالقرآن والسنة فيمنص
ذلك من الامر بالانصات في الآية الاخرى وليستعم فيما سوى ذلك من القرأة

كالسورة وما زاد على الفاتحة وهذا اجمع حسن لو وجد اذا فاعلية وما ذكره
 من قوله وما زاد على الفاتحة فافضلوا فذلك هو مخبر على ما حملت الآية عليه اما ذكره
 من منعه القراءة معه فاما ورد ذلك في قراءة السورة كما دل على ذلك لفظ الحديث
 صريحاً وقوله ما لي انا زعم القرآن وقوله في الحديث الاخر فتقلت عليها القراءة ما يؤيد
 ان ذلك في غير الفاتحة اذ يبعد من عامة الناس ان تختلط عليه قراءة الفاتحة
 فضلاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع ذلك فليس اخذ بها بأولى
 مما هو اصح منها واصح كحديث عباد بن عبد الله قال صلى الله عليه وسلم
 الصبح فتقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني اراكم تقرؤون وراء امامكم قال
 قلنا يا رسول الله اي والله قال لا تفعلوا الا بامر القرآن فانه لا صلوة لمن يقرأها
 وراءه ابوداود والنسائي وفي لفظ فلا تقرؤا بشئ من القرآن اذا هربت به الا
 بامر القرآن رواه ابوداود والنسائي والد اسقطي وقال رجاله كلهم ثقات
 ومن ذلك كله يعلم ان علمهم كان ان المؤمنين يقرأون بامر القرآن وغيرها
 مما يقرأه الامام فاقروا عليها وامروا بالانصات فيما سواها وعليه يحمل حديث
 من كان له امام فقرأه الا ما مله قراءة عني بها قراءة السورة بعد الفاتحة
 واذا تأملت فيما ذكرنا علمت ان احاديث الامر بقراءة فاتحة الكتاب للامام
 والمؤتمرون غير معارضة في الحقيقة بشئ لا بقرآن ولا بحديث وان ما اختاره
 بعض اهل عصرنا من ترك قراءة الفاتحة للمؤتمرون في الصلوة الجهرية مع الدعاء
 بانه من اهل الحديث مرجوح اما المسبوق وهو من لم يدرك مع الامام
 من قيامه ما يكفي لقراءة الفاتحة بحسب القراءة المعتدلة ومن ادركه في الركوع

فعن الشافعية سقوط القراءة عنه مع الاعتدال بركعته وأما غير الشافعية
 من أهل المذاهب فقد مناعهم سقوط القراءة عن المؤتمراً مطلقاً وكلهم
 قائلون يحرم قائماً ثم يهوى ليدرك الإمام في ركوعه وهل يسقط عنه القيام
 والفاضة أم لا بد من قيام بعد التخيير بقدر الطمأنينة والمعروف عنهم
 الاعتدال له بتلك الركعة وإن فاتته القيام والقراءة وهذا كما تراه مخالف
 لما تقدم من الأحاديث المصرحة بإفراض القيام والقراءة وإن من أهل
 بشي من ذلك تلزمه الإعادة كما في حديث المسعى صلواته وقد صح حديث
 ما أدركته فصلوا وما فاتكم فاتموا أي فيفرض أن يأتي بما فاتته من الفروض
 والشرط ويندب أن يأتي بما فاتته من السنين المستحبات إذا أمكن في هذا
 الأخير بلا تقييد لصورة الصلوة وهياتها أما قولهم إنه يكبر قائماً ثم يركع
 ليصير مدر كالموقف فهو زيادة مخالفة لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومعصية أخرى لأمره صلعم إن المقتدرى يدخل في الصلوة على الحال التي
 يجد الإمام عليها وإن يتدرك ما فاتته بعد صلوة الإمام وهو قد خالفوا
 النبي صلعم في حالة الدخول في الصلوة وعصوا أمره بترك ما فات
 وما يزيد حيرة أنهم اسقطوا عن القيام والقراءة ولم يسقطوا تكبيرة الإحرام
 مع كون الكل سواء في الفرضية وإذا ساء لهم هذا القدر من المخالفة في
 الدخول فلم يقولوا بأنه يكبر ويقوم ويقرباً الجملة ثم يشترك مع الإمام في
 السجدة الأولى أو الثانية أو في القعدة التي بينهما كما يفعل بعض الجهل بأمور
 الصلوة وما استدلل المكتفون بأدراك الركوع الذي هو الاختفاء من الأحاديث

في بعضها ضعيف لا يصلح للاحتجاج وبعضها غير متعين دلالة لما ارادوه ومجرد
 احتمال بعضها لا يصلح له ما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة الناصية على ايجاب
 القراءة والقيام وافتراضها وقوله صلحها ادر كتم فصلوا وما فاتكم فاتموا وفي
 التيل بعد ان ذكرها استدلوا به من قوله صلح بلنظ من ادر لك سر كعة من
 الصلوة فقد ادر كها قيل ان يقيم الامام صلح قال وليس في ذلك ليل المظلم
 لما عرفت ان مسمى الركعة بجميع اذكارها واركانها حقيقة شرعية وعرفية وهما
 مقدمتان على اللغوية كما تقر في الاصول فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة
 وما قبله قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي فان قلت فاي فائدة على هذا في
 التفتيد بقوله قبل ان يقيم الامام صلح قلت دفع توهم ان من دخل مع الامام
 ثم قرأ الفاتحة وركع الامام قيل فراغه منها غير مدرك اذا تقررت لك هذا علمت
 ان الواجب الحمل على الادراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما تحصل
 به البراءة من عهدة ادلة وجوب نقيض القطعية وادلة وجوب الفاتحة انتهى
 بما اردته وما ذكره من متعين لذلك والله اعلم اما استدلالهم بحديث ابى بكر
 حيث احرم خلف الصف مخافة ان تفوته الركعة ثم تقدم الى ان دخل الصف
 وقوله صلح زادك الله حرصا ولا تزل ولم يامر باعادة الركعة فليس فيه دلالة
 على مطلوبهم لانه لم ينقل انه اعتدل بتلك الركعة وهو لم يدعه الا بزيادة
 الحرص على حب الاسراع الى الطاعات فقط واما خصوص ذلك الفعل فقد
 نهاه عن العود اليه قلت وقد ورد ما هو تنقيض ما ادعوا به مما هو شبيه ببعض
 ما استدلوا به من حيث السند وبالحكمة فالحق انه لا يعتد بركعة المسبوق

الذي فاتته القيام والقراءة والامر واظهر ما ذكر وان شئت الزيادة فعليك
 بالنيل ويجب ترتيب الفاتحة وموالاتها الترتيب هو ان يأتي بها على نظمها
 المعروف للاتباع ولا نه مناط الاعجاز وهو واجب في تلاوة جميع القرآن ولو خارج
 الصلوة الا انه في الصلوة من العامد تلاعب واستهانة فهو يبطل للصلوة
 وان لم يكن عامدا فلا ويعيد القراءة فان بعد الفصل كان لم يعتد كذا ذلك
 الا بعد ركوعه لم يعتد له بتلك الركعة اما موالاتها فهو ان لا يفصل بين شيء
 منها وما بعدة مما يسمى به انه معرض عن الاتمام الا لعن ركعه وان ترك
 شيئا منها سهوا فعاده مع ما بعده ان لم يبطل الفصل فان طال استأنف
 فلو شئت في السهولة اثناؤها فأكملها مع الشك استأنف لذلك كله لما عرفت
 من وجوب الترتيب والموالاته ولا بد من مراعاة الذمة باليقين الا لعن راو
 الاتيان بما يتعلق بالصلوة فالاول كسهوا وجهل او اعياء والثاني كتأسيته
 لقراءة امامه وفتح عليه وكسجوده مرة للتلاوة وكسؤال ربه او استعاذة
 من عذاب عند قراءة امامه ايتيها ما ليس الترتيل قال في يقرأ الفاتحة او
 السورة يا لجملة هو بخالف السنة ولو جازت صلوته مع كراهته وقد دل
 على ذلك الكتاب ومحدث قتادة قال سئل النبي كيف كان قراءة النبي
 صلعم قال كانت مد ان قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الحمد يث رواه
 البخاري وفي الباب احاديث وثلاث سكنت احدها بعد التحريم اي ويقرأ
 فيها بدعاء الافتتاح وقد مر ذكره والثانية بعد الفاتحة قال في زاد المعاد قبل
 انها اجل قراءة المأموم فعلى هذا ينبغي تطويلها بقدر قراءة الفاتحة اقول يمكن

ان يكون هذه السكتة ادبا وتعظيما وانتظارا لاجابة الدعاء كما يفعل بعض حضرة السلاطین
 العظام ويمكن ان يكون لاجل قراءة التسمية على قول من يختار الاسرار بها والثالثة
 بين الركوع واخر السورة اى لراحة النفس وهى سكتة لطيفة فمن لم يذكرها
 فلقصرها ومن اعتبرها جعلها سكتة ثالثة كذا فى الزاد قال فلا اختلاف بين
 الروايتين وهذا اظهر ما يقال فى الحديث وقد صح حديث السكتتين من رواية
 سمرة وابى بن كعب وعمران بن حصين ذكر ذلك ابو حاتم فى صحيحه عن سمرة بن
 جندب وقد قال نبيان ان اخر ما روى حديث السكتتين عن سمرة بن جندب
 وقد قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتتين سكتة اذا كبر وسكتة اذا
 فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين وفى بعض طرق الحديث فاذا
 فرغ من القراءة سكنت وهذا كالمجمل واللفظ الاول مفسر مبين ولهذا قال
 ابو سلمة بن عبد الرحمن للامام سكتتان فاعتنوا فيها بقراءة اثنائهما الكتاب
 افتتح الصلوة واذا قال ولا الضالين على ان تعيين محل السكتتين انما هو
 من تفسير قتادة فانه روى الحديث عن الحسن عن سمرة قال سكتتان حفظتهما
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانكروا ذلك عمران فقال حفظناها سكتة فكتبتنا الى
 ابى بن كعب بالمد بنية فكتب ابى ان قد حفظ سمرة قال سعيد فقلنا لقتادة
 ما هاتان السكتتان قال اذا دخل فى الصلوة واذا فرغ من القراءة ثم قال بعد
 ذلك واذا قال ولا الضالين قال وكان يجبه اذا فرغ من القراءة ان يسكت حتى
 يواد اليه نفسه ومن يجتهد بالحسن عن سمرة يجتهد بهذا انتهى وليس من عقب
 الغائبة آمين ومع تأمين الامام اى يؤمن مع تأمين الامام وان كان فى انشاء

قراءته الفاتحة وقد تقدم ان قراءته لا تنقطع بذ لك حديث ابى هريرة ^{رضي الله}
صلعم قال اذا امن الامام فامتنوا فان موافقة تأمينه تأمين الملائكة مغفرة ما تقدم
من ذنبه ويجهريه في الجهرية خلافا للاحناف واستدل بعضهم واغري فقال
لما روينا من حديث ابن مسعود ان الامام ليس باسرىع التعوذ والتسمية ^{فأما}
وربنا لك الحمد مع انه ليس بحديث بل رأى روى عن بعض العلماء ولم يرو
احد عن ابن مسعود لا موقوفا ولا مرفوعا ويند عليهم ما رواه ابو هريرة قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تلا غير المعصوب عليهم ولا الضالين قال
أمين حتى يسمع من يليه من الصف الاول اخوجه ابوداود وابن ماجه وقال
حتى يسمعها اهل الصف الاول فيخرج بها المسجد واخوجه الدارقطني وقال السنده
حسن والحاكم وقال صحيح على شرطهما والبيهقي وقال حسن صحيح كذا في النيل وفي الباب
احاديث صحاح فلا مندوحة لاحد في مخالفتها وتقليد النبي صلعم يغني عن تقليد

ابى حنيفة ^{رحمه الله} وليس سورة بعد الفاتحة في كل ركعة من صلاة ثنائية وفي
الاوليين من غيرها هذ في الفرائض واما في النوافل فيسن قراءة السورة
في كل ركعة ولو كانت رباعية كحديث عائشة ^{رضي الله عنها} ثم يصلي ^{بها} بعافلا تسأل عن
حسنهن وطولهن ولو اكتفى على قراءة الفاتحة يجوز وفي الباب حديث
جابر بن سمرة قال قال عمر لسعد لقد شكوك في كل شئ حتى الصلوة قال
اما انا فامد في الاوليين واحذف في الاخيريين ولا ألوما اقتديت به
من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صدقت ذلك النظر
او ظني بك متفق عليه وقد صحت الاحاديث الكثيرة من فعله بخلاف

فلا تطيل بينهما إذا كانت جهرية أو في حكمها جهر بهما إمام ومنفرد
 اتفاقاً لا يتباع في ذلك أي ليس بالجهر لمن ذكر بقراءة الفاتحة والسورة في كل
 ركعة من الصلوة الثنائية وفي الأوليين من غير الثنائية إذا كانت الصلوة
 جهرية كصلوة الليل والجمعة والعيدين والكسوف والاستسقاء ونحو ذلك
 من صلوة النهار الجهرية ولو نام عن صلوة الصبح مثلاً وصلاحها بعد طلوع
 الشمس فهي في حكم الجهرية وقد صحت الآثار في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم على
 ذلك العمل المعروف عن جماهير المسلمين ورحمهم بعض الأحناف أيضاً
 وقال بعضهم إذا نام عن صلوة الصبح وصلاحها بعد طلوع الشمس فلا يجهر
 ورحمهم بعضهم والوقوف بالقياس والنص هو الأول وقد ناذعني في هذا
 بعض المفكرين المتعصبين فإنيهم نصوص فقهاء الأحناف الزاماً لا احتياجاً
 وقلت لئلا في ذلك حديث صحيح يقتضي الجهر من نام عن صلوة أو نسيها
 فلا يصحها إذا ذكرها فإن ذلك وقترها فسكتوا وبهتوا والله يحق الحق ويبطل الباطل
 والافقيس السراة فلو جهر في السرية أو أسر في الجهرية كره ولا يلزم شيء لو فعل
 ذلك به أو عند الحنفية يجب سجدة السهو ولا بأس لوجهه بإية أو عا دون ذلك
 في السرية بل ليس كما هو ما ثور عن النبي صلى الله عليه وسلم التطويل للمنفرد و
 إمام المحصورين رضوا به والتوسط أولى والتخفيف لعارض من سفر وغيره
 ولو في أثناء الصلوة كما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم يبكي الصبي فيخفف مخافة
 أن تنقأ أمه أما التطويل للمنفرد وإمام المحصورين فسيأتي الكلام عليه
 إن شاء الله تعالى باب صلوة الجماعة وأما التوسط في القراءة وكن تخفيفها بالعاز

وكان لك سائر الصلوة ينبغي ان يكون طولها والتوسط والتخفيف فيها على النسبة
 ما كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم قال في زاد المعاد وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ
 في الفجر بخوستين آية الى مائة آية وصلاتها بسورة ق وصلاتها بالروم
 وصلاتها بالشمس كورث وصلاتها بأذالزلت في الركعتين كليهما وصلاتها
 بالمعوذتين وكان في السفر وصلاتها فافتتح بسورة المؤمنین حتى بلغ ذكر موسى
 وهارون في الركعة الاولى اخذته سعالته فركم وكان يصليها أيوم الجمعة
 بالآية تنزيل السجدة وسورة هل اتى على الانسان كاملتين (زاد الطبراني
 وكان يدبر على ذلك قال الهيثمي وتبعه الحافظ رحمه الله ثقأت) ولم يفعل
 ما يفعله كثير من الناس من قراءة بعض هذه وبعض هذه وقراءة السجدة
 وحدها في الركعتين وهو خلاف السنة أي ما يفعله كثير من الناس مما ذكره
 وأما ما يظنه كثير من الجهال ان صبح يوم الجمعة فضلت بسجدة فجعل عظيم
 انتهى ببعض زيادة وأما صلوة الظهر فكان يطيل قراتها أحياناً حتى قال أبو سجيبة
 كانت صلوة الظهر تقام فيذهب ذاهب الى البقيع فيقضي حاجته ثم يأتي أهله
 فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى مما يطيلها ثم كان يقرأ
 فيها تارة بقدر الآيات تنزيل وقارة يسبح اسم ربك الاعلى والليل اذا يغشى وتارة
 بالسماء ذات البروج والسماء والطارق وأما العصر فعلى النصف من قراءة
 صلوة الظهر اذا طالت وبقدرها اذا قصرت وأما المغرب فكان هديه فيها
 بخلاف عمل الناس اليوم فإنه صلها مرة بالأعراف فركعتين ومرة
 بالطور ومرة بالمرسلات قال أبو عمر بن عبد البر في عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ

في المغرب بالمصر وانه قرا فيها بالاضافات وانه قرا فيها باسم ربك الاعلى
 وانه قرا فيها بالتين والزيتون وانه قرا فيها بالمعوذتين وانه قرا فيها بالموسلات
 وانه كان يقرأ فيها بقصار المفضل قال وعي كلها اثار صحاح مشهورة انتهى قال
 فيه واما المد او مة على قراءة قصار المفضل في المغرب فهو فعل مروى عن
 الحكم ولهذا انكر عليه زيد بن ثابت وقال مالك تقرأ في المغرب بقصار المفضل
 وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بطولي الطويلتين قلت وما طولي
 الطويلتين قال الاعراف وهذا حديث صحيح رواه اهل السنن وذكر النسخة
 عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بسورة الاعراف فرقها في الركعتين
 قلت وكذلك الاحناف يتبعون البدعة المروانية في قراءة المغرب وبيتكون
 السنة النبوية وفقهم الله للتباعد وتراءى لا ابتداء واما الصلوة العشاء الاخيرة
 فقرأ فيها صلى الله عليه وسلم بالتين والزيتون ووقت لمعاذ فيها بالشمس فطمعها وسبح اسم
 ربك الاعلى والليل اذا يغشى ونحوها وانكر عليه قراءته فيها بالبقرة بعد ما صل
 معه ثم ذهب الى بنى عمرو بن عوف فأعادها لهم بعد ما مضى من الليل فانشأ الله
 وقول البقرة ولهذا قال له افتأن انت يا معاذ فتعلق النقادون بهذه الكلمة
 ولم يلبثوا الى ما قبلها ولا ما بعدها واما الجمعة فكان يقرأ فيها بسورة الجمعة
 والمنافقين وسورة سبأ والغاشية والاقصص على قراءة او اخر السورتين
 من بابها الذين امنوا الى اخرها فلم يفعل قط وهو مخالف لهدى الذي كان
 عليه يحافظ واما قراءة الاحياء دفنارة كان يقرأ سورة ق واقتربت كملت في وقارة
 لسورة سبأ اسم ربك بالغاشية وهذا هو الهدى الذي استمر عليه الى ان تلقى الله

عز وجل لم ينسخه شيء وبهذا أخذ به خلفاؤه الراشدون من بعده ولو كان
تطويله صلعم منسوخا لم يخف على خلفائه الراشدين ويطلع عليه النقادون
وأما الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن جابر بن سمرة أن النبي صلعم كان يقرأ
في الفجر والقرآن المجيد وكانت صلوته بعد تخفيفا فالمراد بقوله بعد أي بعد
الفجر أي أنه كان يطيل قراءة الفجر أكثر من غيرها وصلوته بعد ها تخفيفا وهذا
الاضمار هو الذي يدل عليه السياق فلا يجوز العدول عنه إلى ما لا يقتضيه
كقول بعضهم إن صلوته بعد ذلك اليوم كانت تخفيفا إذ لو كان هذا هو المراد
لاحتج به إلى قونية تدل عليه ولما خفي على خلفائه الراشدين وغيرهم كبر
الصحابة وقراء عمر في سورة يوسف في صلوة الفجر حتى كانت الشمس إن تطلع
فقال لو طلعت ما وجدتنا غافلين وأما قوله صلعم أيكم أم الناس فيلخصف
وقول النس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخف الناس صلوة في تمام
فالتخفيف امر نسبي يرجع إلى ما فعله النبي صلعم واطب عليه لا لشهوة
الما مومنين فإنه صلعم لم يكن يأمرهم بأمر ثم يخالفه وقد علم أن من وراءه
الكبير والضعيف وذو الحاجة فالذي فعله هو التخفيف الذي أمر به فإنه
كان يمكن أن يكون صلوته أطول من ذلك بأضعاف مضاعفة فهي خفيفة
بالنسبة إلى أطول منها وهدية الذي كان واطب عليه هو الحاكم على كل ما تنازع
فيه المتنازعون ويدل عليه ما رواه النسائي وغيره عن ابن عمر قال كان يأمرنا
رسول الله صلعم بالتخفيف ويؤمنا ما أصافات فالقراءة بالصافات بالتخفيف
أي كان يأمرنا بذلك انتهى من الزيادة ونقصان ملخصها فنحصل من ذلك

ان السنة ان يفعل ما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقد ورد انه كان يقرأ احيانا
 بقصاير المفصل واواسطه وذلك بما يقتضيه الحال والمحل بحسب ما يراه
 المصلحة وهو ما خفف نفى تمام تكون صلواته فمن تتبع فعله في ذلك المصلحة
 ولم يتخل بواجبات الصلوة وسننها التي لم يتركها صلى الله عليه وسلم في اخف ما خفف من
 صلواته ولم يصر اولوية في مقدار صلوة نقلت مطولة او مخففة فقد اصاب
 السنة وكذا الظن بنبينا ابن تيمية حيث نقل عنه انه كان اخف الناس بالصلوة
 وقد روى ابو داود من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده انه قال
 ما من المفصل سور في صغيرة ولا كبيرة الا وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه
 عليه وسلم يؤمر الناس بها في الصلوة المكتوبة وقد خصص الاحتياط والشوا
 استحباب بعض القرآن لبعض الصلوات ولم يأتوا على هذا التخصيص بحجة
 تعين ما زعموه وخصصوا استحباب قراءة قصاير المفصل للمغرب واستدلوا
 بكتاب عمر الى ابي موسى الاشعري الحديث مراده عبد الرزاق لكن اسناده
 ضعيف ومنقطع وقد لفقوه ودرجوا فيه زيات ان ليست منه وهي مخرجة
 بروايات ضعيفة واشبه ما يذكرون في هذا الباب حديث سليمان بن يسار
 عن ابي هريرة قال ما رأيت رجلا يشبه صلوة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من فلان الامام كان يا المدينة قال سليمان فصليت خلفه
 الحديث وفيه ويقرأ في الاوليين من المغرب بقصاير المفصل الى آخره
 مراده احمد والنسائي وابن ماجة وصححه ابن خزيمة قلت وليس فيه
 دلالة على ما ذكروه لان سليمان إنما ذكر انه صلى خلفه بعد ان اخبره

ابو هريرة ولا يريد كونه بقي يصلي خلفه دائماً وقراءة القصار احياً نافي المغرب
 ما تور وقوله كان يطيل الاوليين من الظهر الحديث لا يدل على المد او مدة
 الجواز ان يكون اخباره عن خصوص تلك الصلوة التي صلاها خلفه وايضاً
 الاستدلال بهذا الحديث لا يتم الا اذا سلم انه اشبه صلوة برسول الله صلى الله
 في جميع اجزاء صلواته وهذا غير مسلم وان اياه ردية رآه وسمعه يقرأ دائماً
 بما سمعه يقرأه سليمان حين صلى خلفه وايضاً لم يرد كوسليم ان ان صلى خلفه
 صلوات متعددة ولا دوام على الصلوة خلفه وليس في الحديث ما يبين
 ذلك وقد عرفت ما كان يفعله ويقرأه النبي صلى الله في جميع الصلوات وعرفت
 انه لم يكن ليتقدم بقراءة صنف من سور القرآن في صلوة مخصوصة فلو
 ذلك الا ما ام اشبه صلوة برسول الله صلى الله فيما يقتضي ان كان يتخوى في صلوة
 على نحو ما كان يفعله النبي صلى الله ومثلاً عدم الاقتصار والمد او مدة على قصار
 المفصل ولعل اياه ردية رآه يصلي كذلك فقال فيه ما قال وان لمن اعظم
 الظلم ترك السان الصحيحة الصريحة في بيان صلواته صلى الله حتى ما حرقه
 اخوماً قراه في صلوة المغرب هي سورة والمرسلات لا اجل اشعار كان بالاستمرار
 والمد او مدة وقد قلنا ما في ذلك وانه لا يتم استدلالهم بهذا الحديث هذا
 اذا لم يعارضه ما هو مثله او اصح منه فما بالك اذا عارضه ذلك كما في البخاري
 وغيره من النكار زيد بن ثابت علي مرو ان مواظبتك على قصار المفصل في المغرب
 او قل تغلبت من ذلك وانه من سنة عثمان لا من سنة النبي صلى الله فدعوا ذبا لله
 من سائر ذوي الفتن وان يطيل اولى الاوليين وهما على ما بعد هذا وذلك الحديث

ابني قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاوليين بآم الكتاب
 وسورتين وفي الركعتين الاخرين بفتح الكتاب ويسمعنا الآية احيانا ويطول
 في الركعة الاولى ما لا يطيل في الثانية وهكذا في العصر هكذا في الصبح متفق عليه
 وقوله ويسمعنا الآية احيانا قال في النيل فيه دلالة على جواز الجهر في السنة
 قلت والامر كذلك ما لم يجعل ذلك شعرا دائما وفيه رد على الاحناف و
 الذين جعلوا السري في الصلوة السرية واجبا او شرطا وعلى من اوجب في الجهر
 سجودا سهوا ومن الاحناف من يبالغ في السري حتى لا يسمع نفسه ومثل
 هذه الصلوة خارجة لان كل ذكر واجبا كان غير واجب لا يعتد به
 ما لم يسمع نفسه فلو صح الحروف فقط ولم يسمع الصوت فكانه لم يقرأ
 شيئا لان ادنى القراءة ان يسمع نفسه وقيل بل من يليه وانا كنت اصل
 الظهر والعصر مرة فجهرت احيانا بآية او نصف آية في اثناء القراءة اذ عابني
 رجل وقال كيف هذا في الصلوة السرية فقرأت عليه هذا الحديث فسكت
 وانا والله اذا بالغت في السري اجد ذوقا في الصلوة ولا يعارض هذا الحديث
 احاديث استواء المقرء في الركعتين الاوليين بجواز اختلاف صفة القراءة
 ولما اختصت به الاولى من دعاء الافتتاح اما تخفيف الاخرين فلحديث
 ابني سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلوة الظهر في الركعتين
 الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخرين قدر قراءة خمس عشر
 آية او قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر قراءة
 خمس عشرة آية وفي الاخرين قدر نصف ذلك رواه احمد ومسلم وفيه دلالة

واضحة على استحباب قراءة القرآن مع الفاتحة حتى في الركعتين الاخريين من
 الفرائض الرباعية وعدم وجوب الاقتصار على الفاتحة فيهما كما زعم بعض
 الناس فاحفظ ذلك والله اعلم وليس ان يقف عند آية الرحمة وآية العذاب
 فيسأل عند الاولى ويستعين عند الثانية بحديث حذيفة قال صليت
 مع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه وفاء من بآية رحمة الله وقف عندها يسأل
 ولا آية عذاب الا تعوذ منها قال في المنتقى رواه الخمسة وصححه الترمذي قال
 في النيل اخبرني مسلم ايضا قلت هذا يعبر الفرائض والنوافل وورد ان النبي
 صلى الله عليه وسلم يقرأ هذه الآية ان عذاب ربك لواقع ماله من دافع في الصلوة طول الليل
 ويبكي وكان لا بأس بتكرير الآية مرتين او ثلث مرات فصاعد او العجب من
 القراء والحفاظ في هذا الزمان من الفساد انهم لا يفقهون عند قراءة القرآن في
 الصلوة لا عند آية رحمة ولا عند آية عذاب ولا في الفرائض ولا في النوافل حتى
 ان بعضهم لا يقف على الوقوف اللازمة ويفسد صلواته وصلوة من خلفه
 مثلهم كمثل الذي كان يوم الجاهلين في التراويح ويقرأ الكافية بدل القرآن
 اذا قى اتاوى واقتدى به فلما شرع يقرأ الكافية فتم عليه فقرأ الامام نصف في ونصف لك
 هؤلاء القوم جاهلون فسكت ان الله وانا اليه راجعون وليست في شيء من الصلوات
 سورة بعينها ان يجوز غيرها سوى الفاتحة لما قد مداه في ذلك واذا التزم القراءة فقد
 ختمت اذكار القيام قال شيخنا ابن القيم رحمه الله افضل اذكار الصلوة اذكار القيام
 واحسن هيئات المصل هيأة القيام فخصت بالحمد والثناء والمجد تلاوة كلام الله
 جل جلاله ولهذا نهى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود لانهم طالت اذخضوع

ونظام من وانخفاض اى فلا يليقان لعظمة تلاوة القرآن وانما شرع فيها ما لا يذكر
 ما هو مناسب لها وسياتي ومن فروض الصلوة الركوع مرة في كل ركعة الا في صلوة
 الكسوف كما سياتي دل على ذلك الكتاب والسنة واجمعت عليه الامة وهو لغة
 الانحناء وشرعا الانحناء الخاص وهو كالسجدة تارة يكون للعبادة وتارة على
 طريق التحية والاول كفر لغير الله والثاني حرام وفسق لغيره واقله ان يجنى لى
 القائم بحيث تنال راحتيه ركبتيه مع الطمانينة وفاقا للامة الثلاثة لقوله
 صلعم في الحديث الصحيح المتفق على صحته ثم اركرم حتى تطهرن راكعا قال ذلك
 صلعم مع ما لبعض من جهل ما تجزى به الصلوة فالطمانينة من هيات الركوع
 الذى لا يكون ثم عيا الا بها للقادر وفى الصحيح رأى حذيفة سر جلا لا يتم الركوع
 والسجود فقال ما اصليت ولومت ممت على غير الفطرة التى فطر الله شعرا صلعم عليها
 وفى الباب سنن وانما غير معارضة بشئ وقول الاحناف بعد ما افتراض الطمانينة
 فى غاية الضعف والاحاديث صريحة فى رد ما ذهبوا اليه وكذا قوله تعالى ركعوا
 واسجدوا والركوع انما هو وقفة الركع بعد هويته وانحناءه الى الخد المعام
 الذى ذكرناه ولا يقال لمن وصل حركة انحناءه ورفع له حركة طاحلة انه ركع
 لا لغة ولا شرعا ما لم يفصل بين حركة الهوى وحركة الرفع فقوله تعالى اركعوا
 معناه انتم الركوع فى صلواتكم وفعل الركوع وتحصيله لا يكون الا بتميزه عن
 الهوى وعن الرفع وهو سكون اعضاءه كالمتحركة وهذا هو اقل الطمانينة فاذا
 ثبت لزوم الطمانينة بالقرآن والسنة وجب تنقيدها بما قد مره الرسول صلعم
 اخبر به مسلم كما رأيتونى اصيل وما اشبه صلوة بعض الاحناف التى ليس فيها

تعديل بصلوة الجكوا الى الضال حيث غير وضع الصلوة واجاز ما لم يحجج النبي صلى الله عليه وسلم
ولا احد من اصحابه ولا ادرى هل وقع نتيجة عدم ما فاقراض التعديل غير
ان العوام صار ت صلواتهم تلاعبا بالدين وهتكا لعظمة رب العالمين جل
جلاله وما رأينا فرقة من الفرق الاسلامية ضيعت الصلوة كما اضاعتها بعض
الاحناف حتى الرافض والخوارج فان صلواتهم اعدل واكمل من صلواتهم
الاحناف وهذا امر انبى عليه ونقول ان الله وانا اليه راجعون ولا يقصد به
غيرة اى لان الكتاب والسنة قد دلا على ان الركوع مقصود بذا الله صلى الله عليه وسلم
وذلك ظاهر لمن تأمل الامر بذلك فلو هوى لتلاوة ونحوها فجعل ركوعا
لم يكفه وكذا الوهوى لقتل ضوحية وجعله عند بلوغه حد الركوع ركوعا
لم يكفه بل يلزمه ان ينتصب ثم يركع لانه لم يقصد ما امر به وقد قد من ان
يلزم المقصد ان ذلك ومثل الركوع سائر الاسرار كانت في الصلوة لا يحسب له الا مقصده
ولو عرف بان لا يصرف نيته الشخصية من اول الصلوة صار فاما لو صرف
فعليه بنية قطع بها النية المستحبة من اول الصلوة كالذي ذكرناه فذلك
الفعل لا يكفيه لا تادية ركن قصد غيره وقوله من غير انما الاعمال بالنيات
نص فيها ذكرناه واكمل ان يكبر رافعا يديه ويحني راسه عابدا عليه على ما كتبه
مفرقا لاصابعها وان يجافي يديه عن جنبيه وان يسوى ظهره وعنقه و
راسه وينصب ساقيه معتدلا بالقوة على ركبتيه لا تنحرف في ذلك كما عا
التكبير عند الهوى الى الركوع فلحن يث ابن مسعود قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يكبر في كل ركعة ويخفض راسه وتعود راسه اسفل والنسك والتزمى وصح

والاحاديث في هذا كثيرة وفي الصحيحين عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله إذا قام
إلى الصلوة رفع يديه حتى يكونا بحن ومنكبيه ثم يكبر فإذا اراد ان يركع
رفعها مثل ذلك وإذا رقع راسه من الركوع رفعها كذلك ايضاً الحسن
وعن ابي مسعود عقبة بن عمرو انه ركب فخا في يديه ووضع يديه على ركبتيه
وفجر بين اصابعه من وراء ركبتيه وقال هكذا امر أيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي وقوله فخا في يديه يعني عن جنبيه اما تسوية الظهر والعنق
فلحد يث البراء عند ابي العباس السراج باسناد صحيح ان النبي صلى الله عليه وآله كان
إذا ركب بسط ظهره ومن حديث وابصة عند ابن ماجة نحوه وفي حديث
ابي حميد عند البخاري في صفة الصلوة قال تربعكم ويضع راحتيه على
ركبتيه ثم يجتدل فلا يصوب راسه ولا يقنعه ولمسلم عن عائشة رضيها
عن الله ان ركب لم يثخص راسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك واما نصب ساقيه فخذي
إلى الحقبان لا يثنى ركبتيه فلا نه اذا لم يفعله لم يستؤظمه ويكوه غير ذلك
للرجل كالنطبق وهو كما في حديث مصعب بن سعد قال صليت إلى جنب
إلى فطقت بين كفي ثم وضعت يما بين فخذي فها أنا عن ذلك وقال كنا نفعل هذا
فأمرنا ان نضع ايدينا على الركب قال في المنتقى رواه الجماعة قال للتوفى
التطبيق منسوخ عند اهل العلم وقال لا اختلاف بينهم في ذلك الا ما روى
عن ابن مسعود وبعض اصحابه انه كانوا يطبقون كذا في النبيل ذكره فيه
عن غيره ايضاً وقد اعتذر عن ابن مسعود ومن وافقه بان الناس لم
يبلغهم قلت هذا من المسائل التي خفيت على حابر من احياء المسلمين

مثل ابن مسعود الذي هو من فضلاء الصحابة واجلا ثهور وقد خفي عليه
 جواز التيمم للجنب ورفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع
 فلا غر ولو خفي على ابي حنيفة رحمه بعض المسائل وتكره قراءة القرآن فيه
 الحديث ابن عباس قال كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم الستارة والناس
 صفوف خلف ابى بكر رضي الله عنه الا واني نهيت ان اقرأ القرآن ذكرا او ساجدا
 الحديث رواه احمد ومسلم والنسائي وابوداود ويشترع ان يقول سبحان
 ربى العظيم واختلف في اقتراضه وقد روى للذكري وكان في سجود السهو
 لمن نسيه وقيل واجب مطلقا وهو المختار قد صحت الاحاديث في اذكاء
 الركوع عنه صلى الله عليه وسلم حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان
 يقول في ركوعه سبحان ربى العظيم وفي سجوده سبحان ربى الاعلى
 الحديث قال في المنتقى رواه الخمسة وصححه الترمذي وفي التلخيص
 الحديث يدل على مشروعية هذا التسليم في الركوع والسجود وقد
 ذهب الشافعي ومالك وابو حنيفة وجمهور العلماء من ائمة العقيدة
 وغيرهم الى انه سنة وليس بواجب وقال الشافعي بن راهويه التسليم
 واجب فان تركه عمدا بطلت صلاته وان نسيه لم تبطل وقال ما منا
 داود الظاهري واجب مطلقا واشار الخطابي الى اختياره وقال
 احمد التسليم في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد
 والذكريان السجودتين وجميع التكبيرات واجب فان ترك منه شيئا
 عمدا بطلت صلاته وان نسيه لم تبطل وسجد للسهو هذا هو الصحيح

عنه وعنه رواية انه سنة كقول الجمهور وقد روى القول بوجوب تسبيح
الركوع والسجود عن ابن خزيمة انتهى ما امرته قال شيخ الاسلام ابن القيم
في كتاب الصلوة وابطل كثير من اهل العلم صلوة من تركها (اي التسبيحة)
عمدا او وجب سجد السجود على من سها عنها وهذا من ذهب الاما ما احمد
ومن وافقه من ائمة الحديث والسنة والامم من لا يقصر عن الامر
بالصلوة عليه صلعم في التشهد الاخير ووجوبه لا يقصر عن وجوب مباشرة
المصلي بالجبهة واليدين قلت وتوجيهه في خصوص تسبيح الركوع و
السجود وجبه والزامه لمن يقول بوجوب الصلوة عليه صلعم في التشهد
الاخير صحيح وحديث المسئى صلواته ليس فيه ما يدل باحدى الدلائل
ان الصلوة لا يمكن ان يراد فيها واجب بعد واذا كان هذا حاله فالمتعين
عليها قبول كل زيادة عليه صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان كانت تدل على الوجوب فالوجوب او الذنب فالذنب او الكراهة
فكذلك وقوله نعم فسبح باسم ربك العظيم وسبح اسم ربك الاعلى يدل
على وجوب ذلك ولا وجوب في غير الصلوة فتعين ان يكون فيها وقد عين
محلها فيها النبي صلعم كما في حديث عتبة بن عامر قال لما نزلت فسبح باسم
ربك العظيم قال لنا رسول الله صلعم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت تسبح باسم
ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم ثم اراه احمد وابوداود وابن ماجه
واخرجه الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وهذا الموضع
جد ير بالتأمل والحق عندنا وجوب ذلك والله اعلم وادناه ثلاث

تسبيحات ويندب الاكثر منه على نسبة تطويله في الصلوة ولا يخرج عن
فعل المسنون من ضم اليه سبحانه اللهم ربنا وبحمك اللهم اغفر لي و
نحو ذلك من المأثور اما ذكر الركوع فقد تقدم ما يدل على تعيين وجوب
التسبيح فيه اما بيان اقل ما يحصى فيه فحديث ابن عباس المتقدم في
التهى عن قراءة القرآن يعيد ويدل على ان المرأة الواحدة تجزئه لانه
بها يكون قد اتى بما امر به لكن هذه الدلالة انما هي على قول من يقول
ان دلالة اللفظ على ادنى واقل ما يتحقق به معناه مقدمة وهي مسئلة
اجتهادية تختلف فيها الاصوليون وما ذكرناه وان كان مرجح الاكثر من
الاذن ليس بحجة قطعية لاسيما اذا نص على خلاف ذلك كما روى عن
عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ركع
احدكم فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه
وذلك ادناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى العظيم ثلاث مرات
فقد تم سجوده وذلك ادناه اخوجه التزمى وابود اودوا بن ماجة
وذكره البزارى في تاريخه الكبير وقال مرسل وقوله فقلت ثم ركوعه
مفهومه ان من لم يقل ذلك لم يتم ركوعه وان صلى في الركوع ان يطبق
على الركوع المفترض ومن لم يتم ركوعه المفترض فصلوته خلل به يلزمه
اعادتها كما امر بذلك في حديث المسئى صلوته ثم قوله في الحديث وذلك ادناه
اي ادنى ما يقوله المصلى من التسبيح الذى هو تعظيم الرب الذى امر به صلى الله عليه وسلم
في الحديث الصحيح من قوله فاما الركوع فعظموا فيه الرب الرحمن شواة مسلم

وبذلك يسقط قول بعض الأصناف في قوله وذلك ادناه حيث قال في دني
 كمال الجعم لان ذلك منه اقتراح لما لم يجز له ذكره في هذا الحديث ولا في
 غيره مما ورد في اذكار الركوع ويقال عليه متى ذكر الجعم حتى يراى ويتعين
 ادنى كماله فالضمير لا يعود الا الى مذكور او معلوم وليس في المقام ما يشير
 الى ذلك فيما ذكرناه هو الحق الصريح فليتنامل المنتصف اما الاكثر من التسليم
 فقد دل عليه ما روى عن سعيد بن جابر عن انس قال ما صليت وراء
 احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم انتبيه صلوة برسول الله صلى الله
 من هذا القتي يعني عمر بن عبد العزيز قال فخرنا في ركوعه عشر تسبيحات
 وفي سجوده عشر تسبيحات رواه احمد وابوداود والنسائي ورجال اسناده
 كلهم ثقات الا عبد الله بن ابراهيم بن عمر بن كيسان ابو يزيد الصنعاني
 قال ابو حاتم صالح الحديث كذا في النيل وهو يورد على الشافعية حيث
 قالوا لا يزيد اما غير المحصورين الذين رضوا بالتطويل على الثلاث
 تسبيحات قال في الزاد وكان يقول اى في الركوع سبحان ربى العظيم
 وتارة يقول مع ذلك او مقتصر عليه سبحانك اللهم ربنا وسبحك اللهم
 اغفر لى قلت اخرج اهل الصحاح واحمد الا التزمذى ثم قال كان ركوع
 المعتاد مقدرا عشر تسبيحات وسجوده كذا لك واما حديث البراء بن عازب
 روى في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فكان قيامه فركوعه فاعتدله فسيده
 تسبيحات ما بين السجدة تين قريبا من السواء فهذا اقد ظهور منه بعضهم
 كان يركع بقدر قيامه ويسجد بقدر ركوعه ويعتدل كذا لك في هذا الفهم

شئ لانه صلحهم كان يقرأ في الصبح بالمائة آية أو نحوها وقد تقدم مرانه قرأ في
 المغرب بالاعراف والطور والمرسلات ومعلوم ان ركوعه وسجوده لم يكن
 قد ر هذه القراءة انتهى واستدل على ذلك بحديث انس في صلاة عمر بن
 عبد العزيز وقد قل مناه ثم قال فمراد البراء والله اعلم ان صلاة صلحهم
 كانت معتدلة فكان اذا طال القيام اطال الركوع والسجود واذا خفف
 القيام خفف الركوع والسجود وتارة يجعل الركوع والسجود بقدر القيام
 ولكن كان يفعل ذلك احيانا في صلاة الليل وحدها وفعله ايضا قريب
 من ذلك في صلاة الكسوف وهدية الغالب صلحهم تعدل لصلاة وتناسبها
 وكان يقول في ركوعه سبوح قدوس رب الملكة والروح وتارة يقول
 اللهم لك ركعت وبك امنت ولك اسلمت تخشع لك سمعي وبصري وعي
 وعظمي وعصبي وهذا انما حفظ عنه في قيام الليل قلت مرارة الترمذي
 في الصلاة المكتوبة انتهى ملخصا وقال الشافعية لا يزيد شيئا من ذلك
 غير المنفرد واما المحصورين والاحاديث تروى عليهم ولم ار لاجتفاف في ذلك
 نصا والله اعلم ومن فروضها الاعتدال بعد الركوع قائما لمن صلى قائما
 وقاعد لمن صلى قاعدا وهو ان يعود الى ما كان عليه قبل ركوعه للحديث
 الصحيح ثم ارفع حتى تعتدل قائما مطمئنا لقوله ع في حديث المسئ صلاة
 ثم ارفع حتى تطمئن قائما وفي رواية صحيحة ايضا فاذا ارفعت ساسك من
 الركوع فاقم صلبك حتى ترجع العظام الى مفاصلها وفي اخرى صحيحة ايضا
 لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره من الركوع والسجود وفي الباب حديث

صاحبه دلت على ان الاعتدال من الركوع فرض في الصلوة وكذلك الطهارة
فيه ولم يعلم بأحد خالف في افتراضه غير احناف تبعاً لما همم إلى حذيفة
وابن عديث قد ورد عليهم لا فهم صحوا صلوة من لم يصح صلواته رسول الله
عليه وسلم وذلك واضح من حديث المسئى صلواته حيث قال له صلعم ربه
فصل فانك لم تصل اما ما قرره وجعلوه من اصولهم من الغرض لا يثبت
بما يزيد على القرآن وان العبادة لا تقسد بترك الواجب فيقال من اين هذا
القاعدة ومن اثبتها وما الدليل عليها ومن اين تقولون بغرضية اربعة ركعات
في الصلوة الرباعية وثلاث ركعات في المغرب حيث لم يذكر عدد الركعات في القرآن
وهل دل على هذه القاعدة القرآن او ما تواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم
فان تاصيل مثل هذه الاصول التي تجعل معياراً وميزاناً لاحكام الدين
ترد اليها آيات الكتاب وسنن الرسول صلى الله عليه وسلم لا بد وان تكون
حائزاً للقرآن بالنص عليها ولا بد ان يوضحها لنا الرسول صلعم غاية التوضيح
ثم ينقلها اليها اصحابه جمع عن جمع حتى تفيد معلومة لكل مسلم بالضرورة
وحيث لم يكن ثبوت من ذلك فلا ينبغي لمن يعتقد ان للرسول صلعم طاعة
واجبة عليه ان يسلم هذه القاعدة بغير دليل بالصفة التي ذكرناها و
لما كانت هذه القاعدة متناقضة كمال طاعة فلا شك انها متناقضة ومخالفة للقرآن ومخالفة
للقرآن فلا يكون منسياً عظيمه فان القرآن بأجمعه اتمنا على الرسول صلعم
ليؤمن الناس بالله ورسوله صلعم وليتبعوه صلعم وقد امر الله بطاعته و
ول القرآن على من الايمان بالله تعالى هو اعظم اركان الدين بل اصل

أساسه لا يعتد به لمن لم يطعم الرسول صلعم فلا وربك لا يؤمنون الآية
 فإذا كان الإيمان لا يجزى الا بطاعة الرسول صلعم فأولى وأخو لا تجزى
 صلوة من حثمه عليه النبي صلعم فعل شيء في صلواته فلم يفعل
 وابن يكون الراي والخص في مقابلة الكتاب والسنة وللفريقين كلام
 طويل ليس هنأ موضع بسطه فان شئت زيادة بيان فأرجع الى كتب
 أهل الحديث سيما اعلام الموقعين لشيخنا ابن القيم ^{رحمه الله} ولا يقصد غيره
 لونه مرتبة من مراتب العبادة في الصلوة فلا بد ان يقصد ولو بالقصد
 المستحب من اولها اعني نية التوحيد اما لو قطع تلك النية كان رقم قزعا
 من شيء فانه لم يكفه اى لانه لم يرفع للاعتدال ويلزمه والحالة هذه
 ان يعود ويرقم فلو لم يفعل لم تحسب له هذه الركعة فان لم يتعمد ترك
 العود او كان جاهلا اتي في آخر صلواته بركعة وان كان عالما عامدا ولم
 يتدل ارك الركعة في آخر صلواته حتى طال الفصل بعد سلامه عن شأ
 استأنف الصلوة كلها ولا يعتد بصلواته الاولى لفوات بعض اركانها
 كما دلت على ذلك السنن الصحاح قال بعض الشافعية لو قام من الركوع
 ليقرأ الفاتحة من شئت في قراءتها وعلم انه قرأها بعد استوائه قائما انه
 يكفيه هذا القيام للاعتدال ولا يجوز له ان يعود الى الركوع ثم يقوم
 للاعتدال ثانيا وقوله رحمه الله لان قيامه هذا وقع لعبادة فصد الله اعلم
 وليس رفع يديه مع ابتداء رفع راسه قائما لا سمح الله لمن حمده هذا
 ثالث موضع يرفع فيه المصلي يديه وقد تقدم من هذا الرفع عند التوحيد

وانه الى اى محل يرفع يده وقد قد من احدث نافع من فعل ابن عمر يرفع
ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصحيح وعن علي بن ابي طالب عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الى الصلوة المكتوبة كبر ورفع يديه
حذ ومنكبيه ويصنع مثل ذلك ان قضى قراته واذا اراد ان يركع ويصنع
اذا رفع راسه من الركوع ولا يرفع يده في ثني من صلواته وهو قاعد
واذا قام من السجدة الثانية يرفع يده كذا لك وكبر راء احمد ابو داود والترمذي
وصححه وخالف في هذا الاحناف فقالوا لا يسن الرفع عند الركوع وعند
الاعتدال وعند القيام الى الركعة الثالثة وتسكوا بحديث ابن مسعود
لا يصلين يكر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يده الا في اول مرة وحديث
البراء ثم لا يعود وحديث جابر بن سمرة ما لي اذا كبر افعي ايديكم كأنها اذ ناب
خيل شمس ولنا احاديث صحيحة كثيرة وافرة تدل على استحباب الرفع
في المواطن الثلث قال البيهقي راء نحو من ثلثين صحابيا وقيل راء
خمسون من الصحابة منهم العشرة المبشرة وقال البخاري لم يثبت من احد
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يده في هذه
المواطن وحديث ابن مسعود ضعفه ابو داود والدارقطني وابن حبان
وقال ابن المبارك لم يثبت اما حديث البراء في زيادة ثم لا يعود في منكرة
او من جهة ويعارضه ما روى الحاكم والبيهقي عن البراء قال سأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة يرفع يده واذا اراد ان يركع
واذا ارفع من الركوع وحديث جابر بن سمرة في رفع اليدين عند التسليم

كما هو مصرح في رواية مسلم قال البخاري من احتج به على منع الرقع عند الركعة
 فليس له حظ من العلم وحديث لا ترفع الايدي الا في سيمع مواطن
 من سلع ضعيف وتروى بلفظ ترفع الايدي ومنقوض برفع الاحناف في
 غيرها كتكبيرات العيدين على ان الترك احيانا لو سلم ثبوتها لينا في
 استحباب الرقع انما ينافي وجوبه ونحن لا نقول به وهذا ظاهر من بارع
 فيه من الاحناف فهو عجاذل مكابر لا يحمله على هذا الا التعصبا عاذنا
 الله منه وفي النيل قوله واذا قام من السجدةتين وقعه في هذا الحديث
 وفي حديث ابن عمر في طريق ذكر السجدةتين مكان الركعتين والمراد بالسجدة
 الركعتان بلا نشان كما جاء في رواية الباقر انتهى قلت وسياق هذا الحديث
 نفسه صريح في ان المراد بالسجدةتين الركعتان لقوله ولا يرفع يديه في شئ
 من صلواته وهو قاعد ثم قوله واذا قام من السجدةتين ظاهر في ان المراد
 بهما الركعتان اي بعد الجلسة الاولى اذ لا يقال قام من السجدةتين وانما
 يقال رفع من السجدة الاولى وقام من الثانية ولان اللف واللام في
 قوله السجدةتين ان كانت له عهد فابن هو ومتى عرفه لنا المتكلم فيبقى
 الكلام جملة وقت الحاجة الى البيان وهو لا يجوز وان كانت للجنس فليس
 بعد كل سجدة تين قيام بل يعد بعضها رقع وقعود لا قيام فتعين ان المراد
 بالسجدةتين الركعتان لا سيما اذا ضم ذلك مع ما ذكره الشوكاني فتأمل
 اما قول المصنف سمع الله لمن حمده فلا فرق عندنا انه يقول الامام والمنفرد
 وظاهر كلام الشوكاني ان المقتضى كذلك تبعاً للشافعية واستدلوا بحديث

ابى هريرة رضي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر حين يقوم وفيه ثم يقول سمع الله
 لمن سمع له حين يركع صليبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد الحديث
 وهو متفق عليه قالوا وهو يشناول مشروعية ذلك لكل مصل من غير فرق
 بين الامام والمؤتم والمتمرد انتهى فاذا انتصب قائماً ارسل يديه وقال
 ربنا ولك الحمد اى يقول ذلك المؤتم والامام والمتفرد وقال ابو حنيفة
 لا يقول الامام وقال صاحباه يقول في نفسه والا صلح عند الاحناف
 ان المتفرد يجمع بينهما واستدل بعض الاحناف لابي حنيفة بقوله صلى
 في الحديث المتفق عليه اذا قال الامام سمع الله لمن سمع له فقولوا ربنا ولك
 الحمد قال هذه قسمة وانها تنافي الشركة ولهذا الاياتى المؤتم بالتسميع
 عند فاعلها والشا ففى قلنا غايته بعد تسليمه ان يكون التسميع خاصاً
 بالامام واما انه لا يقول ربنا ولك الحمد فليس في الحديث ما يدل عليه
 والمعروف ان المؤتم انما يتبع الامام في جميع اذكار الصلوة غير ما استثنى
 ولو كان ما ذكره من تجرؤ الزمان لا يؤمن الامام لقوله عواذ اقال ولا
 الضالين فقولوا آمين وليس كذلك ولو دلت هذه العبارة على القسمة
 كما شبهت فكيف قال صلى الله عليه وسلم اذا امن الامام قاموا وفي رواية
 رواها الاحناف اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين فان الامام
 يقولها وقال بعض الاحناف الامام قد حمد الله بالفاخرة فيكفله التسميع
 ونقوله ما تقرأ الفاخرة فلا يسوغ له التسميع ويحتاج الى التمجيد بقوله
 ربنا ولك الحمد قلنا هم اساء الفاسد على الفاسد لان عندنا الامام والمؤتم

سيان في قراءة الفاتحة كما امر تحقيقه واذا كانت قراءة الامام قراءة المؤتم
 عدد كمر فيسوغ له التسميع وليت شعري كيف يرد بمثل هذه التخللات
 والتوهيات منطوق الاحاديث الصالح المشعة بانه صلعم كان هديه المستمر
 اليهم بين التسميع والتحميد وهو لم يزل اماما مقتدى في الصلوة وغيرها
 كما روى عن ابن عباس ان النبي صلعم كان اذا رفع راسه من الركوع قال
 اللهم ربنا لك الحمد ملاء السموات وملاء الارض الحديث اخبر به مسلم
 والنسائي فقلوه كان اذا رفع الى اخوه ظاهر في الاستمرار لا شعاعا كان بذلك
 وهو دليل في ان الامام يجمع بين هذا مع التسميع لا فريدها اذا انقلوا امثال ذلك
 عن فعله المستمر فانهم انما يتلقون ذلك عنه صلعم وهم مؤتمون به وهو
 امامهم وهذا ما اردنا تحقيقه فسقط ما زعمه الحنفية والله اعلم وليس اطالته
 بقدر الركوع والسجود وقال الشافعية هو ركن قصير حتى قال بعضهم
 ان اطالته بما يزيد به عن امر كان الصلوة الطوال مبطل للصلوة وهذا غلط
 واشد غلطا منه قول الاحناف وبعض المالكية انه لو انحط من الركوع الى
 السجود او رفع راسه عن الارض ادنى رفع اجزأه ولو كحد السيف وقد
 قد منافسا هذه الاخبار اما سمع الاحناف قول رسول الله صلعم ثم ارفع
 حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا
 ونهيه صلعم عن نفرة كنفرة الديك او الغراب قال ابن الاثير نفرة الغراب
 المتابعة بين السجودتين من غير طمأنينة بينهما اما بلغهم حديث عائشة
 كان اذا رفع راسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائما واذا رفع راسه

من السجود لم يسجد حتى يستوي جالساً وأما قول الشافعية أن الاعتدال و
 الجلسة بين السجدين ركعتان قصيرتان وانهما غير مقصودين بذاتهما
 فليس بصحيح وإنما تقصير هذين الركعتين مما أحدثه بنو أمية في الصلوة كما
 أحدثوا فيها تركاً لتمام التكبير وكما أحدثوا التأخير الكثير وكما أحدثوا المواقفة
 على قصار المفصل في صلوة المغرب وكما أحدثوا الدعاء برفع اليدين بين
 الخطبتين وكما أحدثوا تقدير الخطبة على صلوة العبد وكما أحدثوا غير
 ذلك مما يخالف هديه عز وجل في ذلك من أبي حنيفة رضي الله عنه من السنة وصح
 عنه صلواته أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يمكث حتى يقول القائل
 قد نسي من أطالته لهذا الركن وذكر مسلم عن النبي كان رسول الله صلواته
 إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى يقول قد أوهى ثم يسجد ثم يقعد بين
 السجدين حتى يقول قد أوهى وصح عنه صلواته في صلوة الكسوف أنه
 أطال هذا الركن بعد الركوع حتى كان قريباً من ركوعه وكان ركوعه
 قريباً من قيامه وروى عنه أن ركوعه وسجوده والرفع من الركوع و
 القعدة بين السجدين كانت كلها قريبة من السواء متفق عليه وصح
 عنه أنه كان يقول في الاعتدال بعد التسميع اللهم ربنا لك الحمد
 ملائكة السموات وملائكة الأرض وملائكة ما شئت من شئ بعد أهل السماء
 والمجد الحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معط لما منعت
 ولا ينفع ذا الجند منك الجند وصح عنه صلواته أنه كان يقول فيه اللهم اغسلني
 من خطاياي بالماء والثلج والبرد ونقني من الذنوب والخطايا كما ينقى

الثوب الأبيض من الناس وباعد بيني وبين خطاياي كما ياعد بين المشرق
والمغرب عنه صلعم انه كور فيه قوله لربي الحمد لربي الحمد حتى كان بقدر الركوع
وفي زمننا هذا اصامرا اعتدال بعد الركوع والطمانينة بين السجدين
علامة بها يمتاز اهل الحديث والسنة عن اصحاب البدعة واكثر الناس
تجاوزا بهذين الركنين جهلة الاحناف فانهم لا يقيمون صلعمهم في الركوع
والسجود ولا يعتد لون بعد الركوع ولا يجلسون بالطمانينة بين السجدين
ورأيت بعضهم اذا ركع فيسجد بعده من غير قيام بل يحرك راسه قليلا
الى الفرق واذا اسجد فلا يجلس بل يسجد سجدة اخوى كنقرة الديك او
الغراب وهذه صلوة قال حذيفة لصاحبها لومت مت على غير شريعة
محمد صلى الله عليه وسلم نعوذ بالله من سوء الخاتمة ومنها السجود واقله

ووضع جبهته وكفيه وركبتيه واطراف قدميه على مصلاة مع الطمانينة
ويقول سبحان ربي الاعلى ثلاث مرات هذا اقل ما يحزى في السجود عندنا
فان اخل بشئ منه لم يعتد له ذلك السجود ويلزمه تدارك ذلك ما دام
في الصلوة ان كان ساهيا او جاهلا وان لم يتدارك حتى خرج منها ولم
يطل الفصل عرفا فان كان سجود الركعة الاخيرة سجد وتشهد وسلم
وتعمر صلوته وان كان من غيرها اتي بركعة كاملة وتشهد وسلم ايضا
والدليل على انه يتدارك حد يث ذي اليدين حيث قام صلعم قائم صلوة
بعد ان سلم اما ان كان عامدا عالما وطال الفصل بعد السلام او فعل
ما يتأ في الصلوة بعده فلا يتدارك بل يستأنف الصلوة كما امر صلعم

المسيح صلواته بالأعادة والأصل في وجوب ما ذكرناه حديث ابن عباس قال
 أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شعر ولا ثوباً الجبهة و
 اليدين والركبتين والرجلين وفي لفظ قال النبي صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على
 سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده على أنفه واليدين والركبتين والقدمين
 متفق عليه وفي الصحيح من رواية شعبية عن عمرو بن دينار عن طاووس عن
 ابن عباس بلفظ أمرنا وأقوله أمرنا أي أيها الأمة والأمر يجب علينا الاتقياد
 له والابتدائه وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً
 أن يكون لهم الخيرة من أمرهم وقال أبو حنيفة ومن وافقه لو انتقص ركن
 بعض وجهه كالأنف مثلاً جزأه لأن السجود المأمور به في القرآن يتحقق
 بذلك وما سوى ذلك فسنة وقال القدرسي وضع القدمين فريضة
 انتهى ملخصاً عن بعض كتب الأحناف وأقول قد ذكرنا السجود معاني
 ومدارجه لغة وقد اشتهر شرعاً في بعض معانيه اللغوية واقتصر به على ذلك
 المعنى وهو في كل حالته يسمى سجوداً لا يخرج عن ذلك لغة ولكن الشأن
 في السجود الشرعي إذا عينه الشارع هل يكتفي عنه بالسجود اللغوي المخالف
 للسجود الشرعي وكلام الأحناف هنا ظاهره أن الأحكام الشرعية تشمل على
 المعاني اللغوية أو على معاني تعصمها الدلالة اللغوية وإن لزم من ذلك هجر
 المدلول الشرعي وهي جناية على الشرع شنيعة ونحن نقول أن الأحناف
 هم هنا فتقولي أن السجود ونحوه ما يدل على معاني متفاوتة بحيث تختلف
 المعاني باختلاف جوهرياً ولا شك أن اللفظ يدل على تلك المعاني المختلفة

دلالة مشتركة اشتراكا لفظيا وهي في احدها وما زاد عليه يحمل يحتاج الى
مباين فقصه اى السجود على وضع بعض الوجه هو اقد ام على تحكيم الخيال
باختيار ما لا يعلم ان الله ارادة ولو كان هذا اجازة لما صحت قولهم في الاصول
لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة لان لازم قول الاحتاف ان اختيار
بعض المعاني الغايب المعنية يجوز للمجتهد تعيينه اى وان لم يبينه الشارع
واذا كان هذا اللازم باطلا بطل تفسير الاحتاف للسجود هنا بما ذكره وعلى
مقتضى ما حور في الاصول المتفق عليها يلزم ان السجود المأمور به في القرآن
هو حتى الآن يحمل باق على اجماله هذا خلاصة ما يلزم على مذهب الاحتاف
من عدم تجويزهم تفسير السنة لجمل القرآن ومبهمه وانه لا يتعين
للقرضية ما عينته السنة من ذلك وسموا ذلك زيادة على القرآن ثم هي
تارة تكون عندهم واجبة لا تؤثر في صحة المأمور به ولا في فساد وقارة
سنة لا يأتى من نكها وهم في مقابلة ذلك انما يقدمون المعاني اللغوية
او بعضها على المعاني الصحيحة ومع ذلك يظنون انهم يقدمون القرآن المتواتر
على سنة الاحاد وهذا عندنا غلط منهم منشأه عدم الفرق بين دلالة
القرآن على بعض المعاني اللغوية ودلالته على المعنى الذى عينته السنة
فنحن نقول اولى الدلائل ان تحمل آيات القرآن واحكامه على المعاني التى
عينته السنة قولاه فعلا وهم يتبعون الاول ان تحمل الآيات القرآنية على
ادنى ما تصح به الدلالة اللغوية وما فى السنة انما يكون اكمل المعاني التى
دل عليها القرآن وبذلك سماهم اهل الراى من ساهم من اهل السنة

اذا عرفت ذلك انكشف لك ما قد يوه به بعضهم من قولهم ان تاسيس
 من هينا على تقدير القرآن على اسواه يعنون بذلك سائر الرسول صلعم
 وعلمت انهم انما يقدمون المعاني اللغوية في فهم القرآن على المعاني الشرعية
 اماثورة عن النبي صلعم وليس اكثر مما يذكرون في باب تقدير نفس القرآن
 على نفس السنة فاحفظ ذلك وافهمه فان اكثر مما يذكرونه من السان و
 يزعمون انه زيادة على ما دل عليه القرآن هو ليس كذلك في الحقيقة
 وانما هو زيادة على فهمه واستبداد فيه بانها مهم عن سائر الرسول صلعم
 واهل قوته والله اعلم ثم نقول لهم ان الله امر في كتابه بالسجود ثم اثني
 على رسوله صلعم وعلى المؤمنين معه ومدحهم على سجدته فهل مدحهم
 على فعل السجود الذي امرهم به ام على سجد غير والثاني باطل فتعين
 الاول وهو انه مدحهم على فعلهم السجود الذي امرهم به فاذا تعين ان السجود
 المأمور به في القرآن هو ما فعله صلعم وفعله معه اصحابه فسد ما زعمه
 الاصناف من قولهم السجود يكفي ويجزى بوضع الجبهة والالتفات وقال
 بعضهم يجزى بوضع احداهما ولولم يضع يديه وقد عيه وركبتيه على الارض
 اذنا اذا نظرنا في الماثور لم نوما يدل على صحة ما ذكرناه وقد قلنا ما يدل
 على ان السجود الماثور هو السجود على سبعة اعضاء وذلك صحيح عن صلعم
 ان نزاع فيه اما الظمانينة فيه فقد دل على افتراضها فيه حديث المسئ
 سلوته وقد تقدم اما وجوب قوله سبحان ربي الا على فقد دل القرآن
 عليه وحيث لم يتعين لوجوبها محل غير السجود فقد وجبت فيه حيث

قال صلحهم اجعلوها في سجود كبريه قال الامام احمد وقد تقدم ذلك عنه في
 الكلام على الركوع فاحفظه وقوله في الحديث على الجبهة واشتد بيده على
 انفه استدلال به ابو حنيفة ر على انه يجوز السجود على الانف وحدها
 وجه الدلالة انه ذكر الجبهة واشتد على الانف فدل على انه المراد وورد
 بان هذه الاشارة لا تعارض التصريح بالجبهة اى يجوز ان يكون كلام
 من المصريح به وهى الجبهة والمشار اليه وهو الانف مراد له صلحهم اى
 فيكون بقوله واشتد به مبينا له انهم الساجدان ان يباشر به سجدة من وجه
 وهى الجبهة والانف وبذلك يستظهر الطال به الشوكاني في النيل من
 الكلام على تقدير الاشارة الحسبية على الدلالة للقضية اذ ليس الكلام
 مقصورا على ذلك بل اذا امكن احراز كل من الدليلاين كان هو الاخرى
 والاولى فان قيل يلزم احد امرين وهو اما ان يكون كل من الجبهة والانف
 عضوا مستقلا فتكون اعضاء السجود ثمانية لا سبعة وهو يخالف نصهم
 الحديث واما ان يكونا عضوا واحدا فيلزم ان يكتفى باحدهما عن الاخر
 هو ما يريد الا حنا في قلنا وما المانع من ان يكونا عضوا واحدا اى طرفي
 عضو واحد وجزئيه ومع ذلك فيجب ان يسجد على جزء من العضو الواحد
 كما انه يجب غسل جميع اجزاء العضو الواحد لاسيما وقد روى هذا الحديث
 نفسه عند النسائي مفسرا حيث قال طائوس ووضع يده على جبهته
 وامرها على انفه وقال هذا هو الوجه الذي تسمى ان الجبهة على المصريح
 به لفظا النبيين بالاشارة في غير ما يسمونه الجبهة والانف وقوله هذا واحد

نص فيها ذكرناه والواجب على المنصف الجمع بين الأحاديث مهما افكر لا سيما
والأمر هنا واضح لا يحتاج إلى عناء ومشقة وقد أخرجه أحمد من حديث وائل
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على الأرض واضعاً جبهته وأنفه في سجوده
وأخرجه الدارقطني من طريق عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لا يصبغ أنفه من الأرض ما يصبغ الجبير قال الدارقطني
الصواب عن عكرمة من سلاوي اسمعيل بن عبد الله المعروف بسهمويه
في فوائد عن عكرمة عن ابن عباس قال إذا سجد أحدكم فليضع أنفه
على الأرض فإنكم قد أمرتم بذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم
وتمكن جبهتك يعني في السجود فعلم من ذا ذلك أن السجود على الجبهة فرض
وهي نعم الأنف فيكون السجود على الجبهة والأنف الذي هو جزء منها واجباً
قطاً هو الأحاديث وجوب السجود على العضو جميعاً ولا يكفي بعض ذلك الجبهة
يضع منها على سجده ما يمكنه لقوله صلى الله عليه وسلم وتمكن جبهتك والأنف كذلك
لما تقدم وظاهر ما تقدم عدم وجوب كشف شيء من هذه الأعضاء لأن
مسمى السجود عليها يصدق بوضعها دون كشفها مع عدم المعارض بل قد
وقع الاتفاق على عدم جواز كشف بعضها كالركبتين فلو كان كشف كلهما أو
بعضهما لازماً على المصلي لوقع التفصيل عنه صلى الله عليه وسلم لما يجوز كشفه ولما يجب
كشفه وحيث لم يكن شيء من ذلك علمناه إنما يراد بالسجود عليها وهو صافي
بما لو كانت مكشوفة أو غير مكشوفة وقد روي ما يدل على أنه يشترع كشف
الجبهة وقال الشافعية يجب كشف الجبهة واستدل بعضهم بما أخرجه

ابوداود في المواسيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله رأى رجلا يسجد الى جنبه وقد
 اعلم على وجهه خمس عرجية وهو ليس بحجة واستدلوا بحديث خباب بن الارت عند
 الحاكم في الاربعةين والبيهقي بلفظ شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وآله
 في جباهنا واكفنا فلم يشكنا قال في النبيل واخرجه مسلم بدون لفظ حو
 وبدون لفظ جباهنا واكفنا قال ويجمع بين الحد يثين بان الشكاية كانت
 لاجل تأخير الصلوة حتى يبرد الحرك لا اجل السجود على الحائل اذ لو كان
 كذلك لكان لهم بالحائل المتفصل كما تقدم من انه كان صلى الله عليه وآله على الحجة
 وما ذكره وجبه وقد عورض حديث حسرة عمارة من سجد عليها باحاد
 تفيد بالصرحة صحة السجود على كور العمارة لكنها ضعاف كلوا وقد قلنا
 ان احاديث الامم بالسجود على سبعة اعضاء لا تدل على وجوب كشفها
 ومن تتبعها متصفا ظهر له منها انه لا يلزم كشف الجبهة ولا غيرها من هذه
 الاعضاء وانظر الى حديث انس قال كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله
 الحرقاذا لم يستطع احدا ان يركع جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد
 عليه قال في المنتقى رواه الجماعة فتأمل قوله ثوبه فانه يدل على انه ثوب
 المصلي وهو لا يبسطه الا وقت السجود حين لم يستطع السجود من بشدة
 الحر وافر من ذلك بما كانوا عليه من قلة الثياب يظهر لك من ذلك كمالهم
 يسجدون على الثياب المتصلة بهم المتحركة بحركةهم وهذا الفهم يستدعي
 التأمل مع الانصاف واصرح من ذلك ما اخرجه في العيتم معلقا عن
 الحسن قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يسجدون وايدهم في ثيابهم

وليسجد الرجل منهم على عمامته ووجهه اليه حتى وقال هذا اصغر ما في السجود
 موقوفاً على الصحابة واخرجه ابن ابي شيبة عن ابن عباس ان النبي صلى
 الله عليه وسلم في ثوب واحد يتقي بخصوله حر الارض وبردها ذكره في النبيل قال
 واخرجه بهذا اللفظ احمد وابو يعلى والطبراني في الاوسط والكبير قلت
 وروى نحوه الامام احمد قال في عجم الزوائد ورجال احمد رجال الصحيح
 فظهر مما ذكرناه سقوط اشتراط كشف الجبهة كما زعم الشافعية والله اعلم
 اما السجدة فالاولى فيها ان تقم على الارض او على ما هو من جنسه كالخشب
 والحدس ونحوهما ويجوز على التوسك كما امره الخلفاء الامامية ويجوز على الحصائر
 ونحوها لا يثبت ولا يابس ولا ينفذ بين يدين الامامية وكان للنبي صلى
 الله عليه وسلم سجدة واحدة سجدة واحدة والذكي كره هذا وقال
 انه من شغل الزمان فقد مضى ما أحسننا وانا بما اصد على السجادة
 الكبيرة من الثوب قاضية السجدة التي هي من الخوص او الحصائر موضع
 السجود اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم واقتداء بسنة واما القاء السجادة على العواتق
 والتزامها فبدعة مستحقة لا تليق في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه وانما
 كانوا يصلون على ما تيسر لهم من ارض او ثوب او حصير وجل صلواتهم
 كانت على الارض او الحصير وهو الاول عندى والله اعلم وان ينال سجدة
 ثقل راسه اى يجب ذلك بان يتحامل عليه بحيث لو كان تحته ثوب قطن
 لا ينكس وظهر اثره على يده لو كانت تحته لما تقدم من قول صلوا وان تمكن
 جهتك الحديث وان لا يهوى الغيرة فلا يسقط على وجهه وجب العود

الى الاعتدال ثم يسجد لما قد منأى الركوع والاعتدال وان ترتفع اسأله
 على اعاليه لان حقيقة السجود الشرعي المنقول عن المصوم لا توجد بل
 ذلك ولقوله تعجرون للاذقان الآية ان استطاع واما عند عدم الاستطاعة
 فلا بل يجب عليه فعل المستطاع لما تقدم من الصلوة قائما ثم قاعدا الى
 آخره وذلك محمول على عدم الاستطاعة فاسرجع اليه هذا هو الواجب
 الذي لا بد منه للساجد مع القدرة واكمل ان يركع للهويه وقال الامام
 احمد بوجوب ذلك بلا شرط في يديه رواه الهيثمي في مجمع يزيد على ركبتيه
 ثم ركبتيه على مصلاه ثم يديه ثم ركبتيه وانفقه عن واثل بن حجر
 قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع يديه على ركبتيه
 قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه
 قال في المنتقى رواه الخمسة الا احمد وما ذكره من كيفية الهوى وما
 ينبغي ان يكون اول مباشر لمسجده من اجتماعه في النيات هو من
 الجمهور واستدلوا له بما ذكرناه قال وحكاة الفقيه ابن الجيب عن عامة
 الفقهاء وحكاة ابن المنذر عن عمر بن الخطاب ورواه مسلم بن يسار
 وسفيان الثوري واحمد واسحق واصحاب الراي قد رواه في رواية وشبهه بالعاقبة
 والاوزاعي ومالك وابن حزم الى استحباب وضع يدين قبل الركوعين ونحو
 الشوكاني من اصحابنا وهي رواية عن احمد ورواه كذا عن الاوزاعي
 انه قال دركت الناس يضعون ايديهم قبل ركعتي الامين الى داود
 وهو قول اصحاب الحديث واحتجوا بحديث ابي موسى قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم اذا سجد احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع
 يديه ثم ركبتيه رحمه الله و ابوداود والنسائي قال الحافظ هو اقوى من
 حديث وائل بن حجران له شاهدان من حديث ابن عمر صححه ابن خزيمة
 وذكره البخاري معلقا موقوفا انتهى وقال اخرون هو على ما قبله من الطبع
 الشديد مضطرب المتن وقد روى عن ابى هريرة بلفظ ان النبي صلى
 قال يعبد احدكم في صلواته فيبرك كما يبرك الجمل ولم يزد وقد روى
 عنه بالفاظ توافق حديث وائل اخبر ذلك ابن ابى شيبة هكنا اذا
 سجد احدكم فليبد ابركبتيه قبل يديه ولا يبرك كما يبرك الفحل و
 رحمه الله الاثر في سننه عن ابى بكر بن ابى شيبة كذا وقد اخبر ابو داود
 عن ابى هريرة ما يصدق ذلك بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد بل
 يركبتيه قبل يديه وروى ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب
 ابن سعد عن ابيه قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين قاعرا بالركبتين
 قبل اليدين قال في الزاد وعلى هذا فان كان حديث ابى هريرة محققا
 فانه منسوخ واطال في المقام بما حاصله ترجيح ما ذكرنا واختلافه و
 الحاصل ان الرواية قد اختلفت عن ابى هريرة وفي كل منها كلام وطعن
 فليس احدها ياولى بالاعتبار من الاخرى قلت واذا وقع في الاحاديث
 ما يشعري بالتعارض او في روايات الحديث الواحد فالواجب على الناظر
 ان يتفكر هل يمكن الحكم بينهما ام لا فان امكن تعيين المصير اليه ونحن في
 هذا المقام اذا نظرنا اختلاف الروايات في حديث ابى هريرة وعلمنا انه

لا مرجح لتقدير احد هاهنا على الاخرى قانا نجد انه يمكن الجمع بينهما بان تحمل
 الروايتين على ما افادناه الرواية الثالثة عن ابى هريرة عند البيهقي بلفظ
 اذا سجد احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يده على ركبتيه وجه
 الجمع ان قوله في رواية حديث ابى هريرة التي يقطن انها مناقضة لحديث
 وائل وليضع يده على ركبتيه تحتل ان يراد يضع يده على مصلاة و
 تحتل ان يراد يضع يده على غير ذلك كالركبتين واذا حمل على وضعهما
 على الركبتين فلا منافاة بين روايات الحديث ولا بينه وبين حديث وائل
 وهن الجمع هو المتعين حتى لو لم يرد مرثيا لم نقول انه لو لم يمكن الجمع لكان
 حديث وائل اولى بالاخذ لسلامته عن المعارض بعد ان يسقط حديث
 ابى هريرة لتعارض الروايات فيه وغاية ما يثبت هو التمسك ان يكون سجود
 احد ههنا مثل ما يبرك البعير واما وضع اليدين او الركبتين او لا فقد اختلفت
 فيه الرواية وغايته اذا لم يمكن الجمع ان تتساقط فيبقى البحث في لفظة
 واحدة وهي هل من وضع يده على مصلاة قبل ركبتيه يكون سجود
 مثل برك البعير او من وضع ركبتيه قبل يده يكون كذلك الحق
 كما قال شيخنا ابن القيم في الزاد ان البعير انما يضع يده او لا واما
 فتولهم ان ركبتا البعير في يده لا في رجله فذلك مما لا غرض لنا به
 هنا لان وضع الركبتين او اليدين او لا قد قد مناسقوط كل منهما فلا معنى
 للبحث في الركبتين واما بحثنا ههنا الآن في ان اى الهيئات اشبه ببرك
 البعير ولا شأن ان مقدم البعير اول ما ينخفض عند بركه وتبقى رجلاه

قائمتان فاذا اتوض فانه ينهض برجليه اولا وتبقى يداه على الارض على ذلك
 فمن اراد ان يقدر يديه حين سجوده فانه لا بد ان يهوى ويخفض اعاليه
 وهذا هو صورة بركه البعير فظهر بذلك انه لو لم يرد الا قوله صلعم فلا
 يبرك كما يبرك ان بعير كان الا هو واضحا في ان الساجد ينبغي ان يقدر
 وضع ركبتيه على يديه وما ذكرناه تتبين ركة ما قواه في النبل وصحة ما ذكره
 صاحب الزاد مع هذا كله لا نقول بعدم جواز وضع اليدين اولا على المصل
 سيما اذا هبت اليه العزة الطاهرة ولكن الكلام في الا فضل فتأمل ان هذا
 المقام كما قال في النبل من معارك الانظار ومضائق الافكار فان شق
 عليه ذلك لكبر سن او وجع او لفرط سمن فعل ما سهل وتيسر اي من تقدم به
 وضع يديه او احدهما لان الله لم يجعل علينا في هذا الدين من حرج والنهي
 مع كونه مشتقاً محمول على عدم العذر ولثبوت ذلك في الجملة وذهاب
 العزة وبعض الائمة اليه كما تقدم وان يفرج يديه عن جتيه لا ونباع
 كما روي ذلك في الصحيحين عن ابن بريدة عن ابي رافع وبضع كفيه حذ منكب
 واصابعها حذ واذنيه اي يجعل كفيه حذ ومنكبيه واطراف اصابعهما
 حذ واذنيه ذلك مستفاد من حديثين قد صححا عنه صلعم احدهما
 حديث ابي حميد ان النبي صلعم كان اذا سجد السجدة وقبض يديه ووضع كفيه
 حذ ومنكبيه رواه ابو داود والترمذي وصححه وثانيهما حديث وائل
 ان النبي صلعم سجد فوضع وجهه بين كفيه رواه مسلم وقوله بين
 كفيه اي بين اصابعهما كما روي مفسر في احاديث اخرى فلا تعارض

وان يعتدل على يديه ولا يسطد ذراعيه انبساط الكلب كما روى ذلك
في الصحيح وان ينتثر اصابعه مضمومة الى القبلة لما اخرج به ابن عباس في
صحيحه انه صلى كان اذا ركع فوجر اصابعه فاذا سجد ختم اصابعه وان يفرق
بين ركبتيه ويرفع بطنه عن فخذيه وجنبه في سجوده وكذا في ركوعه
وتضم المرأة والخنثى لحد يث ابى حميد في صفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا سجد فوجر يمين فخذيه غير حامل بطنه على شئ من فخذيه ثم اراه
ابوداؤد وحدث ميمونة عند مسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يجافي بيديه
فلوان بهيمة ارادت ان تمر مرث اما المرأة فتضم بعضها الى بعض وتلصق
بطرفها بفخذها في جميع الصلوة وذلك لما اخرج به ابوداؤد في مراسيله عن
يزيد بن حبيب ان النبي صلى الله عليه وسلم على امرأتين تصليان فقال اذا سجدتما
فضمي بعض السجدة الى الارض فان المرأة في ذلك ليست كالرجل قال البيهقي
وهذا المرسل احسن من موصولين فيه ثم ذكرها في سنده وضعفها
والحق بها الخنثى المشكل احتياطاً لانه ربما يبان امرأة قال الحافظ في
طريقي البيهقي الموصولين ما تروى عن بعض الصحابة والاذن
لا احفظ من خروجه انه فصل المرأة كما يصلي الرجل ولعل مطلبه فسائر
الامر كان غير السجدة ولو سجدت مع ذلك كالرجل تجوز صلواتها فان الراية
في هذا امر سلة او ضعيفة وفي قبولها اختلاف الامة كما مر في الجزء الثاني
من هذا الكتاب وان يوجه اصابعه رجلية نحو القبلة لقوله في حديث
ابى حميد واستقبل باطراف اصابعه رجلية القبلة اخرج البخاري واستدل

على ذلك بعض الأوصاف بما لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف جاز له
استناد ما لم يقله النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أين يجيء بمثل تلك الأقاويل ثم
ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان يجتهد فيه من الدعاء مع كمال التذلل و
الخشوع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قلت فينبغي
للعبد أن يعرف هذه المرتبة وعظمة من يتأجبه وليست تشعروضعف نفسه
وحقره وفقره إلى ربه وألهه حتى ينزل عليه من خيرة وفضله ورحمته
وقد تقدم تقدير سجدة صلى الله عليه وآله وسلم وحزرة بعشر تشبيحات وكان ربنا يقول
مع ذلك سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وكان يقول سبحانك اللهم
وبحمدك لا اله الا انت وكان يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك
ومعافاةك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصي ثناء عليك انت كما
اثنيت على نفسك وكان يقول اللهم لك سجدت وبك امنت ولك اسلمت
سجد وبكى للذي خلقه وصوره وخلق سمعه وبصره تبارك الله احسن
المخالفين وكان يقول اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره و
علا نيته وسره وكان يقول اغفر لي خطيئتي وجهلي واسرافي في أمري و
ما انت اعلم به مني اللهم اغفر لي جدي وهزلي وخطائي وعكلي وكل ذلك
عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت انت
الهي لا اله الا انت وكان يقول اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا
وفي بصري نورا وعن يميني نورا وعن شمالي نورا واما في نورا وفوق نورا
واجعل لي نورا انتهى من الزاد ولم ينقل انه قال ذلك مرة بل قد عرفت

مقدار سجدة المعتاد ولعله كان صلح يفعله ذلك في بعض الاحيان ولعله
 يفعل بعضها مع التسليم في بعض سجدة وبعضها الاخر في سجود اخر و
 الرواة نقل كل منهم ويمكن ان فعل ذلك في صلوة النافلة بالجملة امر النبي
 صلحها الاجتهاد في الدعاء في السجود وقال انه قمن ان يستجاب لكم قال
 في الزاد وهل هذا امر بان يكثر الدعاء في السجود او امر بان الدعاء اذا دعا
 في محل فليكن في السجود و فرق بين الامرين واحسن ما يجل عليه الحديث
 ان الدعاء فوعان دعاء تناء ودعاء مسئلة والنبي صلح كان يكثر في سجدة
 من النوعين والدعاء الذي امر به يتناول النوعين والاستجابة ايضاً
 نوعان استجابة دعاء الطالب باعطائه سؤاله واستجابة دعاء المثنى
 بالثواب قال ويكوا احد من النوعين فسر قوله نعم ايجب دعوة الداع
 اذا دعان والصحيح انه يعم النوعين انتهى ذلك فاعرفه فانه مفيد ومن
 فروض الصلوة الجالوس بين السجدين اثنين مطمئناً وان لا يقصد يرفعه
 غيره اى كما تقدم ذلك فيما تقدم من الفروض ولقوله صلح لا تسئ صلح
 من حديث ابى هريرة ثمر ارفع راسك حتى تطمئن جالساً متفق عليه و
 قال الاحناف لو لم يستوجبا لسا وصار الى الجالوس اقرب وسجد اخرى اجزاء
 ولم ار لهم دليلاً على ذلك بل الاحاديث ترد عليهم وهذا القول منهم سمع
 للجهالة تزداد التعديل حتى انى رأيت بعضهم يسجد ثم يرفع راسه بحيث يكون
 الى السجود اقرب ويسجد الثانية مثل هذه الصلوة لا طائل تحتها بل بما
 تكون سبباً لغضب الرب سبحانه ولا تجوز عند احد من الائمة حتى عند

الاحناف ايضاً واكملوا ان يرفع راسه مكبراً غير ان يرفع يديه ويرفع راسه
 قبل يديه ثم يجلس مفترشاً يفرش رجليه اليسرى ويجلس عليها وينصب
 اليمنى وليستقبل باصابعها القبلة او يضع اليمنى على عقبه ويكون مركبته
 في الارض وليستقبل باصابع رجليه القبلة وقد تقدم انه صلح كان يكبر
 في كل رفع وخفض اهما خص كالرفع من الركوع وتقدم انه لم يكن يرفع
 يديه في شئ من اعمال قعوده في الصلاة اما كونه يرفع راسه قبل يديه
 فقد دل عليه حديث المسني صلواته وغيره فان قوله صلح ثم ارفع راسك
 حتى تطمئن جالساً صريح فان رفع الرأس مقدم على كل ما يرفع اما كيفية
 جلوسه فلانه لم يحفظ عنه صلح في هذا الموضع جلوسه غير هذين وانما
 ورد غير ذلك في التشهد الاخير او في جلوس المعذور وقد روي ذلك
 عن وائل ورفاعة وابي حميد وعائشة وغيرهم فان شئت ذلك فارجم
 اليه في عظامه ويضع يديه على فخذه يه يجعل حذره فقيه على فخذه وطرف
 يده على ركبته ويقبض شفتين من اصابع اليد اليمنى كالحلقة ويرفع
 السبابة اى الاصبع التي تلى الا بها مريد عوبها وقال الشافعية ينتشر
 اصابعه مضمومة للقبلة كما في السجود ولم يذكروا ذلك مستنداً وكذلك
 قال الاحناف ولنا حديث وائل بن حجر انه قال في صفة صلوة رسول الله
 صلح ثم قعد فافترش رجليه اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وكبته
 اليسرى وجعل حذره فقه الايمن على فخذه اليمنى ثم قبض شفتين من اصابع
 وحلق حلقة ثم رفع اصبعه قوائمه يحكمها يديه وبها رواه احمد والنسائي

وابوداود وما كونه يرفع سبابة اليمنى فلتصريحه بذلك في حديث ابن عمر
 بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا جلس للصلاة وضع يديه على ركبتيه
 ورفع أصبعه اليمنى التي تلى الابهام قد عابها الحديث رواه احمد ومسلم
 والنسائي قائلوا اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني وافقني
 وعافني لحديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله كان يقول بين السجدة الثانية
 اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني رواه الترمذي وابوداود
 الا انه قال فيه وعافني مكان واجبرني رواه الحاكم وصححه والبيهقي وابن حبان
 ايضا بلفظ ارحمني واجبرني وزيادة ارفعني فقط وعندنا ان الاثنان
 بكل ذلك مستحب لو روي في رواية يقول بين السجدة الثانية رب اغفر لي
 رب اغفر لي رب اغفر لي ويستحب ان يطيله بقدر السجدة وقد عرفت من ذهب
 الاحناف في هذه الجلسة وقال الشافعية بوجوبها وافتراحها كما علمت
 لكنهم قالوا يجب ان لا يطولها ولا الاعتدال قالوا لانها مشرعا للمنع
 لان اتيها فكانا قصيرين فان طول احدهما فوق ذكره المشرع فيه قد
 الفاقة في الاعتدال واقل التشهد في الجالس عامدا احاطا بطلت صلاته
 انتهى وهذا الكلام كله غير صحيح اما قولهم انها مشرعا للفصل فقلت انما رواه
 انها مشرعا للمجودة وانها غير مقصود ان بالعبادة فيقال عليه ان هذا خير
 مسلم ولو اتيوا على ذلك ببرهان واما قولهم يجب ان لا يطولها فيقال عليه
 ما دليل هذا الذي يجب وايضا كونها غير مقصودين لا يستلزم وجوب
 التقصير ومع ذلك كله فلا حرج تعليلهم هذا بما لا بد من عدمه في الاعتدال المذكور

حيث جعلوه محلاً للقنوت الذي هو عندهم لبعض من أبعاض الصلوة التي
 يسجد السجدة فقولهم انهما شرعا للفصل هنا يخالف قولهم هذا
 في الركوع لان القنوت مقصود بذااته وقد قال تعالى وقوموا لله قانتين
 رشيون وان لم نقل ان القنوت في الزيادة هو ما ذكره الشافعية ان ذلك
 لا يوجب لهم وجوبه يبطل ما زعموه من وجوب عدم اطالة الاعتدال
 والجلوس بين السجدين وتدل على بطلانه ايضا احاديث القنوت
 في النوازل وايضا هذا التعليل مع برودة وعدم استئادة الى دليل هو
 راي في مقابلة النص فلا يصح ان يلتفت اليه واما ما الشافعي يروي عن
 امثال هذه التعليلات فترشدهم للسنانعية ولا تستقيم في هذه المسئلة
 ولنا ما روي عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا قال سمع الله لمن جله
 قام حتى نقول قد اوهر ثم يسجد ويقعد بين السجدين تين حتى نقول
 قد اوهر ثم اذ سجد في رواية عتيق عليها ان انس قال اني لا اوال اصل
 بكوكما رويت رسول الله صلى الله عليه وآله يبعث بيا فكان اذا رفع راسه من الركوع
 انتصب قائما حتى يقول الناس قد نسي واذا رفع راسه من السجدة
 مكث حتى يقول الناس قد نسي قال في الزاد وكان هديه صلى الله عليه وآله
 هذا الركن بقدر السجود وهذا السؤال ثابت عنه في جميع الاحاديث ثم قال
 وهذه تركها اكثر الناس من جعل اقراض عصر الصلاة ولهذا قال ثابت
 وكان انس يضع شدة ان اكر تصفونه بمكث بين السجدين تين حتى نقول
 قد نسي وقد اوهر واما من حكى السنة ولم يلتفت الى من خالفها فانه

لا يعياً بما خالف هذا الهدى وقال الحافظ في الفقه بعد ان ذكر صلوة النسيء
 لكن السنة اذا ثبتت لا يبالى من تمسك بها بمخافة من مخالفتها يقال الموقوف
 صاحب المزاج ان الجواب عن هذا الحديث يصعب قلت الشواهد الاحتمالية
 فيما سلف كانوا ينسبون انفسهم الى الشافعي واني حنيقة لذلك فقط ومعه
 هذه الانتساب انهم كانوا يتبعون اجتهادهم في المسائل التي لم ترد فيها
 نص واذا ورد النص فكلمهم كانوا يحجبون ما قال او فعل محمد
 صلى الله عليه وسلم ومثل هذا الانتساب لا يضر شهادتهم الشيباني
 يقول في مسائل قول اهل المدينة احب الي من قول ابي حنيفة وهذا
 الطحاوي يترك في مسائل قول ابي حنيفة وهذا الحافظ يخالف الشافعي
 في مسائل عديدة اما في زمنا هذا فقد قامت القيامة الاحناف حملوا
 على قول ابي حنيفة والشواهد محدودة على قول الشافعي ويرون نصوص الاحاديث
 مخالفة لها ومع ذلك يتركون الاحاديث اقوال النبي المصنوع واقواله و
 يتبعون ما قال امامهم الذي يخطئ ويصيب فما لهم من السنة نصيبا هم
 عجيب واسلامهم ضعيف هذا هو الله تعالى ووفقه لهم النبي الكريم
 ثم يسجد الثانية كالاولى لقوله في حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي هريرة
 وفيه ثم اسجد حتى تظمئن ساجدا ثم ارفع حتى تظمئن جالسا ثم اسجد
 حتى تظمئن ساجدا ثم ارفع ذلك في الصلوة كلها رواه البخاري في الصحيحين
 ولتسن جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية التي يقوم عنها وفاقا
 للشافعية وقالت الاحناف لا يجلس ويدل على ذلك ثبتنا ابن القيم في الزاد

استدل الاحناف بحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهض في الصلوة على صمد ووقد ميه رواه الترمذي باسناد ضعيف وقالوا احد بيت جلوسه صلى الله عليه وسلم على حالة الكبر قالوا ولا نهأ جلوسه استراحة و الصلوة ما وضعت لها ويقال عليهم ان ما استد لوايه لا يجتمع به فلا يصح ان يا ول لا جلاء ما هو اصح منه وايضا يعارض حديث ابي هريرة في قصة المسيح صلواته عند البخاري في كتاب الاستيذان وهذه اقوى من رواية الترمذي وايضا لو سلم صحة ما استد لوايه فانه لا يعارض حديث ثبوت الجلسة كحديث ترك الوقوف لا تعارض حديث الوقوف وقولهم انها جلسة استراحة الخ يقال عليه ذلك ان هذا هو اصلها في التسمية والشعار ما سماها استراحة فلا ترد اجزاء السنن الثابتة الصحيحة وثانيا لا نسلم ان الصلوة لا تشترع فيها الاستراحة اذا كانت بمعنى الاثنيان بالفعل لها واقولها بالاثنية بل المعروف من السنة ان الاثنيان بها واليهما انما يكون بالسكينة والوقار والفصل بين فعل وفعل وقول وقول وقد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان هديه في القراءة الترتيل وفصل قراءة الآية عما بعدها حتى يترجم اليه النفس ومن هذا الباب السكينة بعد المفاتحة والسكينة بعد القراءة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك والله اعلم امر بالثانية في جميع الاركان ولم يجتد بصلوة خالية عنها والاحناف قد خالفوا في ذلك فلا عزوان مخالفوا في جلسة الاستراحة بدعوى ان هذه جلسة استراحة والصلوة لم توضع للاستراحة ولم يجعلوا ان الخشوع لا يكون

في غير صلوة المتأني الذي يصلي بسكينة بحيث يفصل بين أفعال
 الصلوة وأقوالها وهذا الخشوع الذي هو سر الصلوة ولها لا يحصل
 للمستعجل الذي يمثل نفسه في صلواته بدورة عجلة دو لا يفترأه
 ينقر في ركوعه وسجوده كمنقر الغراب ولذلك منع الحاقن من الصلوة
 لأنه ليستعجل في أداء الركعات بل يحرق الحاجة البشرية وقال تعالى
 فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب فجلسة الاستراحة عندنا
 هي كمنهمل أية عن أية وقيل عن فعل وهي وإن كانت فعلاً لكنها تأتت
 عن الأفعال المفترضة بكونها سنة ولهذا استحب تخفيفها بحيث يكون
 من التكميل كغياها وللقيام بحيث لا يرهق لها ذكر ينصها وما استدلو
 به لا يدل على مطلوبهم من نفق هذه الجلسة لأن قوله كان ينهض
 في الصلوة على جنبه وورقه به إنما يدل على استحباب النهوض كل
 وذلك لا يمنع أن يكون ذلك النهوض بعد الجلسة وعلية في استحب
 النهوض أن ينهض من هناك إلى مثل ذلك النهوض من من التشهد
 أو سجدوا استدلالاً بغير ما كان في مالك بن الحارث أن رأى النبي
 صلى الله عليه وسلم في صلاة في وقت من صلواته ينهض حتى يستأنف
 فأما أن قال في الحقيقة فإنه لا بأس بالجلسة ما جاز فقوله في
 من الحديث بين العاصم فماذا كان في وقت من صلواته المنهضة في رجليه
 وأن حديثه في كل صلوة سرهما الراوي وذلك لا يمنع أن يكون ذلك
 بل إلى أوملة وإلا فمراد على فلو قال في التعليل بعد أن ذكره أن الحديث

فيه مشروعية جلسة الاستراحة وهي بعد الفراغ من السجدة الثانية
وقبل النهوض الى الركعة الثانية والرابعة وقد ذهب الى ذلك الشافعي
في المشهور عنه وطائفة من اهل الحديث وعن احمد وايتان وذكر
الحائل ان احمد رجع الى القول بها ولم يستحها الاكثر واحتج لهم الطحاوي
بحدِيث ابْنِ حَمِيدٍ السَّاعِدِيِّ الْمُشْتَمِلِ عَلَى وَصْفِ صَلَواتِهِ صَلَواتِهِ
يَذْكُرُ فِيهِ هَذِهِ الْجَلِيسَةُ بَلْ ثَبَتَ فِي بَعْضِ الْفَائِظَةِ أَنَّهُ قَامَ وَلَمْ يَتَوَرَّكْ
كَمَا أَخْبَرَهُ أَبُو دَاوُدَ قَالَ فَيُشْتَمَلُ أَنْ مَا فَعَلَهُ فِي حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ الْحَوَيْثِ
لَعَلَّةٌ كَانَتْ بِهِ فَقَعَا مِنْ أَجْلِهَا إِنْ ذَلِكَ كَانَ مِنْ سَنَةِ الْعِصَاوَةِ ثُمَّ
قَوِيَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ مَقْصُودَةً لِتَشْرِيعِ لَهَا ذِكْرُ مَخْصُوصٍ وَتَعَقُّبُ
بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعِلَّةِ وَبَيَّنَّ مَالِكُ بْنُ الْحَوَيْثِ هُوَ رَأْيُ حَدِيثِ
صَلَوَاتِهِمْ أَرَادَ بِمَقْصُودِهَا أَنَّهَا لَصِفَاتُ صَلَواتِهِ رَسُولِ صَلَواتِهِ
دَاخِلَةٌ تَحْتَ هَذَا الْأَمْرِ وَحَدِيثُ ابْنِ حَمِيدٍ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى عَدَمِ
وُجُوبِهَا وَإِنَّ تَرْكُهَا لِبَيَانِ الْجَوَازِ عَلَى عَدَمِ مَشْرِعِ عَيْنِهَا عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَتَّفَقْ
الرَّوَايَاتُ عَنْ ابْنِ حَمِيدٍ فِي نَفْيِ هَذِهِ الْجَلِيسَةِ بَلْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ
وَالْتَرَمِذِيُّ وَاحِدٌ عَنْهُ مِنْ وَجْهِ أَخِيائِهِ ثَابِتًا قَالُوا الْكَافِظُ أَنْكَرَ الطَّحَاوِيَّ
أَنْ يَكُونَ جَلِيسَةُ الْإِسْتِرَاحَةِ فِي حَدِيثِ ابْنِ حَمِيدٍ وَهِيَ كَمَا تَرَاهَا فِيهِ
وَأَمَّا الذِّكْرُ الْمَخْصُوصُ فَأَنَّهَا جَلِيسَةُ حَقِيقَةٍ جَدِّ السُّتَيْغَةِ فِيهَا بِالتَّكْيِيدِ
الْمَشْرُوعِ لِلْقِيَامِ وَاحْتِجَّ بَعْضُهُمْ (يُرِيدُ شَيْخُنَا ابْنَ الْقَيْمِ) عَلَى نَفْيِ كَوْنِهَا
سَنَةً بِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ كُنْكَ لَمْ يَكُنْ لَهَا كُلُّ مَنْ وَصَفَ صَلَواتِهِ صَلَواتِهِ

متعقب يان السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف
صلوته صلحهما وإنما اخذ مجموعها من مجموعهم واحتجوا ايضا على
عدم مشروعيةها بما وقع في حديث وائل بن حجر عند الزاير بلفظ
كان اذا رفع راسه من المسجد تين استوى قائما وهذا الاحتجاج
يورد على من قال بالوجوب لا من قال بالاستحباب لما عرفت على
ان حديث وائل قد ذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف
واستجوا ايضا بما اخرج الطبراني من حديث معاذ انه يقوم مكانه
السهم وهذا الاينافى الاستحباب المدعى على ان في اسناده مترا
يا لكن بوقد عرفت فما قد منا في حديث المسخ صلوته ان يجلسه
الاستراحة من كورة فيه عند البخاري وخيرة لا كما زعمه النووي
من انها لم تنكر فيه وذكرها فيه يصلح للاستدلال به على وجوبها
لولا ما ذكرنا فيما تقدم من اشارة البخاري الى ان ذكر هذه الجلسة وهم
وما ذكرنا ايضا من انه لم يقل بوجوبها احد وقد صرح بمثل ذلك
الحافظ في الفقه وفسد الطحاوي بحديث ابي حميد لترك الجلسة
الاستراحة فتركه لهذا الحديث في مرآة البين فما يقتضيه من العجب
ان اخذون ببعض رواية تكريه ببعض من جملة ما استخرجوه القائلون
بنفي استحبابها بعد ما قال بن حجر عند ابي داود انه لم يسم قبل
حديث السامع بعد كراهية ابن المذنب من النعمان بن ابي عيسى قال
در كنت خليفة اسلم من استجاب النبي صلواته فكانت راسه

من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس وذلك
 لا ينافي القول بأنها سنة لأن التولية لها من النبي صلى الله عليه وسلم في بعض
 الحالات إنما ينافي الوجوب فقط وكذلك تولى بعض الصحابة لها
 لا يقدح في سنيتها لأن تولى من ليس بواجب جائز انتهى ذكرته
 برومته لما فيه من الفوائد وما ذكره مع ما قد منا لا يتبع شبهة
 في استحباب تلك الجلسة والفضل أن يأتي بها أحيانا ويتركها
 أحيانا فاقترأنا النبي المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم وإذا
 قام نهض على صدره ورقد عليه وركبتيه معتمداً بيديه على فخذي
 لما قد منا ولقوله في حديث وائل بن حجر ذكر فيه كيفية الهوى
 إلى السجود الحديث وفيه وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على
 فخذي به رواه أبو داود وقد ذكرت صدره والقدمين في الأحاديث
 استدلل بها من تقى جلسة الاستراحة كما قد منا ذلك فلا تغفل
 ومع هذا القيام على صدره والقدمين سنة فيجوز تركه وكذا
 يجوز الاعتماد بيديه على الأرض كما ورد في رواية مالك بن
 الحويرث أخرجه الشافعي سيما إذا عسر لكبر سن أو عذر وان
 يمد التكبير من حين يرفع رأسه من السجدة إلى أن يستوي قائماً
 أي إذا سهل عليه ذلك ولم ينقطع نفسه لما قد منا من أن
 جلسة الاستراحة لقصرها جدد اكتفى لها بمد التكبير وحيث
 لم ين كرهما يروى لها ذكر مخصوص وقد ثبت أنه كان يكبر لكل خفض

ورفعه ولم ينقل انه كبير مرتين اعنى حين رفعه من السجود وحين
نهوضه من الجلسة علم انه يكتفى في ذلك كله بتكبير واحدة و
اختاره شيخنا الشوكاني في النيل ويقعل في الركعة الثانية مثل
ما فعل في الركعة الاولى لقوله ع في حديث المسئ صلواته شر
افعل ذلك في الصلوة كلها الا انه لا يستفهم ويخففها عن الاولى
لما قد منا فلا تغفل وهل يتعوذ قبل القراءة فيه خلاف ورجح
من اصحابنا ابن القيم والشوكاني انه لا يتعوذ والذي نراه انه
يتعوذ سرا ولقصر الاستعاذة وكونها سرا لم يرد كونه ناقل ولم يرد كرها
سكته اذ مقدار ما يصرف لها من الزمن هو اقل او يساوي مقدار
وقت تواد النفس وذلك قد يجنح على المقتدى وقد ثبتت في الاولى
نصا فلا بد مما يصح بنفيها في الثانية وما ذكره انما يجتمل ذلك وهو
لا يصح لنفي الثابت وقد قال نعم فاذا قرئ القرآن فاستعذ اي قال الحمد
وقت وسبب التعوذ ولا يجوز ترك ما قرأ وقت وسببه في القرآن
عند وجود مقتضيه الابدليل قاطع وهو هنا غير موجود واما
قول بعضهم وتوجيه بان القراءة في الركعة الاولى والركعة الثانية
وما بعد هاهي كالقراءة الواحدة فيكتفى بالاستعاذة في قراءة الركعة
الاولى ففيه نظر وعندى ان ذلك ساقط لما قد منا من لزوم قراءة
الفاصلة في كل ركعة كما قد منا ذلك وذلك بين في ان لكل ركعة
قراءة مستقلة لا تنضم ولا يعتد بتلك الركعة الا بها وذلك ظاهر وبلا

يسقط ما أطال به في الزاد والنيل من عدم استحقاق التعمد وليس
إذا رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية أن يجلس
للتشهد الأوسط والأولى أن يفرش رجله اليسرى فيجلس عليها و
أن ينصب اليمنى ويوجه أصابعها نحو القبلة ولا يخرج عن السنة
بالتوركاء وهو أن يفرش فخذه اليسرى على الأرض ويتصب اليمنى
ويوجه أصابعها نحو القبلة لورود ذلك في حديث المسعودي صلواته
عن رفاعة وقيه فإذا جلست في وسط الصلوة فاطمئن وافترش
فخذك اليسرى ثم تشهد رواه أبو داود وفي أسناده محمد بن اسحاق و
لكنه صرح بالتحدث ويضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ويبسط
أصابعها واليمن على اليمنى كذلك إلا أنه يقبض من أصابعها الخنصر
والبنصر ويحلق حلقة بالأيهام والوسطى ويرفع أصبعه السبابة
ويحركها ويدعو بها وقالت الأحناف يبسط أصابعه يد يده وذم
بعضهم ورود ذلك في حديث وأثل وهو غلط سببه عدم اطلاع
وقصور الباع في علم الحديث وأما ما يذكر في بعض الروايات من
الاقتصار على مجرد الوضع فليس فيه دلالة متعينة لما ذكرناه و
غايتهما احتمال أحد الأمرين القبض كما ذكرناه أو مطلقاً والبسط كما
ذكرناه وإذا كان الأمر كذلك فلا وجه لتزجيم البسط وجعله المستحب
المتعين دون ما سواه وتزجيم أحد المتشاورين بل من محقق غير
مقبول ثم هل يجوز ترك النص الصريح لما هذله وأما الواجب

حل المطلق على المقيد بل قبول الزيادة الصحيحة على البين متعين
 فمأيا لك بغير البين مما يتطرقه الاحتمال ومن ثمر قالوا اذا وجد
 الاحتمال بطل الاستدلال وقوله ان في البسط توجيه اصابعه
 الى القبلة فيقال عليه ان في قبضتها وبسط السبابة اشارة الى التوجيه
 وان ما سوى الله مقهور تحت قبضته وفي تحريكها ورفعها اشارة الى
 التوحيد ان الله المتصرف في خلق هذه الحكمة لا ينبغي ان تخلو عنها الصلوة
 المشتملة على انواع تعظيم الاله وحالات التذلل له من العباد لا سيما في
 المحل المناسب لذلك ولا يوجد في الصلوة محل اناسب لذلك من
 اذكار التشهد ولا سيما وبسط الاصابع الى القبلة قد اخذ له نصيب و
 محل آخر من الصلوة كالسجود وغيرها قالوا لم يكن الا القياس والتعليل
 لكان مقتضاه ان ما ذكرناه اناسب بهذا الموضع لا ما ذكرناه وقد عرفوا
 ان الاسلام جاء بين اظهر اقوام غرقت في انواع الشرك فما كان شئ
 اهم فيه من اظهار التوحيد والتشهد اظهر له باللسان ورفع السبابة
 اظهر له بالجوارح وفي قلب المؤمن شهادة اخرى فتمتع الشهادات
 قلبا ولسانا وجارحة وما احسنها وما اجمعها وبعض المتأخرين
 من الاحتاف كالكيد اني وغيره كاد كيد اعظيما وجعل الامر مستحسن
 وخيما ولم يشعرا هو اعلم بما قال ابو حنيفة ام محمد الشيباني الذي هو
 من خلص تلازم قوله في نشر علم ابي حنيفة وهو قال في موطاه
 بين يرو وهو قول ابي حنيفة والحامدة من فقرائنا والعجب من شيوخنا المجردين

كيف رحمه الله عن ذلك شارة مع ورثه الأحاديث الدالة على اثباتها وصحة
 النقل عن أبي حنيفة بثبوتها وأعجب منه قوله أن هذا غير ظاهر
 الرواية إذ ما جعله ظاهراً هو أخفى من ديب النمل واقطع لم يرو
 المبسوط أو الزيادات أحد بالسند الصحيح المتصل عن محمد بن كافر بن
 سوطاه بأسناد صحيح متصل ويقال أيضاً هذا تغليل وقياس غير
 مستند إلى أصل صحيح وبلا حجة جامعة وإيضاً لو كان صحيحاً فلا يوجب
 عدد وجود النص ولم لا يقولون هذا كما قالوا في الرفع أن مبنى الصلوة
 على السكون فتحريرات الأصابع لا تلائم مبنى الصلوة وقد عرفت أن الصلوة
 مشتقة من تحريك الصلوة وهي عبادة عن الحركات المخصوصة
 فمبنى الصلوة على الحركة لا على السكون ومثل هذه التعليلات يضحك
 عليها البلغاء والصبيان وهل يجدى مثل هذا الأوهام والظنون
 يوم لا يتفهم مال ولا يتون واستدل أصحابنا بمحمد بن عائذ بن حجر
 أنه قال في صفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قافترش رجله
 اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حذو مرفقه
 اليمين على فخذه اليمنة قبض اثنتين من أصابعه وحلق حلقة
 ثمر فم أصبعه فزايت يتركها يد عوبها ثم أه اسم التساكى وأبو داود
 وقد روى في قبض أصابع اليمنى ونصب السبابة روايات بالفاظ
 متقاربة وهي محمولة عندنا على الهيئة التي اخترناها والرواة عبروا
 بالفاظهم وأرادتهم معنى واحد وهو ما ذكرناه وقالت الشافعية

لا يجوز المسبحة اى السبابة وكرهوا ذلك كما حرم الكيد الى الامتثالة
 كاهل الحديث وبالع بعضهم حتى قالوا تطل الصلوة به ولو كان هذا
 القول عندهم ضعيفا ومن كره ما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله
 فحقه ان يحبس حتى يتوب او يعزر تغزير شديد الاول لم يعرف
 الاحاق ان ابا يوسف اما ممر حدث يوما ان النبي صلى الله عليه وآله كان يحب
 الدباء فقال رجل انا لا احب الدباء قد عاب ابو يوسف بسيف ونطم
 وقال اقتل هذا الرجل فانه صار من تدوا وانشأ شيخنا الشوكاني
 في النيل الى ترجيم القول بعد ما استحياب التحريك والحق ما ذكرنا و
 اختاره ابن القيم رحمه في الزاد وعليه دل الحديث صراحة كما عرفت
 ولا يعارضه حديث ابن الزبير كان يتشاور بالسبابة ولا يجوزها الحديث
 رواه احمد وابوداود والنسائي وابن حبان في صحيحه لان هذا اتفاق
 وما قد مناه مثبت ويمكن الجمع بان التحريك وقع عند الدعاء و
 لم يستوعب سائر وقت التشهد ولم يروى هذا الحديث الا بصيغة
 صلى الله عليه وآله بل رأى قبله او بعده فليتأمل وليس ان يتشهد
 بالماثور وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليها
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 تشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا يحصل
 الستة في الاول بدون الماثور ولا تضم الصلوة في الجلسة الأخيرة الاله
 لورود ذلك عن ابن مسعود قال ان محمدا صلى الله عليه وآله اذا قعد تقرأ

في كل ركعتين فقولوا الحمد يثا الى آخره رواه احمد والنسائي اما كونه
 بدون الماثور لا تحصل السنة في الاول وانه لا تنضم للصلاة بدونه
 في الاخير فقد دل عليه حديثه وهو عند الجماعة كما في المنتقى بلفظ
 علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي بدين كفيه كما يعلمني السورة
 من القرآن الحديث فقله كما يعلمني السورة من القرآن صريح في فعل
 الاعتد ادب غيره اى لتأدية السنة او القرض ومفهوم قوله في بعض
 الروايات يتخير من المسئلة ما شاء او يتخير من الدعاء ما اعجبه
 ان ما ذكره من الفاظ التشهد ليس هو مفوضا الى مثليه المصلحة
 وقد ورد التشهد من طرق كثيرة وفي بعضها زيادة على بعض فيجوز
 للمصلحة ان يقرأ ما شاء من الفاظها الواردة وانما سبها اقرأ التشهد بن
 مسعود وسبها التشهد ابن عباس وسبها الاخر واحب ان يجري على
 لسان ما جرى على لسان حبيب الله وروى عنه واختلغوا في ايها
 افضل فنذهب اصحابنا وجمهور الفقهاء الى ان تشهد ابن مسعود
 افضل لان مرجحاته كثيرة وانفق عليه الائمة السنة لفظا ومعنى
 قال النووي وانفق العلماء على جوازها كلها يعنى التشهدات الثابتة
 من وجه صحيح وكذا نقل اجماع القاضى ابو الطيب الطبرى
 كن افي النبل ثم يتخير من الدعاء اعجبه اليه ليدع به ربه لصحة
 ذلك عنه صلواته وسلامه ابن مسعود وغيره وهو اذن منه صلواته
 للمصلحة ان يدعوى في هذا الموضع بعد التشهد بما شاء من امور الدين

أو الدنيا ولا يلزم عليه الاقتصار على ما ورد عنه صلحهما وفي القرآن
 وقال الأحناف ان سأل الله تعالى ما يسأل عن الناس مثل زوجني فلامته
 تقسد صلوته وهذا الكلام فاسد لا دليل عليه بل الدليل يقتضي
 خلافه وليس لاحد ان يحجروا سماعاً وما نستحبه عملاً الا تياناً بأكمل
 الصلوة على النبي صلحهما أي وما نحب الا تيان به من الادعية المأذون
 لنا فيها أي وان لم تكن مأثورة الصلوة على النبي صلحهما والصلوة على
 آله معه صلحهم وعدم ذكرها في التشهد المأثور لا ينبغي استحباب الا تيان
 بها في الدعاء المأذون لنا فيه وقالت الشافعية لا تنس الصلوة على
 الأهل معه في التشهد الأول مع قولهم بسنته الصلوة على النبي صلحهما
 حتى انهم شرعوا لتاركها سجود السهو ولم يأتوا ببرهان على هذه التقاريع
 اذ لم تبتنى على اصل صحيح والذي ينبغي ان يقال انه اما ان تشترع الصلوة
 عليه صلحهم قاله مثله يتم له واما ان لا تشترع فكذلك والدليل انما يدل
 على عكس ما زعموه والنبي صلحهم قد نهي ان يصلي عليه الصلوة البتراء
 والصلوة البتراء هي ان يقولوا اللهم صل على محمد وعيسكو فما احق
 ما ذكره بالكراهة والعجب العجيب وقوع الخلاف بينهم في بطلان صلوة
 من صلى على الأهل معه في هذا الموضع فاعتبروا يا اولي الابصار و
 اما من الشافعي برئ عن امثال هذه الترهات والسقطات انما هو
 صنيع المتأخرين من الفقهاء المنقشقة الذين يبتغي قرب الآله و
 الرسول في التباعد عنهم وقالت الأحناف لا يزيد المصلحة في هذا الموضع

على تشهد ابن مسعود وقوله من دود يصري الحديث كما تقدم من لقوله
 صلهم في الحديث يلفظ ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه وليدع
 به سر به عز وجل الحديث وقد تقدم من قول الاحتاق هنا من اغرب
 ما يتصور فانهم استدلوا ببعض الحديث وردوا ببعضه الآخر وكذلك
 صنيعهم في مواضع أخرى كما في حديث من أدرك ركعة من الفجر
 فقد أدرك الفجر ومن أدرك ركعة من العصر فقد أدرك العصر
 فتمسكوا بالنصف الثاني وانكروا النصف الأول وما أدركه بما إذا
 يجيبون إذا سألوا يوم القيمة تجاه النبي الكريم عن مثل هذه الأمور
 وأما قول بعضهم ولا يزيد على هذا في القعدة الأولى مستند عليه
 بقول ابن مسعود علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد
 في وسط الصلوة وأخرها فإذا كان وسط الصلوة نهض إذا فرغ من
 التشهد وإذا كان آخر الصلوة دعا لنفسه ما شاء فيقال عليه السلام
 حكاية فعل وما قد صناه قول وهو مقدم على الفعل وهذا فعل صلح
 وذلك امره لا مثله والواجب الالتفات وبقطع النظر عن هذا كله
 فما ذكرناه زيادة غير معارضة فيلزم تسليم مقتضاها وغايتها
 استواء الفعل والترك وأما ترجيح الترك مع ما عرفت فلا وجه للبنت
 وإيضاً ما ذكرناه ليس في الصحيح المتفق بل هو ما ذكرناه وليخففه في
 إتمامه وذلك بأن يختصر في الأدعية بعد التشهد والصلوة على النبي
 صلهم وذلك للاتباع في ذلك قال في الزاد وكان صلهم يخفف هذا التشهد

جد اجتهاد كانه على الرصيف وعلى الحجارة المحيطة ويستفيض مكبرا على صدره
قد ميه وعلى ركبتيه معتد اعلى فخذه كما تقدم في القيام عن جلسته
الاستراحة وعلى هذا ادلت الآثار وقد تقدم بعضها والنهوض على
الصدور سنة فيجوز تركه والاعتماد بيديه على الارض سيما اذا عسر

لكبر سن او رجع في الركب او غيرها فاذا استوى قائما رفع يديه
كما فعل عند التحريم خلافا للاحناف ولنا ما روي مسلم من حديث
ابن عمر انه كان يرفع يديه في هذا الموضع وقد جاء ذلك مصرحاً به
في حديث ابى حميد الساعدي وهو حديث طويل تمسك ببعضه
الاحناف وغالوا ببعضه كما هو دأبهم قال في الزاد بعد ان ساقه
بطوله هذا السياق ابى حاتم في صحيحه وهو في صحيح مسلم ايضا وذكره
الترمذي مصححاً له من حديث علي بن ابى طالب عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه كان يرفع يديه في هذا الموضع ايضا ثم كان يقرأ
الفاتحة الحمد والسر في ذلك ان الشارع جعل كل شفع صلوة
فتشرع الرفع حين الشروع في الشفع الثاني كما شرع حين الشروع في
الشفع الاول تامة وانما لم يكن التشهد الاوسط واجباً ولا قنوة
لان النبي صلى الله عليه وسلم هو افسهم الصلاة فلم يعد له بل استمر
سجد السهو فلو كان واجباً لعادله عند ذهاب السهو بوقوع التنبيه
من الصلاة فلا يقال ان سجود السهو يكون ليجز ان الواجب كما يكون
ليجز ان غير الواجب لاننا نقول لا يحل الدليل فهو علم العود لنعلم

بعد التنبيه على السهو وأما مدأومته صلح لفعله فلا يكتفى للدلالة
 على الوجوب والفرعية قلت وأعظم ما استدل به من قال بالوجوب
 ههنا أن فعله صلح المستمر هو بيان لمحل واجب ولذلك قال صلح
 صلوا كما رأيتموني أصلي واستظهر وأعلى ذلك أيضاً ما يذكرون في بعض
 روايات حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن رفاع بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال إذا قمت في صلوته فكبر ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن فإذا
 جلسْتَ في وسط الصلوة فأطمن وأقرأ فخذك اليسر ثم تشهد
 رحمه الله أبو داود قال في النيل هذه الزيادة اعني قوله فإذا جلسْتَ في
 وسط الصلوة الخ تفرد بها أبو داود وفي أسنادها محمد بن اسحق ولكنه
 صرح بالتحديث انتهى ببعض تصرف واستدلوا أيضاً بأن قول صلح
 في حديث ابن مسعود إذا قعد ثم في كل ركعتين فقولوا التحيات
 الحديث امر والأصل في الأمر الدلالة على الوجوب وقد أجاب صاحب
 الرخصة عن هذا الأخير بأن بعض التشهد تعليم كيفية وتعليم
 الكيفيات وإن كان بلفظ الأمر لا يدل على وجوبها وإنما نحن بصدد
 من ذلك انتهى قلت لا يصح جعل الأمر للوجوب في حديث ابن مسعود
 إلا بعد اثبات وجوب القعود بعد كل ركعتين لأن الأمر بالتشهد فيه
 إنما يتوجه إلى من قعد فإذا لم يدل دليل على وجوب القعود فالتشهد
 إنما هو تأييد لكل فعل وحالة من حالات الصلوة فنكرها تأييد لها
 فما كان واجباً من ذلك فأكاره واجبة وما لا فلا وهذا أولى ما يقال

في الجواب وان لم يرد كروة واما استدلالهم برواية سقاعة فالجواب
 انها شاذة وفي اسنادها محمد بن اسحق وهو مع الشذوذ ولا تجوز روايته
 وان صرح بالتحديث وايضا لو صح الاستدلال به على الوجوب لا يقتضي
 وجوب الافتراض ولم يقل به احد فيما نعلم واما قولهم ان فعله لبيان
 الواجب المجمل فممنوع على اطلاقه لان العلماء انما نصبوا البيان المجمل الواجب
 ما هو كحديث المسعى صلواته ولم يقولوا ان كل ما يفعله النبي صلعم
 في صلواته واجب ودعوى المداومة والملازمة المستمرة غير مسلم لان
 لم يقل من قال بعدم الوجوب الا لعد منها وذلك لعدم رجوع صلعم
 لفعل ذلك بعد تنبيه اصحابه له عن السهو فلا يرد ان جبران الواجب
 لعله يكون بسجود السهو لما عرفت انه لا سهو بعد التنبيه فتأمل ذلك
 على ان المعروف مما دلت عليه الاحاديث ان من ترك فرضا واجبا من
 الصلوة ولم يتمكن من استئنافه ان يعيد صلواته كما دل على ذلك
 فقوله صلعم المسعى صلواته ارجع فصل فانك لم تفصل ولو كان شديدا
 من ذلك ينبغي بسجود السهو لبيته صلعم له ومن فروضها التشهد الأخير
 وقعوده والصلوة على النبي صلعم فيه وذلك لحديث ابن مسعود قال
 كنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على
 جابريل وميكائيل فتال رسول الله صلعم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا
 التحيات لله وذكره قال في المنتقى رواية الدارقطني وقال اسناده صحيح
 وهذا الخبر ورأى اية من ابن مسعود بانه فرض بعد ان لم يكن عليه

فلا يبارضه حديث المسيء صلوته والاصل في قول الصحابي فرض علينا
 الرواية لا الراي لاسيما اذا تعينت الراوية بقربينة كما هنا قال في النيل
 ولا يخفى ان كلامه هذا خارج عن راجع الرواية لانه يصدد بها لا يصدد الراي
 وقول الصحابي فرض علينا او وجب علينا اخبار عن حكم الشارح
 وتبليغ الى الامة وهو من اهل اللسان العربي وتجويزه فاليسل بفرض
 فرضا بعيد فالاولى الاقتصار في الاعتذار عن الوجوب على علم الذكر
 في حديث المسيء صلوته وعدم العلم بتأخر هذا عنه انتهى قلت وهذا
 الاقتصار في الاعتذار غير سد يد لان قبول الزيادة من الثقة متعين
 والله اعلم واذا ثبت وجوب التشهد وجب تفرده با اتفاق من اوجبه
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين له محلا غير انقصو كما في حديث ابن مسعود
 وغيره ويحرم ان قعاء كالكب حديث ابي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ثلاث عن نقرة كنقر الدابة وانتعاء كقعاء
 الكلب والتفات كالتفات الثعلب رواه احمد قال في فهم الزوائد و
 اسناد احمد حسن وهو يقتضي الفساد ومقتضى قول من اطلق
 الكراهة عدم الفساد وهذا اذ هول عما صلوته من ان النبي يقتضي
 التحريم والفساد والحق ان فعل المنهي عنه حرام وفساد فمن فعل
 ذلك علما عامدا بطلت صلوته عندنا ينص هذا الحديث فان قيل
 يلزمكم ان تقولوا بطلان صلوته من التفات كذلك قلنا والامر كذلك
 لو لم نقل انه صلى الله عليه وسلم التفات في صلوته وعليه ففعله صلى الله عليه وسلم

عند هوان
 يضم اليه
 ويدخل على الاثر
 وينسب سابقه
 هذا هو الذي
 درون الامم
 بمرأته واما
 النعم الاخر
 من الاقضاء
 هو انما ينضم
 اليه
 عقبيه يكون
 رتبة في الوجود
 فغير مستحق
 ان يكون بين
 السجل بين
 كراهة ابن
 عباس و
 وفاته العباد
 ١٢ سنة

للنهي في الالتفات الى الياحة للحاجة كالخوف وتحوه اى كما يعذر الرجل
 في ترك فروض الصلوة لذالك او يقال ان الالتفات بالصفة المذكورة
 في الحديث مبطل اعني تواليه وتواتره من غير حاجة كالتفات الثعلب
 والتفات صليبه ما كان على الصفة المذكورة وليستنبط من هذا الحديث
 وجوب القعود للتشهد الاخير بعد مرتعاض الاحاديث فيه بخلاف
 القعود لجلسة الاستراحة والتشهد الاوسط كما تقدم ذلك فتأمل
 والافتاء المنهى عنه هنا هو ان يلصق اليديه بالارض ويصير ياقبيه
 ويضع يديه على الارض كافتاء الكلب وما سوى ذلك فكيف تعد جاز
 اى لا انعقاد الاجماع على جوازها وتحصل باى هيئة ما تورة جالس اما خسر
 بمحل فالسنة ان يخص بمحله الذى عين له والتورك في الاخير اولى
 خلافا للاحناف استدلوا بحنايف على ان الافتراش في التشهد الاخير
 هو الاولى كالاول بمحدث وائل وعائشة قالوا لان ذلك اشق على البدن
 فكان اولى من التورك قال بعضهم ومحدث التورك ضعف الطحاوى
 او يحمل على حالة الكبر ويجاب عن استدلالهم بمحدث وائل وعائشة
 بان الافتراش قد ورد مقيد ان كثر من الاحاديث بالتشهد الاخير
 ويقطع النظر عن ذلك كله فتعائنه ان يدل ذلك على مشروعية الافتراش
 مطلقا واما كونه الاولى في الاخير فمما لم يذكر في هذا الحديث الذى
 استدلوا به واما قولهم ان ذلك اشق على البدن فكان اولى من التورك
 فيقال عليه ان هذا انما هو ادعاء عليه دليل وهو غير صحيح في كل ما يكون

فيه الاختلاف والافتراس لم يصرح بالأولوية في الشاهد الأوسط لأن
بعض الجلسات اشق منه بل يكون التحفيف فيه مطلوباً لأن المصلحة
فيه كالمستوفز للقيام وذلك أسهل لمن يريد القيام ولم يكن عليه
ذلك المشقة وعد ما نثر نقول ان التورك في الأخير هو الأولي لئلا تشغل
مشقة الجلوس مقاديرنا عن اغتشوع المطلوب في الصلوة فإن كان
مثل تحليلهم مجيد للتشريع وبيات الأولى عن خيرة فمأذوناه من التخليط
هو أولى مما ذكره ودليلنا ما هو نص في محل النزاع عن أبي حمزة قال
وهو في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت احفظكم له لوقته رسول الله
صلى الله عليه وآله اذا كبر جعل يديه على منكبيه واذا ركع اسكن يديه
من ركبتيه ثم نهض ظهره فاذ اسلم راسه استوى حتى يعود كل فقار
مكانه فاذا سجد وضع يديه خير فاقترش ولا قابضهما واستقبل بأطراف
أصابع رجليه القبلة فاذا اجلس في الوكعتين سجد على رجله اليسرى
ونصب اليمنى وقام على رجليه اليسرى ونصب
الأخرى وقعد على رجليه اليمنى وقام على رجليه اليسرى
فما لا يلتفت اليه في هذه الأفعال ما يصح الجنادي
وقد لا كتابه من هذه الأفعال فإني استدل بها إذا كانت موافقة
لمذهبنا غفر الله لنا بها إلى الله عز وجل وأمره للمسلم على حالة الكبر ففي غاية
السقوط لأن المراد من هذه الأفعال ما يصح الجنادي
وهو قد ذكرنا في كتابنا في الصلاة ما يصح الجنادي

[illegible]

كما نحن بصدد هذه مرة في العصر وإنما كان الحجة كذلك لشدة المشقة وكثرة
 المؤمن والمصارع وأما الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم من كل يسير
 مع ما فيها من الاجر الكثير ولولم يوجب الله ذلك في كتابه لكان العقل
 دافعاً على وجوب الشاء عليه والدعاء له وذلك لما له صلى الله عليه وسلم من المنة العظيمة
 على كل مؤمن اذ شكر المنعم لا زرع عقلاً عند تجد كل نعمة كان صلى الله عليه وسلم
 الواسطة والسبب في حصولها ولهذا اجاء في الحديث من سن سنة
 حسنة كان له اجرها واجرم من عمل بها الحديث اى لكونه السبب فيها و
 ايضاً ان الامر بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الآية قد وقع موقع الجواب لقوله
 نتج ان الله وعلا نكتة يصلون على النبي ولا كان قوله تعالى يصلون فعل
 مضارع وهو يقتضيه الدلالة على الحال والتجديد في الاستقبال كان لما ترتب
 عليه حكمه وذلك يرد قول من حمل الامر في الآية على مرة في العصر فتعين
 ان وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم الواجب المتكرر فاذا اجتمعت في وقتها
 ومحلها وسببها بحث منصف فلا اقل من ان تجب حيث وجب شقيقتها وهو
 السلام عليه اكل الصلاة وازكى التسليم وارق التحية ويريد قوله
 في حديث فضالة ثم ليصل على النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية عن سهل بن سعد
 لا صلاة لمن لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم وقال صحيح على شرطها وفي
 رواية عن ابي مسعود مر فوعا من صلى صلاة لم يصل على فيها ولا على اهل
 بيته لم يقبل منه اخبره الدارقطني وفي سنده جابر الجعفي ضعيف
 ورواه من حديث عائشة ايضاً وفيه عمرو بن شمر متروك وقد تقدم

انذ ما ج السلام وانذ راجه في التشهد فهو مستحب من جملة التشهد
 الاول المستحب وواجب من جملة التشهد الاخير الواجب وقد فهم ذلك
 اصحابه كما روى عن كعب بن عجرة قال قلنا يا رسول الله قد علمنا وعرفنا
 كيف السلام عليك فكيف الصلوة (كانهم يطلبون التشرية قوله تتعاضلوا
 عليه وسلم والتسليما وتفسيره بعد نزوله) قال قولوا اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد
 وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد قال في المنتقى تراجم
 الجماعة ان الترمذي قال فيه على ابراهيم في الموضعين لم يذكر له و
 عن ابى مسعود قال اتانا رسول الله صلعم ونحن في مجلس سعد بن
 عباد فقال له بشيئين سعد امرنا الله ان نصل على علي فكيف نصل
 عليك قال فسكت رسول الله صلعم حتى قمنا انه لم يسأله ثم قال
 يا رسول الله صلعم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحبيب وأخوه
 والسلام كما قد علمتم تراجمه احمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه
 ولا احمد في لفظ أخو أخوه وفيه فكيف نصل عليك اذا نحن صليين في صلواتنا
 وهذه الزيادة اخوها ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم
 واخوها ابو حاتم في صحيحه فقول الصحابة رضوان الله عليهم قد عرفنا
 السلام اي حيث علمتنا آياه في ضمن التشهد فهم قد فهموا ان الصلوة
 تكون حيث يكون السلام ولذا قالوا قد عرفنا السلام عليك (اي في
 ضمن التشهد) فكيف نصل عليك اذا نحن صليين عليك في صلواتنا

والنبي صلعم قد اقرهم على ذلك القهر فعلمهم الصلوة الواجبة وقال و
السلام كما علمتم فكانه كمل لهم تعليمهم الواجب في قوله تعالى صلوا
عليه وساموا الله ايما خلاصة ان الصلوة والسلام عليه صلعم فرض
واجب بنص القرآن ولا يجوز حمله على مرة في العمر لما عرفت وانما يجب
في العمر مرة فهو كغيرة من الواجبات لا بد من بيان وقتها ومحلها ايضا
وما هنا ليس كذلك ولا بد ان يكون مشروطا باستطاعة او مسببا
بسبب يبعد وجودة كما هو حيث لم يكن شيئا من ذلك فمتعين احد
الامرين اما ان توجب في الصلوة كما في الخبر العمري او كما ذكره الجرجاني وعلى
كل تقدير فيبتغيان افتراضها في التشهد الواجب اذ فيه ذكر النبي صلعم
مرتين قال الشافعي من لم يصل على النبي صلعم في التشهد الاخير فصلوته
فاسدة فان قيل يلزم على هذا الجواب في التشهد الاول ايضا وكما ذكر
قلنا القول بوجوبها في التشهد الاخير متعين للقرآن والمؤيدات و
لا يبعد التزام القول بذلك في التشهد الاول وكما ذكره في نسخة عليه وسلم
فتمام ذلك فانه جرى بالتمام وان بحسن التمسك بما في كتابه في التشهدين
وتبعه السيد ويكفي ان يتشهد ويصلي على النبي صلعم بكلماتهم من المأثور
وقد تقدم ان افضل التشهد ان تشهد ابن مسعود في النبل قال
النووي في شرح المذهب ينبغي ان يحكم ما في الروايات العمري وذكرها
انما قال وقال العراقي في عليه ما في الروايات الفاظ وهي خمسة يجمعها
توالت اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد

وازواجه امهات المؤمنين وذريته واهل بيته كما صليت على ابراهيم وعلى
 آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وازواجه
 وذريته كما باركت على ابراهيم وعل آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد
 ذكر ذلك شيخنا واتقه وهو حسن في بيان الفضل وای كيفية فعل ما فيه
 في كافيته لتأدية الواجب وما يفعله في الاول فيندب في الاخير ويخصه
 بالتورك والتعظيم وتقدم ذلك بما له وعليه ودلت على ذلك الاحاديث
 المستبصرة ويحيي من الدرر النورية من اسودالدين او الديويا كما حدث على ذلك
 من سون الله صلواته وتقدم في سورة النور ان الله عز وجل قد جاء ان
 يدل ذلك في بعض الاحكام من ان الله عز وجل قد ذكرنا والخلاف في وجوب
 بعضه ولا شقاق بيننا وبين من يقول ان الله عز وجل قد ذكرنا والخلاف في وجوب
 وما لا يقتضيه ذلك من ان الله عز وجل قد ذكرنا والخلاف في وجوب
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عز وجل قد ذكرنا والخلاف في وجوب
 من نزل من الله عز وجل ان الله عز وجل قد ذكرنا والخلاف في وجوب
 افضل من غيره من غير ان الله عز وجل قد ذكرنا والخلاف في وجوب
 من الله عز وجل ان الله عز وجل قد ذكرنا والخلاف في وجوب
 وما اسرفت وما انت اعلم به من انك المقدم انك الموفق لا اله الا انت شاه
 مسلم ومنه ما يروى في الخبر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 ان اخرج احدكم من بيته فليذكر الله عز وجل من انك المقدم انك الموفق لا اله الا انت شاه
 من عن اب التوراة من انك المقدم انك الموفق لا اله الا انت شاه

وورج خود لك من حديث عائشة وهو في الصحيحين وغيرهما وفي الروضة
 فيكون هذا التعوذ من تمام التشهد واقول قوله صلحاً اذا فرغ احدكم من
 التشهد صريح في انه ليس من تمام التشهد وعليه يحل اطلاق الرواية
 الاخرى ويبدأ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون اقرب الى
 الاجابة لقوله صلحاً فيمن تركها في دعائه عجل هذا الحديث وراه فضالة
 ابن عبيد اخروجه الترمذي وصححه وقد رويت ادعية في الصلاة لم يذكرها
 محل مخصوص فمن دعا بشئ منها او غيرها في اي محل يندب فيه الدعاء فقد
 احسن قال في الزاد واما المواضع التي كان يدعوا فيها في الصلاة فسيعة يحاطن
 احداهما بعد تكبيرة الاحرام في محل الاستفتاح الثاني قبل الركوع وبعد الفراغ
 من القراءة في الوتر والقنوت العارض في الصبح قبل الركوع ان صح ذلك
 فان فيه نظراً الثالث بعد الاعتدال من الركوع كما ثبت ذلك في صحيح مسلم
 من حديث عبد الله بن ابي اوفى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع
 راسه من الركوع وذكر الحديث الى آخره الرابع في الركوع الخامس في سجوده
 وكان فيه غالب دعاء السادس بين السجدين السابعة بعد التشهد وقبل
 السابعة قلت وكذا بعد التشهد الاول وقبل القيام كما تقدم في حديث عبد الله
 ابن مسعود فهذه مواضع الدعاء في الصلاة وللصليان يدعوا بما شاء في
 احد هذه المواضع سيما من الادعية الماثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بتعيين المحل او من غير تعيين ومنها فعل فقد احسن ولان ما سبغ في الركوع
 في الدعاء اذا كان قائماً او قاعداً وقد اخبر الترمذي عن ابي هريرة

مرفوعا الصلوة مثني متشبه في كل ركعتين وتختتم وتضرع وتمسك ثم
 تقنع يديك يقول ترفعها إلى ربك مستقبلا ببطونها وجهك وتقول يا رب
 يا رب ومن لم يفعل ذلك فهو كذا أو في رواية فهو خداج ومن حمل هذا
 الحديث على الدعاء بعد الصلوة فقد اخطأ وسياق الحديث دال على خطأه
 ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع اليدين بعد الصلوة الا في رواية شاذة
 ولا يثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يلتزم الدعاء بعد الصلوة نعم كان يذكر الله بعد
 الصلوة احيانا يادعية واذكار سيجي ذكرها وحيانا كان يروح اذا سلم
 بينا وشمالا حاجته ولا يدعو والعجب من اهل عصرنا سيما من اهل الحنفية
 انهم يذكرون الدعاء بعد الصلوة برفع اليدين ومن لم يدع كذا فيعيبون
 عليه وهذا اجهل عظيم بالستة ويترك الدعاء في الصلوة في كثير المواضع
 انني ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها ولا يجوزون فيه رفع اليدين مع ان
 حقيقة الصلوة هي الدعاء وهي مدلولها لغة وحديث الفضل العليه صراحة
 واخر فروضها التسليم وقيل هو واجب تصحيد يده وبأثر تاركه وقيل ليس
 بواجب السلام في آخر الصلوة مخرج بالاجماع وهو ركن عند الشافعي ومالك
 واحمد وقالت الحنفية هو واجب احتياط وليس هو من الصلوة وعدم
 الوجوب قد نقله في النبل عن جماعة وعدمه من ابا حنيفة وفي الهداية خلافة
 وهل مراد صاحب النبل بعدم الوجوب عدم الفرضية وهو صحيح على مصطلح
 الحنفية واختار صاحب النبل عدم الوجوب لكنه في الدلائل اكتفى على القول
 بالوجوب والسيد في الرخصة اولا رجم القول بالوجوب ثم اضطرب في آخر كلامه

حتى انه صرح بعدم الوجوب استدلالا بحتاف بما يروى من حديث ابن
 مسعود في التشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد
 في الصلوة ثم قال اذا قلت هذا فقد قضيت صلواتك ان شئت ان تقوم
 فقمر وان شئت ان تقعد فاقعد قالوا والتغيير بينا في الفرضية والوجوب
 الا انما اثبتنا الوجوب بما رواه احتياطاً وبمثله لا يثبت الفرضية والله اعلم
 وما ذكره فاسد من وجوه احدها ان هذه الزيادة في حد بيت ابن مسعود
 قد تكلم اهل الحد بيت فيها ودونك ما ذكره وفي النيل واما حد بيت ابن مسعود
 فقال البيهقي في الخلافيات انه كالشاذ من قول عبد الله وانما جعل كالثنا لان
 اكثر اصحاب الحسن بن الحليمين كروا هذه الزيادة لا من قول ابن مسعود
 مفصولة من الحد بيت ولا مدرجة في اخره وانما رواه بهذه الزيادة عبد الرحمن
 ابن ثابت عن الحسن فجعلها من قول ابن مسعود وزهير بن معاوية عن
 الحسن فادرجها في اخر الحد بيت في قول اكثر الرواة عنه ورواها شيابة بن
 سوار عنه مفصولة كما ذكر الدارقطني وقد روى البيهقي من طريق ابى الحسن
 عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بلفظ مفتاح الصلوة التكبير والقضاء
 التسليم اذا سلم الا ما رفعه ان شئت قال وهذا لا يروى عن ابن مسعود
 وقال ابن حزم قد علم عن ابن مسعود ايجاب السلام فرضاً وذكر رواية ابى الحسن
 هذه عنه البيهقي ان تعليم النبي صلى الله عليه وسلم التشهد لا من مسعود
 كان قبل فرض التسليم ثم فرض بعد ذلك وقد صرح بان تلك الزيادة
 المنكورة مدرجة جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي

في المعرفة ذهب الحفاظ الى ان هذا وهم من زهير بن معاوية وقال النووي
 في الخلاصة اتفق الحفاظ على انها ملحة انتهى وقد رواه عن الحسن بن الحو
 حسين الجعفي ومحمد بن عجلان ومحمد بن ابان فانفقوا على ترك هذه الزيادة
 في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن
 مسعود على ذلك انتهى فقولهم لنا ما روينا من حديث ابن مسعود قد
 عرفت ما فيه الوجه الثاني انه لو سلم صحة ذلك عن ابن مسعود فهو موقوف
 عليه لانه ما لا يثبت عليه همال وهو ليس بحجة الوجه الثالث ما عرفت ما نقل
 عن البيهقي وابن حزم من ان الصحيح عن ابن مسعود ما يخالف ذلك وعليه
 فالواجب حمل المطلق على المقيد اي فما روى عن ابى الاموص مقيد بالتحديد
 لمن سلم الوجه الرابع ان ما روى عن ابن مسعود اذا لم يسم ان يدل على
 الفرضية لمنافاة التخيير لها فكيف صم ان يكون دليلا للوجوب ولئن سوغ
 الاحتياط القول بالاجاب فلم لم يسوغ القول بالفرضية فانه لا فرق بين
 هذا او ذاك اذ كل منهما حكم شرعي ولا يجوز لاحد ان يشرح من الدين ما لم
 ياذن به الله بقى علينا الجواب عما اعترض به السيد كتبا للشوكاني حيث
 قال واما كون التسليم واجبا او غير واجب فقد تقدم ان المرجع حديث
 المسيح صلوته وانه لا وجوب لغير ما لم يذكروا فيه الا ان يثبت ايجابا به
 بعد تأريخ حديث المسيح ايجابا بالامكان صرفه بوجه من الوجوه انتهى
 علوا ذلك بان تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بالاجماع قال في العبد
 ولا سيما وقد ثبت في الروايات (اي روايات حديث المسيح صلوته) فاذا فعلت

ذلك فقد تمت صلواتك انتهى واقول ان التشهد الاوسط والافتراش فيه
 قد ذكرنا في بعض روايات المسمى صلواته وقد اختلفوا في وجوب الاول و
 اتفقوا على عدم وجوب الثاني اعني الافتراش في صلوات التشهد لم يذكر
 وايضا التشهد الاخير لم يذكر في شيء من رواياته وكذا ان النية في اول
 الصلوة لم تكن كرفيه وبناء على ما ذكرنا لا يجوز ان يكون معيارا لغيره الواجب
 فيه اذا اخذنا اوجعنا جميع طرقه الصحاح فان لكل ما فيه من اجزاء لا يبعد
 بصلوة من ترك شيئا منها وزيادة ذكر جلسة الرسا من اجزاء التشهد
 الاوسط والافتراش له في بعض رواياته قد مرها امامنا اسم هذا المتن
 هو بن اسماعيل البخاري ولا يخفى دقة هذا في نقل الاتحاد بين ما اذا كان
 الواجبات لم تكن كرفيه عند جمهور العلماء فجعلوا معيارا لغيره هو جها فاما
 غيره متفق عليها والحق ان صيغة الاداء اجاءت في حديث اخبرنا عن
 الوجوب وان لم يدل حديث المسمى صلواته على عدم اوله في التشهد
 تاسيها او على تأخره وخلاصة القول هنا ان يقال ان سبب نية الله في
 والتعليق الذي بينه صلواته انما كان سببا في حصول ذلك من جملة ما
 الواجب الذي سببا في حصوله على مثله فعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كيف يوردى ما رآه اصل
 من الصلوة ولا يبعد ان ذلك الرجل كان يجتهد في صلواته وانما كان
 من المرات التي امره ان يعيدها لان حفظ لفظ السلام على ما كان عليه
 العسيرة سيما والنبي صلى الله عليه وسلم جميع المسلمين لم يردوا رواية من ثمة في كل من
 ونقل فاذا لم يعلمه صلواته ذلك فاما الكافي بما رآه من التبانة به وانتقل عن غيره

فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك فلا يعارض ما ذكرناه من افتراض التسليم
 لأن التسليم هو تحليها ولا شك أن التحليل والخروج منها أن يكون إلا بعد
 ما هو صلواته لم يبين له نية التحليل والخروج والتحليل منها فلو ما حركات
 منها ما عرفت من أن الصلاة ما هي إلا التحليل والخروج منه كنعمة ما عرفت
 أي أنه بعد ما عرفت ما عرفت ما عرفت ما عرفت ما عرفت ما عرفت ما عرفت ما عرفت
 يحول بين التسليم على ما عرفت ما عرفت ما عرفت ما عرفت ما عرفت ما عرفت ما عرفت ما عرفت
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قبل فرض التسليم كما ذكر ذلك البيهقي كان ذلك
 في نية الفوعة كان به يظهر احتمال ثان وهو أنه يمكن أن يكون وقع تسليم
 المسح صلى الله عليه وآله وسلم قبل أخذ الفوعة التسليم لا سيما وقد قال ابن مسعود رضي الله عنه
 قبل أن يقرض حليته الشهود سلام على الله الحيث فإذا كانوا يصلون
 بعد صلاة الظهر وعنه قال إن يقرض فيها الشهود الأخير وقبل أن يقرض في
 ثم بدأ التسليم ثم بدأ المسح المقول بنا خير حديث التسليم صلى الله عليه وآله وسلم عن حديث
 إذا راض التثنية والتسليم فإذا لم يكن من جملة ترك ما حرم عنه صلى الله عليه وآله وسلم
 فتكون ما عرفت لا سيما إذا أمكن الجمع كما قد منا ذلك من الاحتمالات
 احتمال تأخر حديث التثنية والتسليم عن حديث المسح صلى الله عليه وآله وسلم أقوى
 من غيره لتتمه فيه بانه ذلك فرض بعد أن لم يكن فرض ليس في حديث
 المسح صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك وما ذكرناه يبين فساد ما شكك به الأحناف
 وسبق ما عرفت به في النيل وأما الجواب عن عدم ذكر النية في حديث
 المسح صلى الله عليه وآله وسلم فيقال أنه من المبدئي أن من قام إلى الصلاة فهو لا يقوم إليها

لا يقصد فعلها وهذا هو النية فاكتمل عن تعليمه اياها لظهوره ومن ابعد
 البعيد ان يفعل احد فعلا اذ ادبلا قصد فهو اذا لم يقصد الصلوة
 فلا يد ان يقصد غيرها من رياء او رياضة بدنية ونحوها ولهذا جاء الحديث
 بالترديد بين احد امرين فقال فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فحجرت
 الى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدينها او امرأة يبتغيها فحجرت الى ما هاجم
 اليه الحديث لان المختار المستقيم لا حساسه لا يصعد الى عمل لا يقصد به يكون
 غافلا عن فعلها يفعلها مطلقا فهو ان لم ينو بفعله هذا افلا محالة فهو يتوى
 ويقصد غيره وما لم يعمل خالصا لله فهو لا يقبله لانه اغنى الشر كاء عن الشر
 فمن عمل عملا اشرك فيه غيره تركه وشركه فعلم ان النية فرض لا بد منه في
 الصلوة وغيرها من جميع الاعمال وان لم تذكر في حديث المسئ صلاته وانما
 اطلقنا ما ذكرناه لتلاخيصنا اذ اطل به صاحب النيل في تنبيه السيّد من
 اصحابنا واذا اطل ما ذكرناه فلنا قوله صلح مفتاح الصلوة الظهور في تحريمها
 التكبير وتحليلها التسليم قال في المنتقى في اربع النسخة عن علي بن النعمان وقال
 الترمذي هذا اهم شئ في هذا الباب واحسن وليت شعري اذا اعترفوا
 بفرضية الجزءين الاولين من الاجزاء الثلاثة المذكورة في هذا الحديث
 فليس يتكروا فرضية الجزء الثالث المذكور فيه بنسق واحد قال في النيل
 والى الوجوب ذهب اكثر العاترة والشافعي قال النووي في شرح مسلم وهو
 مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعد هجر قلت وهو الصحيح
 فيما اختاروا ولو لم نقل بفرضية لا يطبق علينا ما نقل عن القفال من انه شرع

في الصلوة فقال الله بزرگ ست ثم قال دو باغ سبز ثم ركم ثم نقر نقر تین
 من غیر توقف وهكذا فعل في الركعة الثانية ثم صرط في آخره وقال تمت صلواتي
 وعلى الاول اقل الوجب السلام عليكم مرة لما اخرج النساء عن جابر بن
 سمرة قال كنا افضل خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقاما بال هؤلاء يسلمون يا ايديهم كانوا
 اذ تاب خيل شمس انما يكفي احد همران يضع يده على فخذه ثم يقول
 السلام عليكم السلام عليكم وقد مضى من طرق يقوى بعضها بعضها انه
 صلى الله عليه وسلم كان (احيانا) يسلم تسليمة تلقاء وجهه وفي بعض الروايات يسلم
 تسليمة واحدة وقد مضى في النيل على من زعم انه لا يصح في تسليمة واحدة
 شيء فراجع ان شئت وافضله السلام عليكم ورحمة الله يا كثره لا التطويل
 والمدة مرتين مرة عن يمينه ومرة عن يساره لورود ذلك في اكثر الروايات
 الصحيحة عنه صلى الله عليه وسلم ونراه اكثر ما دأب عليه صلى الله عليه وسلم يلتفت حتى يرى خذعة
 كذا او كذا اي يميناً وشمالاً لحد يث اين مسعودي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم
 عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله
 حتى يرى بياض خذعة قال في المنتقى رحمه الله خمسة وصححه الترمذي ويشد
 من اوجب ثلث تسليماً او سطراً التسليم على الامام او على المأموم الذي
 خلفه او على المأموم الذي بين يديه والقول بوجوب التسليمتين من غير
 كما قدمنا ولا يزيد على السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فان زاد على هذا
 فقد خالف السنة واما من زاد وبركاته فلم يخالف السنة واما يكون جافاً
 على غير ما نرى انه دأب عليه صلى الله عليه وسلم في الاكثر وقد ذكر في النيل زيادة وبركاته

عند أبي داود من حديث وائل قال واخرجها ايضاً ابن حبان في صحيحه من حديث
 ابن مسعود وكن لك ابن عاجة من حديثه قال الحافظ في التلخيص فيتعجب
 من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث
 الا في رواية وائل بن حجر وقد ذكر لها الحافظ طرقاً كثيرة في تلخيص الافكار لتحريم
 الاذكار لما قال النووي ان زيادة وبركاته رواية فردة نظر قال الحافظ بعد ان
 ساق تلك الطرق فهذه عدة طرق تثبت بها وبركاته بخلاف ما يوهبه
 كلام الشيخ انها رواية فردة انتهى وقد صحح في بلوغ المرام حديث وائل المشتمل
 على تلك الزيادة ولا تكون الصلوة صحيحة شرعية الا بالترتيب المذكور فان
 تركه عبد ايان يسجد قبل ركوعه بطلت صلواته اجماعاً لا تذهب ولا تفرق
 الصلوة على هذا الترتيب امر توقيفي علمه الله ثم نبيه صلى الله عليه وسلم
 فلا يجوز تبديل صورتها التي نقلت عنه صلى الله عليه وسلم وامره الله تعالى ولقول صلى
 صلواتكم ايتوني اصلحة فان تركه سهواً فما بعد ما تروك لغو وليكمل صلواته
 بما تروك لان ما تركه وقع في غير محله ان لم يتذكر فان تذكر قبل ان ياتي بمثل
 المتروك من الركعة الثانية عاد ليكمل المتروك فوراً لئلا يكون عاتياً في
 الصلوة بالزيادة فيها زيادة الترتيب المتفق على احواله كما مر فلا بد من العلم
 من حيث ان آخر صلواته او بعد سادسها قبل طلع الفجر حيث لم يلبس
 بها من صلواته صلاة ليلية من الركعة الأخيرة بعد ما عادت تشهد
 او من خارجها ركعة والليل على ذلك فلا بد من التمسك بالترتيب
 ان شك في كونها من الأخيرة او غيرها جازاً من غير الأخيرة اي لياق

بركة لا سجدة لان بذلك يحصل له اليقين في تكميل صلواته قالت
 الشافعية فان علم في قيام ثانية ترك سجدة من الاولى او شك فيها فان
 كان جلس للاستراحة بعد سجدة سجدة فورا من القيام والجلس ثم
 سجد قالوا وان علم او شك في آخر باعية ترك سجدة ثانيا او ثلاث جهل منهما
 وجب ركعتان او اربع فسجدة ثم ركعتان او خمس او ست فتلا ثلاث ركعات او
 سبع فسجدة ثم ثلاث ركعات وسجد للسجود في كل حالة وما ذكره هو مما يعسر
 على العامة فهم من صعب عليه معرفة الملوخوما يعتد به له من صلواته
 فالاولى له ان يستأنف صلواته وليس للمصلحة ان تطأ رأسه ادبا
 وانتباعا واستحسن بعضهم تغميض عينيه وكرهه بعضهم وليس
 ان يدخل في الصلوة بنشاط وفراخ قلب لقوله نعم فاذا فرغت فانصب
 ولب الصلوة الخشوع والخضوع وقال الصوفية لا صلوة الا بخشوع القلب
 وليس الذكر بعد السلام من الصلوة كحديث ثوبان قال قال رسول الله
 صلوا اذا انصرف من صلواته استغفر ثلاثا وقال النضر بن السهمي
 من السلام تباركت يذا الجاهل والاكرام قال في المنتقى اخرج الجماعة الا
 البخاري وقوله اذا انصرف اي اذا سلم وعن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلوة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له
 لا اله الا هو وهو على كل شيء شهيد ومن يواله لم يوال الله الا ما اعطيت ولا يعصى
 لما امرت ولا ينقم من الجليل من الله احد متفق عليه ومن عبد الله برئ قال
 قال رسول الله صلواتا لا يحصيها رجل مسلم الا دخل الجنة وهم يسبحون

ومن يعملهما قليل يسير الله في دبر كل صلاة عشرين ويكبره عشرين ويحمد
 عشرين قال فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقد هاتين مائة وخمسون ومائة
 باللسان والف وخمسمائة في الميزان وإذا أوى إلى فراشه سبهم وحمد وكبر
 مائة مرة فتلان مائة باللسان والف بالميزان قال في المنتقى من إسناده الخمسة و
 صححه الترمذي قال في النبل اعلم ان الأحاديث ورجحت بأعداد مختلفة في
 التسليم والتكبير والتحميد وسنشير إليها أما التسليم فورد كونه عشرين كما
 في حديث أبي بن حنيفة عن أبي بن عمر عن كور وحديث أنس عند الترمذي
 والنسائي وحديث سعد بن أبي وقاص عند النسائي وحديث علي بن
 أبي طالب عند أحمد وحديث أم مالك الزهراء عن أبي طيراني وورج ثلثا
 وثلثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب
 ابن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وحديث أبي هريرة عند الشيخين
 وحديث أبي الدرداء عند النسائي وورد خمس وعشرين كما في حديث زيد
 ابن ثابت عند النسائي وعبد الله بن عمر عنده أيضا وورد أحد عشر كما في
 بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار وورد ستا كما في بعض طرق حديث
 أنس وورد مرة كما في بعض طرق حديث أنس أيضا عند البزار وورد سبعين كما
 في حديث أبي ذميل عند الطبراني في الكبير وفي إسناده جهالة وورد مائة كما
 في بعض طرق حديث أبي هريرة عند النسائي وفيه يعقوب بن عطاء بن إدريس
 وهو ضعيف وأما التكبير فورد كونه أربعاً وثلثين كما في حديث ابن عباس
 عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي

وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وابن الدرداء عند
 النسائي كما تقدم في التسييم وابن هريرة عند مسلم في بعض الروايات وابن ذر
 عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي وزيد بن ثابت عند ايضاً وعبد الله
 ابن عمر عند الترمذي والنسائي وورد ثلاثاً وثلاثين من حديث ابن هريرة عند
 الشيباني وعن رجل من الصحابة عند النسائي في عمل اليوم والليلة وورد
 خمساً وعشرين كما في حديث زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر عند من تقدم
 في التسييم خمس وعشرون وورد احدى عشرة كما في بعض طرق حديث
 ابن عمر عند البخاري كما تقدم في التسييم وعشراً كما في حديث الباب يعني الذي
 ذكرناه وعن انس وسعد بن ابى وقاص وعلى واهل البيت عند من تقدم في
 تسييم هذا المقدار ومائة كما في حديث من ذكرناه في تسييم هذا المقدار
 عند من تقدم وأما التحييد فورد ثلاثاً وثلاثين وخمساً وعشرين واحداً
 عشرة وعشراً ومائة كما في الاحاديث المذكورة في احد اد التسييم وعند
 من رواها - قال وكل ما ورد من هذه الاعداد فحسن الاداة ينبغي الاخذ
 بالزائد فالزائد انتهى وأما قوله في حديث ابن عمر الذي ذكرناه فتلك الخمسون
 ومائة باللسان اى المجموع بعد اهللوات الخمس ووردت اذكار غير اذكرنا
 محلها الكتب المبسوطة والكل خير فمن اراد ان يكثر منه فعليه بذلك
 في مظانه - ويمكن في موضعه مقداره ما يقول اللهم انت السلام ومنك
 السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام لا تتبع كما روى عن عائشة مرفوعاً
 اخبرناه احمد ومسلم والترمذي وابن ماجه وفي النيل ذهب بعض المالكية

الى كراهة المقام للامام في مكان صلواته بعد السلام ويؤيد ذلك ما اخرج
 عبد الرزاق من حديث انس قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم فكان ساعة
 يسلم يقوم ثم صليت وراء ابني بكر فكان اذا سلم وثب فكانما يقوم عن جفنة
 ويؤيده ايضا ما سياتي في باب لبث الامام انه كان يمكث صلحا في مكانه
 يسيرا الحديث وبهذه اظهر جهل من التزم الدعاء برفع اليدين بعد الصلوة
 المكتوبات وطعن على تاركه فان التارك لصلاته مستحق المذموم ومنع المستن
 فان كان وراءه نساء مكث حتى ينصرفن لحديث امر سلمة قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قام النساء حين يقضن تسليمه وهو يمكث في مكانه يسيرا قبل
 ان يقوم قالت فتوى والله اعلم ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل ان يركعن
 الرجال رواه احمد والبخاري قال في النيل فيه انه يستحب للامام مراعاة احوال
 المأمومين والاحتياط في الاجتناب عما يفضي الى عجز واجتناب مواقع اليأس
 وكراهة مخالطة الرجال النساء في الطرقات فضلا عن البيوت ومقتضى
 هذا التعليل المذكور ان المأمومين اذا كانوا رجالا فقط لا يستحب هذا المكث
 وعليه حمل ابن قدامة حديث عائشة انتهى الى المتقدم ذكره قلت وفيه دلالة
 على انه ينبغي للمقتدي ان لا يقوم من موضع صلواته ما لم يقم امامه
 قد عورضت احاديث تخفيف اقامة الامام في موضع صلواته بالاحاديث
 الدالة على استحباب الذكر بعد الصلوة قال في النيل وانت خير بانكم كراهة
 بين مشروعية الذكر بعد الصلوة والمقعود في المكان الذي صلى المصلي
 تلك الصلوة فيه لان الامتنان يحصل بفعله بعد ما ساء كان غدا

اوقاعد في محل اخر نعم ما ورد مقيد ان قوله وهو ثاب من جليبه وقوله
 قبل ان ينصرف كان معارضاً ويمكن الجمع بحمل عشرة عية الاسراع
 على الغالب او على ان اللبث مقداره لا يتيان بالنكر المقيد لا يتيان في
 الاسراع ويكون اللبث مقداره ما ينصرف النساء عنهما التسعة لاكثر
 من ذلك احياناً وهذا الاخير هو المختار عند نسبة وبه يجمع بين
 اطراف الاحاديث الذي ربما يتبادر ويفرغ تماماً من ضربها ويقبل على
 المأمومين بوجهه ولا يأس اذا استقبل من على يمينه فقط
 ودل على الاول حديث حمزة قال كان النبي صلى الله عليه وآله اذا صلى صلاة
 اقبل علينا بوجهه رواه البخاري وعن يزيد بن الاسود قال حجنا
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع قال فعلى بنا
 صلاة الصبح ثم انخرف جالساً فاستقبل الناس بوجهه الحديث
 رواه احمد وابوداود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وما
 يدل على الثاني حديث البراء بن عازب قال كنا اذا صلى بنا خلف النبي
 صلى الله عليه وآله ان نكون عن يمينه فيقبل علينا بوجهه رواه مسلم
 وابوداود وذكر في المنيل اختلاف في حكمته هذا الاستقبال واولاها
 رفع ايها امرأته في التثني مضمناً الى ما ذكره عن الزبير بن المنابر
 قال استند يا والاهام المأمومين انما هو الحق الا مائة فاذ انقضى وقت
 الصلاة زال السبب واستقيا لهم عيشة يوشم انذاره والترمذي
 على المأمومين والنبي صلى الله عليه وآله يستقبل جميع المأمومين فانه

واهل جهة الميمنة فقط اخرى وقيل في الجهم غير ذلك وان ينصرف
 في جهة حاجته والا فجهة يمينه ما لم يجعله متحتم اي وان لم يكن
 له حاجة في جهة معدنية فليتنصرف في يمينه لعموم الاحاديث
 المصراحة بفضل التيامن والا ستمارس على الاهل المندوب اذا لم يجعله
 واجبا لا حرج فيه بل يثاب ويوجر عليه ولا ينافيه انه ليس في كل
 عبادة الذهاب في طريق والرجوع في اخرى لاننا لنستحب التيامن
 الا اذا امكن ان يرجع في طريق غير الاولى والا فمراعاة مصلحة العود
 في اخرى هو الاولى لان الفائدة فيه بشهادة الطريقين له اكثر
 اما من اعتقد ان الانصراف الى جهة يمينه حتى لا يركب فيكرة
 له ذلك وفي هذا قال ابن مسعود لا يجعلن احدكم للشيطان
 شيئا من صلواته يرى ان حقا عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه
 لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره وفي لفظ
 اكثر انصرافه عن يساره قال في المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي
 وعلى الاول يحمل حديث النضر قال اكثر ما رايت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن يمينه رواه مسلم والنسائي وعن قبيصة بن
 هلب عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فتنصرف عن
 جانبيه جميعا على يمينه وعلى شماله رواه ابو داود وابن ماجه
 والترمذي وقال صحيح الامران عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في النيل
 وظاهر قوله في حديث ابن مسعود اكثر انصرافه عن يساره

وقوله في حديث النسب أكثر مما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتصرف
 عن يمينه المتأقاة لأن كل واحد منهما قد استعمل فيه صليخة
 أفعل التقضيل قال النووي ويجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم كان
 يفعل تأصرة هذا أو تأصرة هذا إذا خبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر
 وإنما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب ألا تصرف عن اليمين قال
 الحافظ ويمكن الجمع بوجه آخر وهو أن يحمل حديث ابن مسعود على
 حالة الصلوة في المسجد لأن حجرة النبي صلى الله عليه وسلم كانت من جهة يسارية
 ويحمل حديث النسب على ما سوى ذلك كحال السفر وقيل غير ذلك و
 ما ذكرناه هو أحسنها **فأصل** قال في الحجة أن أصل الصلوة ثلاثة
 أشياء أن يخضع لله بقلبه ويزكر الله بلسانه ويعظمه غاية التعظيم
 بجسده فهذه الثلاثة أجمع الأمر على أنها من الصلوة وإن اختلفوا
 فيما سوى ذلك انتهى وأعلم أن الصلوة تشتمل على عدد من الركعات
 وكان أول كل ركعة القيام بأن يقوم العبد بين يدي ربه و
 الله غاشعاً متادياً كما يستجيب لدعوة الحق والمحتثل لأحكامه
 فإذا تبرأ من حول نفسه وقوته ومن الاستقلال له من أمره
 وصار كالمتوحي لقبول ما عسى أن يصدر عليه من حضرة مليكه
 فتاسب هذا المقامات يخاطب ربه بما يدل على ما قصد من مقام
 ذله وخضوعه ولا أحسن من أن يختار من القول ما علمه عبادته
 على لسان رسوله من كلامه وأما القرآن الفاتحة هي الجامعة لما يتناسب

هذا المقام ومن ثم اوجبه النبي صلى الله عليه وسلم على كل مصل فكان المقام
 مشتركاً على ما يدل على استسلام العبد واثباته شرعاً على تلاوة كلام
 ربه اشارته الى قبول كل ما انزل على ربه من شرع واحكام
 فالقيام في الصلوة ككلمة الاخلاص من مقدمة واساس لصحة
 الايمان والا سلام واعقب القيام بالركوع مكبراً رافعاً يديه
 دفعا لما عسى ان يد اخل نفوس بعض العباد من الكبر والخيلاء
 والاعجاب حيث نزل نفسه منزلة من يناظب ملكه ويتلقى
 احكامه وليسمعها اخوانه فلا احسن من ان يكبر الله بلسانه
 وقلبه ويرفع يديه كالمستبرئ عما ذكرناه وعن غير من يخاف
 الدنيا وليدل الاعتراف والاصح على التقي لانه تعالى ويخفى بحسنة
 تهمته في نفسه وتدل الامانة يدى مولاة ويأثره ويعظه بلسانه
 ايضاً فربما هو مهلاً ومعلناً بقرب ربه وانه العالم بما ظهر وخفى
 انه السميع المجيب من شكوه وحمده وتضرع اليه ودعاه رافعاً يديه
 كالمستبرئ من غيره وعما ينال في هذه الهياة والعبادة وانه
 لم يجبل الله حق عبادته ومعلمنا من لم يسمع لصمراً ولم يعى
 فيقوم هنيئاً يشكر الله ويثني عليه لما يسره له من القيام بين يديه
 والحناء له ثم يخرج مكبراً مستشعر العلو ربه بجميع معانيه ويضع
 اشرف اعضاءه على الارض مع سائر الاعضاء السبعة فيشعر
 ربه بالعلو والرفعة قوله وفعل ويصير ملقياً بين يديه كالعاجز

المعدن والمخضر ولما كان الترقى من الأدنى إلى الأعلى مما تحب الملوك
 ويسرون به فتناسب العبد أولاً القيام الذي هو في المرتبة الأدنى من
 التعظيم ثم بعد الركوع الذي هو أعلى منه ثم بعد السجود الذي
 هو غاية مراتب التعظيم ونهايته وإنما خص السجود على السبعة
 الأعضاء ليتخالف فيها أوضاع مناجاة الراحة وشوها ومن
 ثم كان من يسبق الاجتهاد فيه في الدعاء كونه في أقصى مراتبها
 الأدنى والعربية والاستغفار والاستحقاق ولعل من أقرب
 ما يكون "عبد من ربه وهو ساجد أي إذا أتى به على وجهه مع
 استرخاء لعضو السجدة ثم سجدت بألمه تعالى ولا يجوز أخيره
 أو قبله من غير أن يرفع اليدين عند خفض
 السجود كانت السجدة عند الغيبة من الركوع متصلة به فلا حاجة
 إلى إظهاره ثم إذا سجدت عند السجود الثاني فهو وارء في غاية
 البركة من الرتبة الأولى من غير أن يرفع اليدين - لرفع اليدين عند
 السجود كانت ثابتة فلا يتناولها شيء من أن يكون قد أتى بها يمكن
 وليست تطيع من عبادة ربه ولما كان السجود الكامل هو غاية
 ما يستطعم العبد من هيئات التذلل لم يشر فيه إلى رفع اليدين
 كما يمكن أن يأتى بأحسن مما أتى به ويقال في الجاوس - من السجدة الثانية
 نحوها قبل في الاعتدال ولما كان السجود هوياً لم يشر فيه إلى
 كونه أكثر أو أقل أيضاً السجدة الثانية كونه تامة - في الثانية

من العبادة التي هي في اقصى مراتب التعظيم ولانه من اعلى مقاصد
 الصلوة فلو حصل للمصلي غفلة وذهول في اكمل مقامات
 عبادته واقصى درجات خضوعه امكن له تدريس ما فاتة بالسجود
 الثاني ولان في تكريره اظهار لكونه احب وارضى عند ربه من
 سائر الامركان وهذه هي الحكمة في تكرير السجود في كل ركعة ودوامه
 من اعمال الصلوة وشرح الجلوس والتشهد في آخر الصلوة بعد ركعتين
 جائيا على ركبتيه لان هذه هي اية من هيات التنزل فناسب
 ان لا تخلو افضل العبادات منها فكانت عبادة وراحة بعد كل ركعتين
 ليكون انشط للعبادة فيما يستقبله من عبادته ولانه اكرام من الرب لعبده
 بعد ان اوفى بمراتب التعظيم كلها حيث اجازة للجلوس في حضرته
 وليكون خروجه من الصلوة بسكينة ووقار وليكون ذلك بالتدريج
 اذ لا يليق به تولد العبادة كالجعف النافر وقد اتفق اهل الملل على
 انه كلما كانت العبادة اكمل كان رضا الرب عن العابد اعظم وادف
 واجرة له اطيب واكثر وان لا ينتهي العبد للاخذ اب الى حضرة القدس
 والا نسلك في سلك الملاء على الا برى اذ ترضى نفسه بعبادة
 ربه اكمل العبادة التي لا تستجمع الا في الصلوة التي شرعها للنبيه
 صلى الله عليه وسلم فانها الجامعة لكل الاحوال والا قوال التي يمكن
 للعابد ان يعبد بها ربه وحيث كان دينه صلحا اكل الا ديارا وخرها
 وافضلها فصلواته مشتتة على سائر الامكانات التي امرت بها الامم

الماضية مع زيادة واستيعاب وما بقي بعض من أبعاض جسمه ألا وقد
أخذ خطأ من عبادة خالقه فيها شران في صلواتنا وراء الأسرار الدينية
أسرار وفوائد دينوية لا تحصى ولا تستقصى فكما أنها طهارة للقلب
وتزكية له كذلك طهارة ونظافة للأجسام وحفاظة من الكسل والمرض
وقد جمعها الله تعالى في جملة مفيدة من كلامه المعجز فقال إن الصلوة
تنهى عن الفحشاء والمنكر وذلك أنها تقويم وترسيم في النفس وأزعا
ورادعا وهو خوف الله وخشيته ومراقبته في السر والعلن وهو
ملاك الأخلاق الحسنة والشأكل المرضية وإذا وجد ذلك في الأفراد
انتظمت الهيئة الاجتماعية وتم الأمان وقام العالم بالعدل
والإحسان لأنه لا يحجم فرد عن مرغوبه وخصوصها في خلوانه إلا إذا
استشعر الخوف من يد غيبية مطلعة على جميع خطواته وخطواته
وسكناته وحركاته وذلك لا يحصل إلا بالبوليس والضبطينة ولا
بالجنود والآلات الحربية ولا بالقوانين البشرية الوضعية بل بما
تزيد هذه الأشياء عتوا وتمردا وخيانة وخديعة وإنما يحصل
ذلك بربو عظمة المعبود الخلاق العليم ذي العقاب الإلهي و
الفضل العليم وهذا أنبى من كثير أسرار الشريعة لا يحيط بها إلا الله تعالى

بيد المؤلف القطعة الثانية من الجزء الثالث وتتلوه القطعة الثالثة

• ان شاء الله تعالى ١٢ جادى القوم سنة ١٣٢٤ هـ

فہرست مافیہ من الالبواب

صفحہ

باب

کتاب الصلوٰۃ

۲

باب المواقیت

الوقت الافضل

باب زکوة السنین من الصلوٰۃ فیہا

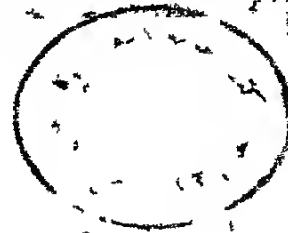
باب الاصلیۃ

باب النوافل

باب التیمم

باب السجود

۲۳۷



ملفوظات مولانا محمد رفیع الدین

جلد اول

پیش رو

پیش رو

پیش رو

والسلام

۱

بسم اللہ الرحمن الرحیم

To: www.al-mostafa.com